جامعة نزوى

كلية العلوم والآداب

قسم التربية والدراسات الإنسانية

العوامل المسهمة في العَوْد إلى الجريمة لدى نزلاء السجن المركزي في سلطنة عمان في ضوء بعض المتغيرات

رسالة ماجستير مقدمه من

الطالب طلال بن ناصر بن سالم الخروصي

وذلك إستكمالاً لمتطلبات الحصول علي درجة الماجستير

في التربية تخصص الإرشاد النفسي

إشراف

د. أمجد محمد سليمان هياجنة (المشرف الرئيس)

أ.د عبد الرزاق فاضل القيسي **أ.د عبد المجيد بنجلالي**

فصل الربيع 2014/2013

جامعة نزوى
University of Nizwa

جامعة نزوى

كلية العلوم والآداب

قسم التربية والدراسات الإنسانية

دراسات عليا/ ماجستير

استمارة توقيع لجنة المناقشة بإجازة الرسالة

اسم الطالب:.طلال بن ناصر بن سالم الخروصي

التخصص:.الارشاد النفسي

العام الجامعي: 2014/2013

عنوان الرسالة : " العوامل المسهمة في العود الى الجريمة لدى نزلاء السجن المركزي في سلطنة عمان في ضوء بعض المتغيرات ".

- تاريخ المناقشة : 23 يونيو 2014م.

توقيع لجنة المناقشة

اسم المناقش	التوقيع
أ.د. سامر جميل رضوان	
د. مطاع بركات	
د. أسامة ابو سريع	

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قَالَ تَعَالَىٰ:

﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِيٓ
إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴿٨٨﴾﴾

سورة هود

إهـــــــداء

إلى من أمرني ربي أن أخفض لهما جناح الذل من الرحمة

أبي وأمي .... براً واحساناً

إلى

زوجتي وأبنائي .... حباً ووفاءً

إخواني وأخواتي .... فخراً واعتزازاً

إلى

الدعاة والمصلحين القائمين بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإرشاد الناس إلى الطريق المستقيم

إلى

أسرة كل نزيل تعاني من ظروف الحياة نتيجة لسجن عائلها

إلى

جميع العاملين بالإدارة العامة للسجون

أهدي إليكم جميعا هذا العمل

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله على نعمه التي لا تعد ولا تحصى والصلاة والسلام على مُعَلم البشرية جمعا سيدنا محمد بن عبدالله صلى عليه وسلم وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه إلى يوم الدين وبعد،،،

فإنني أحمد الله تعالى وأشكره على أن أمدني بالصحة وفتح لي من أبواب فضله على إكمال هذه الدراسة فله الحمد والثناء ملء السموات وملء الأرض وملء ما فيهنّ؛ وامتثالاً لتوجيه النبي صلى عليه وسلم "لا يشكر الله من لا يشكر الناس" فإنني يسرني بداية أن أتقدم بعظيم الشكر والتقدير والامتنان إلى أستاذي الدكتور أمجد محمد هياجنة المشرف على هذه الدراسة على ما بذله من جهد وما أسداه من نصح وتوجيه في جميع مراحل الدراسة مما كانت لتوجيهاته السديدة الأثر البارز في إخراج هذه الدراسة بشكلها الحالي.

كما يسعدني أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول المناقشة رغم زحمة أعمالهم كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل للدكاترة أعضاء لجنة التحكيم على ملاحظاتهم وآرائهم حول مقياس الدراسة، وإلى جميع الدكاترة في قسم التربية والدراسات الإنسانية بجامعة نزوى، والشكر موصول إلى الشيخ أحمد بن علي بن صالح الخروصي.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع العاملين بالإدارة العامة للسجون، وأخص بالشكر العميد حميد بن خليفة الخنبشي مدير عام السجون والرائد عبدالعزيز بن سعيد الكيومي والنقيب بدر بن ناصر الفليتي والنقيب محفوظ بن سعيد الحراصي والنقيب حمود بن سالم الكيومي والضابط المدني منى بنت درويش الكليبية والضابط المدني عبدالله بن سعيد العامري والضابط المدني أحمد بن سعيد الحضرمي والوكيل سعود بن حمد الدفاعي والرقيب جلال بن سعيد

الرواحي والرقيب عبيد بن ياقوت الصبحي والرقيب خالد بن ناصر الناعبي والرقيب أحمد بن سعيد البوسعيدي والرقيب إبراهيم بن جمعة المعمري والرقيب خليل بن إبراهيم المزروعي والعريف سليم بن سالم الخصيبي والعريف عبدالله بن سالم الحراصي والعريف عبدالرحيم بن سليم الحديدي والشرطي موسى بن حمد الخنبشي والشرطي أحمد بن طالب البوسعيدي كما يسرني أن أتقدم بالشكر الجزيل للضابط المدني فريدة العزرية من الإدارة العامة للتحريات والتحقيقات الجنائية لمساعدتها حول الحصول على البيانات اللازمة للدراسة كما أتوجه بالشكر والتقدير للأخوات صفاء وثريا ومروة على مساعدتهن في الحصول على بعض المراجع.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى جميع العاملين بالمركز الثقافي بجامعة السلطان قابوس وأخص بالشكر الأستاذ سعيد الحراصي على تعاونه في الحصول على بعض الدراسات

وأخيراً لا يفوتني أن أعبر عن شكري وتقديري لأفراد عينة الدراسة من النزلاء على تعاونهم ومشاركتهم لتعبئة الاستبيان وإلى كل من ساهم في إنجاز هذه الدراسة.

وآخر دعونا أن الحمد لله رب العالمين

الباحث

فهرس المحتويات

م	الموضوع	الصفحة
1	أعضاء لجنة المناقشة	ب
2	إهداء	د
3	شكر وتقدير	هـ- و
4	فهرس المحتويات	ز- ح
5	قائمة الجداول	ط- ل
6	قائمة الأشكال	م
7	قائمة الملاحق	ن
8	الملخص باللغة العربية	س- ع
9	**الفصل الأول: مشكلة الدراسة وأهميتها**	12-2
10	المقدمة	5-2
11	مشكلة الدراسة	7-5
12	أهمية الدراسة	8-7
13	أهداف الدراسة	9
14	أسئلة الدراسة	9
15	محددات الدراسة	10-9
16	مصطلحات الدراسة	12-11
17	**الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة**	96-14
18	الإطار النظري	14
19	تعريف الجريمة	17-14
20	أركان الجريمة	18
21	تصنيف المجرمون	21-18
22	تعريف العَوْد	23-21
23	أنواع العَوْد	25-24
24	العوامل المؤدية إلى العَوْد للجريمة	25
25	العوامل الذاتية	31-26
26	العوامل الاجتماعية	41-31

م	الموضوع	الصفحة
27	العوامل الاقتصادية	43-24
28	العوامل الثقافية	49-44
29	لمحة موجزة عن تطور السجون وأنواعها	53-49
30	التطور التاريخي للسجون في سلطنة عمان	55-53
31	النظريات المفسرة للعَوْد الى الجريمة	69-56
32	الدراسات السابقة	93-70
33	مناقشة الدراسات السابقة	96-94
34	**الفصل الثالث: المنهجية والاجراءات**	113-98
35	منهج الدراسة	98
36	مجتمع الدراسة	98
37	عينة الدراسة	101-98
38	متغيرات الدراسة	101
39	أداة الدراسة	111-102
40	اجراءات الدراسة	111
41	الأساليب الاحصائية	112
42	الصعوبات التي واجهت الباحث	113
43	**الفصل الرابع: نتائج الدراسة**	150-115
44	نتائج الدراسة	150-115
45	**الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات**	173-152
46	مناقشة نتائج الدراسة	171-152
47	التوصيات والمقترحات	173-172
48	قائمة المراجع	196-175
49	المراجع العربية	194-175
50	المراجع الأجنبية	196-195
51	الملاحق	225-198
52	الملخص باللغة الانجليزية	A-B

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها المستقلة	101-99
2	الفقرات التي تم تعديلها لمقياس العود الى الجريمة بناء على آراء المحكمين	104
3	الفقرات التي تم حذفها لمقياس العود الى الجريمة بناء على آراء المحكمين	105
4	معاملات الارتباط لفقرات المقياس بالدرجة الكلية للمقياس وبالمجال التي تندرج تحته	106
5	معاملات الارتباط بين مقياس العوامل المسهمة ومجالاته الثلاثة بالدرجة الكلية للمقياس	107
6	مستوى دلالة الفروق بين أفراد المجموعتين العليا والدنيا لمقياس العود إلى الجريمة	108
7	معاملات الثبات لمقياس الدراسة المحسوبة بطريقتي ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية	109
8	توزيع فقرات مقياس العود إلى الجريمة لدى نزلاء السجن المركزي	110
9	معيار الحكم على مستوى الفقرة	111
10	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل المسهمة في العَوْد للجريمة لدى نزلاء السجن المركزي في سلطنة عمان	115
11	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات العوامل الاقتصادية المسهمة في العود للجريمة لدى أفراد العينة مرتبة ترتيبا تنازليا	117
12	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات العوامل الذاتية المسهمة في العود للجريمة لدى أفراد العينة مرتبة ترتيبا تنازليا	120-119
13	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات العوامل الاجتماعية المسهمة في العود للجريمة لدى أفراد العينة مرتبة ترتيبا تنازليا	123-122
14	المتوسطات الحسابية لمتغير العمر وانحرافاتها المعيارية في العوامل الذاتية والاجتماعية والاقتصادية	126
15	نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) لمعرفة الفروق في العوامل المسهمة في العَوْد للجريمة لدى نزلاء السجن المركزي تبعاً	127

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
	لمستويات متغير العمر	
16	نتائج اختبار (LSD) للمقارنة البعدية بين مستويات متغير العمر في العوامل الذاتية	128
17	نتائج اختبار (LSD) للمقارنة البعدية بين مستويات متغير العمر في العوامل الاجتماعية	128
18	المتوسطات الحسابية لمتغير المستوى التعليمي وانحرافاتها المعيارية للعوامل الذاتية والاجتماعية والاقتصادية	129
19	نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) لمعرفة الفروق في العوامل المسهمة في العَوْد للجريمة لدى نزلاء السجن المركزي تبعاً لمستويات متغير المستوى التعليمي	130
20	المتوسطات الحسابية لمتغير المهنة وانحرافاتها المعيارية في العوامل الذاتية والاجتماعية والاقتصادية	131
21	نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) لمعرفة الفروق في العوامل المسهمة في العَوْد للجريمة لدى نزلاء السجن المركزي تبعاً لمستويات متغير المهنة	132
22	المتوسطات الحسابية لمتغير الدخل الشهري وانحرافاتها المعيارية في العوامل الذاتية والاجتماعية والاقتصادية	133
23	نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) لمعرفة الفروق في العوامل المسهمة في العَوْد للجريمة لدى نزلاء السجن تبعاً لمستويات متغير الدخل الشهري	134
24	نتائج اختبار (LSD) للمقارنة البعدية بين مستويات متغير الدخل الشهري في العوامل الاقتصادية	134
25	المتوسطات الحسابية لمتغير الحالة الاجتماعية وانحرافاتها المعيارية في العوامل الذاتية والاجتماعية والاقتصادية	135
26	نتائج اختبار ت (T-test) للمقارنة بين متوسطات أفراد العينة في العوامل المسهمة في العَوْد للجريمة لدى نزلاء السجن المركزي تبعاً لمستويات متغير الحالة الاجتماعية	136

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
27	المتوسطات الحسابية لمتغير ملكية السكن وانحرافاتها المعيارية في العوامل الذاتية والاجتماعية والاقتصادية	137
28	نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) لمعرفة الفروق في العوامل المسهمة في العَوْد للجريمة لدى نزلاء السجن المركزي تبعاً لمستويات متغير ملكية السكن	138
29	نتائج اختبار (LSD) للمقارنة البعدية بين مستويات متغير ملكية السكن في العوامل الذاتية	139
30	نتائج اختبار (LSD) للمقارنة البعدية بين مستويات متغير ملكية السكن في العوامل الاقتصادية	139
31	المتوسطات الحسابية لمتغير نوع الجريمة الحالية وانحرافاتها المعيارية في العوامل الذاتية والاجتماعية والاقتصادية	140
32	نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) لمعرفة الفروق في العوامل المسهمة في العَوْد للجريمة لدى نزلاء السجن المركزي تبعاً لمستويات متغير نوع الجريمة الحالية	141
33	نتائج اختبار (LSD) للمقارنة البعدية بين مستويات متغير نوع الجريمة الحالية في العوامل الذاتية	141
34	نتائج اختبار (LSD) للمقارنة البعدية بين مستويات متغير نوع الجريمة الحالية في العوامل الاجتماعية	142
35	نتائج اختبار (LSD) للمقارنة البعدية بين مستويات متغير نوع الجريمة الحالية في العوامل الاقتصادية	142
36	المتوسطات الحسابية لمتغير عدد مرات دخول السجن وانحرافاتها المعيارية في العوامل الذاتية والاجتماعية والاقتصادية	143
37	نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) لمعرفة الفروق في العوامل المسهمة في العَوْد للجريمة لدى نزلاء السجن المركزي تبعاً لمستويات متغير عدد مرات دخول السجن	144
38	المتوسطات الحسابية لمتغير مدة الإفراج إلى العود للسجن وانحرافاتها المعيارية في العوامل الذاتية والاجتماعية والاقتصادية	145

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
39	نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) لمعرفة الفروق في العوامل المسهمة في العَوْد للجريمة لدى نزلاء السجن المركزي تبعاً لمستويات متغير مدة الإفراج إلى العود للسجن	146
40	نتائج اختبار (LSD) للمقارنة البعدية بين مستويات متغير مدة الإفراج إلى العود للسجن في العوامل الذاتية	146
41	المتوسطات الحسابية لمتغير نوع الجريمة السابقة وانحرافاتها المعيارية في العوامل الذاتية والاجتماعية والاقتصادية	147
42	نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) لمعرفة الفروق في العوامل المسهمة في العَوْد للجريمة لدى نزلاء السجن المركزي تبعاً لمستويات متغير نوع الجريمة السابقة	148
43	نتائج اختبار (LSD) للمقارنة البعدية بين مستويات متغير نوع الجريمة السابقة في العوامل الذاتية	149
44	نتائج اختبار (LSD) للمقارنة البعدية بين مستويات متغير نوع الجريمة السابقة في العوامل الاجتماعية	149
45	نتائج اختبار (LSD) للمقارنة البعدية بين مستويات متغير نوع الجريمة السابقة في العوامل الاقتصادية	150

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	مقارنة متوسطات العوامل الذاتية والاجتماعية والاقتصادية	152
2	عدد أفراد العينة حسب مستويات العمر	162
3	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	163
4	عدد أفراد العينة حسب مستويات المهنة قبل الدخول الى السجن	164
5	عدد أفراد العينة حسب مستويات الدخل الشهري قبل الدخول الى السجن	165
6	عدد أفراد العينة حسب مستويات الحالة الاجتماعية	166
7	عدد أفراد العينة حسب مستويات ملكية السكن	167
8	عدد أفراد العينة حسب مستويات نوع الجريمة الحالية	168
9	عدد أفراد العينة حسب مستويات عدد مرات الدخول إلى السجن	169
10	عدد أفراد العينة حسب مستويات المدة من الإفراج إلى العود للسجن	170
11	عدد أفراد العينة حسب مستويات نوع الجريمة السابقة	171

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	قانون الجزاء العماني	201-189
2	قانون السجون	205-202
3	اختصاصات إدارة مكافحة الجريمة	206
4	مقياس العود إلى الجريمة لدى نزلاء السجن المركزي بسلطنة عمان في صيغته الأولى المرسلة إلى لجنة التحكيم	217-207
5	قائمة بأسماء لجنة تحكيم مقياس العود للجريمة لدى نزلاء السجن المركزي	218
6	مقياس العود إلى الجريمة لدى نزلاء السجن المركزي بسلطنة عمان في صيغته النهائية	222-219
7	رسالة تسهيل مهمة باحث صادرة من جامعة نزوى	223
8	رسالة تسهيل مهمة باحث صادرة من شرطة عمان السلطانية	224
9	رسالة تسهيل مهمة باحث صادرة من جامعة السلطان قابوس	225

المُلخص

العوامل المسهمة في العَوْد إلى الجريمة لدى نزلاء السجن المركزي

في سلطنة عمان في ضوء بعض المتغيرات

إعداد: طلال بن ناصر الخروصي

إشراف: الدكتور أمجد محمد هياجنة

هدفت هذه الدراسة إلى تقصي أهم العوامل المسهمة في العَوْد إلى الجريمة لدى نزلاء السجن المركزي في سلطنة عمان في ضوء بعض المتغيرات، تألفت عينة الدراسة من (240) نزيلاً من النزلاء العائدين إلى السجن المركزي البالغ عددهم (300) نزيلاً فترة إجراء الدراسة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن العامل الاقتصادي من أهم العوامل المسهمة في العَوْد إلى الجريمة لدى نزلاء السجن المركزي والذي يتمثل في طول المدة الزمنية لصرف شهادة رد اعتبار من الجهات المختصة وصعوبة الحصول على وظيفة بعد الإفراج عنهم وارتفاع تكاليف المعيشة والأسعار وقلة الدخل، كما أن من أهم العوامل الذاتية المسهمة في العَوْد للجريمة هو ضعف الوازع الديني والإدمان على المسكرات والمخدرات والشعور بالقلق من المستقبل والشعور بالتوتر والضيق معظم الوقت؛ أمّا بالنسبة لأهم العوامل الاجتماعية المسهمة في العَوْد إلى الجريمة فتتمثل في عدم وجود دار لرعاية النزلاء بعد الإفراج عنهم وضعف التأهيل والإصلاح داخل السجن وسوء استغلال وقت الفراغ وتأثير رفقاء السوء ونظرة المجتمع السلبية للمفرج عنهم وضعف البرامج التوعوية والوقائية من مخاطر الجريمة من قبل مؤسسات المجتمع المختلفة؛ كما كشفت نتائج الدراسة أيضا أن من أبرز جرائم العائدين تعاطي المخدرات ثمّ السرقة.

كما أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مساهمة العوامل الذاتية والعوامل الاجتماعية تعزى لمتغير العمر لصالح المرحلة العمرية من (29- 18) في العوامل الذاتية والاجتماعية، في حين أظهرت النتائج ووجود فروق في مستوى الدخل لمن دخله أقل من (200) ريال في العوامل الاقتصادية فقط؛ كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل الذاتية والاقتصادية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية لصالح الأعزب ووجود فروق في العوامل الذاتية والاقتصادية تعزى لمتغير ملكية السكن لصالح من يسكن مع أهله في العوامل الذاتية ولصالح المستأجر في العوامل الاقتصادية؛ كما أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل الذاتية والاجتماعية والاقتصادية تعزى لمتغير نوع الجريمة الحالية لصالح جريمة السرقة، كما وجدت فروق في العوامل الذاتية فقط تعزى لمتغير مدة الإفراج إلى العَوْد للسجن لصالح المدة التي هي أقل من سنة؛ كما وجدت فروق أيضا في العوامل الذاتية والاجتماعية والاقتصادية تعزى لمتغير نوع الجريمة السابقة لصالح جريمة المخدرات في العوامل الذاتية والاجتماعية، ولصالح جريمة السرقة في العوامل الاقتصادية، بينما لم تظهر نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل الذاتية والاجتماعية والاقتصادية تعزى لمتغيرات المستوى التعليمي والمهنة وعدد مرات دخول السجن.

الكلمات المفتاحية: الجريمة، السجون، النزلاء العائدين إلى الجريمة

الفصل الأول

مشكلة الدراسة وأهميتها

- المقدمة
- مشكلة الدراسة
- أهمية الدراسة
- أهداف الدراسة
- أسئلة الدراسة
- محددات الدراسة
- مصطلحات الدراسة

الفصل الأول

مشكلة الدراسة وأهميتها

مقدمة:

تُعد الجريمة بكافة صورها وأشكالها وعلى اختلاف درجاتها سلوكاً مضاداً للمجتمع وقد كانت منذ أقدم العصور إلى وقتنا الحاضر تشكل عائقاً للتقدم، ومصدراً لتفكك الحياة وفساد المجتمع، فهي تهدد كيانه الأخلاقي، والاجتماعي والاقتصادي (الغول، 2003) ولقد اهتمت أغلب الدول في الآونة الأخيرة بدراسة الجريمة والسلوك الإجرامي بشكل أكبر فأصبحت من أهم المواضيع والدراسات التي تطرح على الساحة العلمية والعملية، وذلك لتزايد معدلاتها بشكل كبير ولافتٍ للنظر، ونظراً لِما تسببه من تحديات على أمنها وسياستها واستقرارها واقتصادها إلى غير ذلك من الآثار التي تستدعي القلق والاضطراب مما دفع العديد من الدول إلى رصد الأموال الطائلة، وتكثيف الأمن وإقامة المراكز لمكافحة الجريمة، وإجراء الدراسات والأبحاث العلمية لمعرفة أسبابها والعوامل المؤدية إليها وطرق علاجها والحد من تفاقمها (الربدي، 2003).

وتُعدُ مشكلة العَوْد إلى الجريمة من أخطر المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها المجتمعات المتقدمة والنامية، من حيث إخلالها بأمن واستقرار المجتمع وهدرها للأنفس والحريات، وإضعافها للقيم الأساسية ومساهمتها في تنامي السلوكيات العدوانية بين أفراد المجتمع (المرواني، 2009؛ عبده، 2008) إضافة إلى ذلك فإن اعتياد أحد أفراد الأسرة للإجرام قد يؤدي إلى الحط من مكانة الأسرة اجتماعياً وإضعاف علاقاتها المختلفة مع المجتمع المحيط بها (الواكد، 2005) وقد يتعرض الأبناء إلى العديد من المشكلات في حالة غياب رب الأسرة، حيث إنهم قد لا يجدون من يرعاهم ويشرف على تربيتهم؛ نتيجة لانهماك الأم في عملية تدبير المستلزمات المالية لحياة الأسرة، ومن ثم

يكون الأبناء عرضة للانحراف وارتكاب الجريمة، الأمر الذي يؤدي إلى العديد من المشاكل الاجتماعية في المجتمع ، مثل التسول والتشرد والجنوح (شتا، 2004).

وقد يُساهم العَوْد إلى الإجرام في ضعف العلاقات الأسرية بين النزيل وزوجته ومن المحتمل أن تطلب الطلاق وهذا ما كشفت عنه نتائج دراسة المنظري (2007) التي بينت أن أسرة النزيل تتعرض إلى آثار اجتماعية سلبية، منها العزلة، وقلة الاختلاط بالمجتمع المحيط، وتفاقم الخلافات الأسرية، والتعرض للإهانة، وطلاق الزوجة، والنبذ من قبل البيئة المحيطة.

كما تمثل هذه الظاهرة خسارة اقتصادية، من جراء تعطيل العناصر البشرية التي يمكن أن تساهم في عملية البناء والتنمية، فهم قوى معطلة عن العمل والإنتاج ويعيش الكثير منهم عالة على ذويهم وعلى المجتمع، ويرى كونكلنConklin (المشار إليه في عوض، 2001) أن هناك علاقة ارتباطيه طردية بين البطالة والجريمة، فكلما زاد معدل البطالة زادت الجريمة، كما أن هناك علاقة ارتباط طردية بين معدل البطالة ونسبة الأفراد الذين يعتقلون نتيجة انتهاكهم للقانون.

إن صعوبة الحصول على عمل بالنسبة لبعض الناس قد يكون دافعاً لهم نحو ارتكاب الجرائم بصورة أكبر من الأشخاص الذين يعملون أو يرتبطون بمهنة؛ وبمجرد دخول النزيل إلى السجن يفقد وظيفته التي هي مصدر رزقه وبعد الإفراج عنه يصعب عليه الحصول على عمل وهو ما قد يعود بالسلب عليه وعلى أسرته فيحبذ العَوْد إلى الجريمة بغية كسب العيش ويجد لذلك تبريراً فقد أوصدت في وجهه كل أسباب الكسب الحلال حيث إن تاريخه الإجرامي حال دون إلحاقه بعمل آخر (عبدالحميد، 2007).

ويضاف إلى ذلك التكلفة المادية التي تشكل عبئاً ماليا على ميزانية الدولة نتيجة لِما تتحمله من أعباء التعامل مع المجرم العائد، وما يتطلبه ذلك من توفير العناصر البشرية المؤهلة للتعامل مع المجرمين، إضافة إلى التكلفة المباشرة في الأموال التي يتم إنفاقها في عمليات القبض على المتهمين

ومحاكمتهم وإيداعهم في المؤسسات العقابية، ومحاولة تأهيلهم وإصلاحهم بجانب الخدمات الأخرى التي تقدم للنزلاء سواء طبية أو اجتماعية أو ترويحية وما يتم إنفاقه من مصاريف إعاشة النـــزلاء العائدين إلى السجن (التويجري،2011؛ الواكد، 2005).

وترتبط ظاهرة العَوْد إلى الجريمة بتأقلم وتكيف النزيل مع بيئة السجن، حيث يستمد قيمـــاً جديدة، ويدخل في اتساق موحد مع باقي النزلاء مما يزيد من صعوبة تأقلمه مع المجتمع الخارجي بعد الإفراج عنه (الضحيان، 1998) وقد أشارت نتائج دراسة المسعود (2000) إلـــى أن ثقافـــة السجن قد تُسهم في إكساب النزيل الوصم الانحرافي.

ويمكن القول أن هناك العديد من الأسباب لعودة المجرم إلى ارتكاب الجريمة منها ما يتعلق بالضغوطات التي تواجه النزيل بعد الإفراج عنه، والتي منها شعوره بالتحقير الاجتماعي، وبتخلي المجتمع عنه، وإحساسه بالاغتراب عن الواقع، إضافة إلى ذلك نظرة المجتمع السلبية وهذا من شأنه أن يعقد العلاقة ويبعد المسافة بين النزيل وبين الاندماج في المجتمع، فالنقطة السوداء فـــي ملـــف النزيل أو ما يعرف بالوصمة تشكل عبئا ثقيلاً اجتماعياً ونفسياً يصعب علـــى النزيـــل تجاوزهـــا (طالب، 2000ب) وقد كشفت نتائج دراسة المنظري (2012) إلى أن أغلب السجناء المفرج عنهم يتعامل معهم الآخرون بحيطة وحذر، ويقابلون بالسخرية وبنظرات الشك والريبة؛ وهذا ما أيدتـــه نتائج دراسة الرويلي (2008) التي أشارت إلى أن من أهم مظاهر الوصم الاجتماعي الذي يمارسه أفراد المجتمع اتجاه المفرج عنهم صحيفة السوابق ورفض تشغيلهم، وعدم قبول شراكتهم والتعامل معهم، والتخلي عنهم وتشويه سمعتهم وعزلهم، وكرههم، واحتقارهم من قبل المجتمع.

ويؤدي عدم الثقة بالنزيل المفرج عنه ورفض تشغيله إلى زيادة معدلات العَوْد إلى الجريمة؛ كما أن من أهم الأسباب التي تؤدي لعدم قبول النزيل، ثقافة المجتمع وعاداته وتقاليده التي تـــرفض الجريمة والعنف (الجهني، 1995) وهذا ما عززته نتائج دراسة العتيبي (2003) التي أشارت إلى

أن بيئة السجن والرفض الاجتماعي وأصدقاء السوء من العوامل الرئيسية التي تدفع الأفـــراد إلـــى معاودة ارتكاب الجريمة.

ويرى الباحث أن التطور السريع الذي شهدته السلطنة في مختلف المجالات وما أفرزه ذلك التطور من تغيرات في بعض العادات والتقاليد، وأسلوب الحياة الاجتماعية والاقتصادية ساهم فـــي ظهور بعض الأنماط السلوكية غير السوية، وبهذا الصدد يمكن القول إن ظاهرة العَوْد إلى الجريمة ليست ظاهرة خاصة في سجون السلطنة، ولكنها ظاهرة تعـــاني منهـــا الكثيـــر مـــن المؤسســـات الإصلاحية على مستوى الوطن العربي والعالم، ولم تكن السلطنة بمنأى عن الجهود الدوليـــة فـــي مكافحة الجريمة بل ساهمت بدورها من خلال الجهود الوقائية والتي تمثلت فـــي إقامـــة النـــدوات والمؤتمرات والمحاضرات إلى جانب وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة مع نشر الكتب والمطويات والإحصائيات التي تعزز هذه التوعية.

مشكلة الدراسة:

تنبثق مشكلة هذه الدراسة من التزايد المضطرد لِأعداد الجرائم في سلطنة عمان فقد أشارت الإحصائيات الصادرة عن إدارة التحقيقات الجنائية بشرطة عمان السلطانية إلى أن أعداد المجرمين قد بلغ عام 2008 (24965) مجرماً وارتفع عددهم عام 2009 إلى (26531) مجرماً بينما بلغ عددهم أيضاً عام 2010 إلى (24875) مجرماً إلا أن عددهم قـــد انخفـــض عـــام 2011 إلـــى (12213) مجرماً ثم عاد وارتفع مرة أخرى عام 2012 إلى (31493) مجرماً.

ونظراً لعدم وجود إحصائيات رسمية خاصة بالنزلاء العائدين إلى الســـجن، قـــام الباحـــث بإجراء دراسة استطلاعية لجميع نزلاء السجن المركزي بسلطنة عمان، حيث تم دراسة ســـجلاتهم كاملة لمعرفة أعداد النزلاء العائدين من غيرهم؛ وتبين من خلال نتائج الدراسة أن أعداد العائـــدين

إلى السجن بلغ (300) نزيل، وهذا يمثل ما نسبته (25%) من مجموع أعداد النزلاء في السجن وتعد هذه النسبة عالية.

كما تظهر مشكلة هذه الدراسة من خلال نتائج دراسة المنظري (2007) التي أشارت إلى أن نسبة العَوْد إلى السجن لدى نزلاء السجن المركزي بسلطنة عمان بلغت (45%) وكذلك نتائج دراسة البلوشي (2003) التي أشارت نتائجها إلى أن نسبة العَوْد إلى السجن لدى نزيلات السجن المركزي بسلطنة عمان بلغت (32%).

كما تعزز الشعور بمشكلة هذه الدراسة أيضا من خلال نتائج دراسة المغيضيب (2004) التي أشارت إلى أن نسبة العَوْد إلى الجريمة في سجون الدول العربية، وصلت إلى أكثر من (40%) كما تعززت أيضاً من خلال نتائج دراسة غانم (1999) التي أشارت إلى أن نسبة العَوْد إلى الجريمة لدى نزلاء المؤسسات العقابية في كل من الأردن ومصر وتونس قد بلغت في هذه الدول مجتمعة 25% وأن 57% من النزلاء لديهم إتجاهات إيجابية نحو العَوْد إلى الجريمة بعد الإفراج عنهم، وفي نفس السياق أشار العوران في دراسة (2010) إلى أن نسبة العَوْد في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية بلغت عام 2008 (65%).

كما تبرز مشكلة هذه الدراسة أيضا من حيث إن ظاهرة العَوْد إلى الجريمة تُعد مؤشرا على عدم نجاح الأنظمة الاجتماعية والتعليمية والقانونية والمؤسسات الإصلاحية في إعادة المجرم إلى جادة الصواب. وكما تنسجم مشكلة هذه الدراسة مع اهتمام الجهات ذات العلاقة بمكافحة الجريمة ومن ذلك تخصيص إدارة لمكافحة الجريمة ممثلة في الإدارة العامة للتحريات والتحقيقات الجنائية.

يضاف إلى ما تقدم فإن دراسة العَوْد إلى الجريمة لدى نزلاء السجن المركزي لم تنل الاهتمام الكافي من قبل الباحثين في سلطنة عمان ففي حدود علم الباحث واطلاعه لا توجد أي دراسة طُبقت على نزلاء السجن المركزي، فعند محاولة الباحث مسح الدراسات السابقة التي

أُجريت في سلطنة عمان، على نزلاء السجن المركزي لم يتسن له العثور (حسب حدود علمه وإطلاعه) إلا على دراسة واحدة لم تتناول عينة الباحث وهي دراسة الوهيبية (2011) التي هدفت إلى تقصي العوامل الاجتماعية المؤدية للعود إلى إدمان المخدرات وهذه الدراسة مطبقة على المرضى العائدين إلى الإدمان.

كما تلمس الباحث مشكلة هذه الدراسة من خلال عمله واعظاً بالإدارة العامة للسجون لمدة عشر سنوات حيث لاحظ زيادة أعداد النزلاء العائدين إلى السجن المركزي؛ إضافة إلى ملاحظته من وجود اتجاهات إيجابية نحو العَوْد إلى السجن بعد الإفراج عنهم وذلك لأسباب عديدة ومتنوعة.

بناءً على ما تقدم تبلور لدى الباحث فكرة اجراء هذه الدراسة في محاولة منه للتعرف على العوامل المسهمة في العَوْد للجريمة لدى نزلاء السجن المركزي في سلطنة عمان.

أهمية الدراسة:

يُعدُ العَوْد إلى السلوك الإجرامي من أبرز المشكلات التي تواجهها المؤسسات العقابية والأجهزة الأمنية على مستوى العالم، نظراً لِما يترتب عليها من خطورة كبيرة على أمن واستقرار المجتمع ولِما تعكسه من آثار سلبية على مشروعات الحكومات والدول في حركة التغير الاجتماعي، كما تشكل ظاهرة العَوْد إلى الجريمة عبئا ثقيلا على ميزانية الدولة نتيجة لما تتحمله من أعباء التعامل مع المجرم العائد من حيث إعداد الكوادر المدربة والمؤهلة للتعامل مع النزلاء في المؤسسة الإصلاحية، إضافة إلى توفير الخدمات الاجتماعية والصحية والمادية في سبيل إصلاحهم، كما يعتبر الاهتمام بمشكلة العَوْد إلى الجريمة اهتماما بالثروة البشرية من حيث إن المجتمع يتكبد خسارة اقتصادية من جراء تعطيل الطاقات البشرية المنتجة.

وتتمثل أهمية هذه الدراسة في جانبين نظري وعملي وفيما يلي عرضٌ لكل منهما:

الأهمية النظرية:

تستمد هذه الدراسة أهميتها النظرية من خلال تناولها لأحد الموضوعات الهامة من الناحية الأمنية والاجتماعية، وهو العَوْد إلى الجريمة؛ وذلك نظرا لما يترتب عليه من إخـــلال بالأنظمـــة والقوانين وزيادة الجرائم بمختلف أنواعها، كما تتجلى أهميتها أيضا من اهتمام المؤسسات التربوية والإصلاحية بهذه المشكلة؛ لأنَّ تضخم مشكلة العَوْد إلى الجريمة لدى النزلاء وقلة التوجيه والبرامج الإرشادية يؤدي إلى تفاقم مشكلة الجريمة وزيادة خطورتها.

كما تكمن أهمية هذه الدراسة من الناحية النظرية في كونها أول دراسة (حسب حدود علـــم الباحث وإطلاعه) تجرى على نزلاء السجن المركزي بسلطنة عمان؛ إضافة إلى أنها تقدم إطـــارا نظريا ومرجعا للباحثين والدارسين المهتمين بالسلوك الإجرامي؛ يضاف إلى ذلك أن هذه الدراسة قد تُمهد الطريق لإجراء العديد من الدراسات الأخرى في هذا الموضوع بصورة علمية وشاملة؛ مما قد يسهم في إثراء المعرفة العلمية والفهم في هذا المجال.

الأهمية العملية:

تبرز الأهمية العملية لهذه الدراسة من خلال ما أسفرت عنه من نتائج وتوصيات والتي قد تحفز القائمين على صنع القرارات ببذل المزيد من الجهد لمواجهة مشكلة الجريمـــة بشـــكل عـــام ومشكلة العَوْد إلى الجريمة بشكل خاص؛ حيث إنها قد تساعد في وضع الخطط والبرامج الإرشادية والوقائية؛ للتقليل من ظاهرة العَوْد إلى الجريمة كما تساعد العاملين في مجال الجريمة إلى إعـــادة النظر في الأساليب والوسائل المستخدمة في مكافحة الجريمة والعمل على إصـــلاحها وتطويرهـــا للرقي بمستوى فاعليتها في الحد من العَوْد إلى الجريمة إضافة إلى أنها قد تساهم في زيادة الـــوعي بهذه المشكلة؛ مما قد يساهم في تكثيف البرامج الإرشادية والوقائية والعلاجية المناسبة لهذه الفئة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1- التعرف على العوامل المسهمة في العَوْد إلى الجريمة لدى نزلاء السجن المركزي بسلطنة عمان.

2- التعرف إلى الفروق في العوامل المسهمة في العَوْد للجريمة لدى نزلاء السجن المركزي والتي تعزى لمتغيرات: العمر والمستوى التعليمي والمهنة والدخل الشهري والحالة الاجتماعية وملكية السكن ونوع الجريمة الحالية وعدد مرات دخول السجن والمدة من الإفراج إلى العَوْد للسجن مرة أخرى ونوع الجريمة السابقة.

أسئلة الدراسة:

حاولت هذه الدراسة الإجابة عن الاسئلة الآتية:

1- ما أهم العوامل المسهمة في العَوْد للجريمة لدى نزلاء السجن المركزي في سلطنة عمان؟

2- هل توجد فروق دالة إحصائياً في العوامل المسهمة في العَوْد للجريمة لدى نزلاء السجن المركزي بسلطنة عمان تعزى إلى متغيرات الدراسة الآتية: العمر والمستوى التعليمي والمهنة والدخل الشهري والحالة الاجتماعية وملكية السكن ونوع الجريمة الحالية وعدد مرات دخول السجن والمدة من الإفراج إلى العَوْد للسجن مرة أخرى ونوع الجريمة السابقة؟

محددات الدراسة:

تتحدد نتائج الدراسة الحالية بالحدود الآتية

1- الحد المكاني: السجن المركزي بولاية سمائل.

2 - الحد الزماني: الفترة الزمنية التي تم فيها تطبيق أداة الدراسة على أفراد الفئة

المستهدفة والتي امتدت من 2013/12/12 وحتى 2014/1/13

3- الحد البشري: اقتصرت هذه الدراسة على النزلاء العمانيين العائدين إلى السجن المركزي من وقت تطبيق أداة الدراسة وتم استثناء النزيلات والأحداث الجانحين والأجانب والمتسللين والمخالفين لقانون العمل والموقوفين.

4- الحد الموضوعي: تتعلق بالصعوبات التي واجهها الباحث أثناء تطبيقه لأداة الدراسة والمتعلقة بمجتمع وعينة الدراسة.

5- أداة الدراسة: تتحدد نتائج الدراسة بمقياس العَوْد إلى الجريمة لدى نزلاء السجن المركزي في سلطنة عمان، والذي قام الباحث ببنائه لأغراض تحقيق أهداف هذه الدراسة، لذلك فإن نتائج الدراسة تتحدد بالعوامل التي تضمنها المقياس إضافة إلى خصائصه السيكومترية ومدى قدرته على تحقيق الأهداف التي وضع من أجلها.

مصطلحات الدراسة:

ورد في عنوان هذه الدراسة العديد من المصطلحات، وفيما يأتي التعريف المحدد لكل منهما:

- **العوامل:** "هي المتغيرات التي تؤثر في ظاهرة ما ولا يمكن أن توجد بمفردها إلا متفاعلة مع غيرها من المؤثرات الأخرى". (الشميمري، 1997، ص. 29).

- **أمّا إجرائيا:** فيعرف الباحث العوامل المسهمة في العَوْد إلى الجريمة هي الدرجة الكلية التي يحصل عليها المستجيب على مقياس العَوْد إلى الجريمة المستخدم في هذه الدراسة ولكل مجال من مجالاته الثلاثة وهي:

المجال الذاتي: ويقصد به العوامل المتعلقة بالنزيل نفسه مما نتج عنه مؤثرات سببية ساهمت في عودته إلى السجن.

المجال الاجتماعي: ويقصد به العوامل المرتبطة بالأسرة وبالمجتمع الخارجي وبيئة السجن ومجتمع الأصدقاء مما نتج عنه مؤثرات سببية ساهمت في عودته إلى السجن.

المجال الاقتصادي وهي الظروف المادية التي تطرأ على الشخص من قلة الدخل وعدم الحصول على وظيفة والفقر وتقلبات الأسعار.

- **العَوْد: أشارت** المادة (115) (من قانون الجزاء العماني، 1974، ص. 43) إلى العَوْد بأنه "كل من ارتكب الجريمة أثناء تنفيذ عقوبة سابقة أو خلال مدة معينة بعد تنفيذ العقوبة السابقة".

- **العَائد:** "حالة الشخص الذي يرتكب جريمة جديدة بعد سبق الحكم عليه في جريمة أو جرائم أخرى" (قرني،2011، ص.249).

أمّا إجرائياً فيعرف الباحث العائد إلى الجريمة بأنه: كل من ارتكب جريمة في المجتمع وتمت محاكمته بعقوبة سالبة للحرية وبعد قضائه فترة العقوبة أو العفو عنه عاد إلى ارتكاب جريمة أخرى مما استوجب إيداعه في السجن المركزي مرة أخرى.

- **الجريمة:** بأنها "فعل غير مشروع صادر عن إرادة جرمية يقرر له القانون عقوبة أوتدبيراً إحترازياً" (حسني، 1984، ص.49).

أمّا إجرائياً فيعرف الباحث الجريمة بأنها: الفعل المُجَرم في قانون الجزاء العماني ويقرر المشرع له عقوبة سالبه للحرية وهي السجن.

- **السجن المركزي:** يعرف قانون السجون العماني (1998، ص2) السجن بأنه "المكان الذي يودع فيه النزيل."

ويعرف الباحث السجن إجرائياً بأنه: المكان الذي يقضي فيه النزيل مدة عقوبته بعد صدرور الحكم عليه من قبل المحكمة المختصة، وهو المكان الذي خصصته الدولة بولاية سمائل.

- **النزيل:** ويعرف قانون السجون العماني (1998،ص2) النزيل "كل من يسجن تنفيذاً لحكم قضائي صادر من محكمة مختصة."

أما إجرائياً فيعرف الباحث النزيل بأنه كل من ارتكب جُرما نُص على تجريمه في قانون الجزاء العماني وصدر في حقه حكم قضائي استوجب إيداعه في السجن المركزي.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

- أولاً الاطار النظري
- العوامل المسهمة في العَوْد إلى الجريمة
- العوامل الذاتية
- العوامل الاجتماعية
- العوامل الاقتصادية
- العوامل الثقافية
- لمحة موجزة عن تطور السجون وأنواعها
- التطور التاريخي للسجون في سلطنة عمان
- النظريات المفسرة لسلوك العَوْد إلى الجريمة
- ثانيا الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

يحتوي هذا الفصل على جزئين: يتضمن الجزء الأول عرضٌ للإطار النظري، أما الجـــزء الثاني: فيتضمن عرضا للدراسات السابقة المتعلقة بمشكلة الدراسة، إضافة إلى تحليلها ومناقشـــتها، وبيان مدى الاستفادة منها في الدراسة الحالية.

أولاً: الإطار النظري:

يشتمل الإطار النظري على مفهوم الجريمة وأركانها وأصناف المجـــرمين، كمـــا يتنـــاول مفهوم العَوْد وأنواعه والعوامل المسهمه في العَوْد للجريمة إضافة إلى النظريات المفسرة له وفيمـــا يلي عرضٌ لذلك:

تعريف الجريمة

حظيت الجريمة باهتمام العديد من الباحثين والمهتمين في علم الاجتماع وعلم النفس وعلـــم القانون، إلا أنهم لم يتفقوا على تعريف محدد للجريمة حيث عرفه كل منهم حسب التوجه العلمـــي لديهم وفيما يأتي عرض لعدد من هذه التعريفات مصنفة إلى تعريفات لغويـــة وشـــرعية وقانونيـــة واجتماعية ونفسية:

التعريف اللغوي للجريمة:

"جَرُم جرامة عَظمَ جُرْمُه، أجرم ارتكب جرما ويقال أجرم عليهم وإليهم جنى جنايةً وتَجرَّم عليه ادّعى عليه جُرماً لم يفعله"(مصطفى والزيات وعبدالقادر والنجار، 1972، ص. 151).

التعريف الشرعي للجريمة:

ورد في القرآن الكريم لفظ مجرم ومجرمين في قوله تعالى﴿ إِنَّهُۥ مَن يَأۡتِ رَبَّهُۥ مُجۡرِمٗا فَإِنَّ لَهُۥ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحۡيَىٰ ﴿٧٤﴾ ﴾[1] وقوله تعالى﴿ إِنَّ ٱلۡمُجۡرِمِينَ فِي ضَلَٰلٖ وَسُعُرٖ ﴿٤٧﴾ ﴾ [2] وقوله تعالى ﴿ أَفَنَجۡعَلُ ٱلۡمُسۡلِمِينَ كَٱلۡمُجۡرِمِينَ ﴿٣٥﴾ ﴾ [3]

يعرف الماوردي (1978) الجريمة من الناحية الشرعية بأنها "محظورات شرعية زجر الله عنها بحدّ أو تعزير(ص. 219).

ويعرفها آل سعود (1998) بأنها "إتيان فعل محرم ومعاقب على ذلك الفعل أوترك فعل محرم تركه ومعاقب على ذلك الترك، أوهي فعل أوترك نصت الشريعة على تحريمه والعقاب عليه" (ص. 145).

التعريف القانوني للجريمة:

"كل فعل ضار ومتعمد ومقصود يجرمه القانون الذي سنته الدولة ونصت صراحة على اعتبار هذا السلوك جريمة وتعاقب من يرتكبه" (رشوان، 2010، ص. 7).

ويعرفها أبو عامر أيضا (2007) "كل فعل أو امتناع يحظره القانون ويقرر عقوبة لمرتكبه" (ص. 35).

فيما يعرفها السيد (2008) بأنها " ارتكاب فعل يُعاقب عليه بموجب القانون" (ص. 99).

---

[1] سورة طه، الآية 74.

[2] سورة القمر، الآية 47.

[3] سورة القلم، الآية 35.

كما يعرف السباعي (المشار إليه في الغامدي، 2010) الجريمة "كل فعل أو امتناع عن فعل أوجب القانون له جزاء" (ص.10)

أمّا قانون الجزاء العماني (1974،ص.22-25) فانه لم يعرف الجريمة، وإنما أشار إلى الوصف القانوني للجريمة بحسب ما تفرضه بشأنها النصوص القانونية من عقوبة، وعليه تنقسم الجرائم تبعا لتقسيم العقوبات إلى ثلاثة أنواع هي :

1- الجناية وتوصف عقوبتها بالإرهابية وهي الإعدام أو السجن المؤبد أو السجن المؤقت من ثلاث سنوات إلى خمسة عشرة سنة.
2- الجنحة وتوصف عقوبتها بالتأديبية وهي السجن من عشرة أيام إلى ثلاث سنوات والغرامة من عشرة ريالات إلى خمسمائة ريال أو أحدهما.
3- القباحة وتوصف عقوبتها بالتكديرية وهي السجن من أربع وعشرين ساعة والغرامة من ريال واحد إلى عشرة ريالات أو أحدهما.

من خلال هذه التعاريف يرى الباحث أن الجريمة هي ارتكاب أو إمتناع عن فعل نص القانون الوضعي على تجريمه.

التعريف الاجتماعي للجريمة:

يعرف اميل دوركايم (المشار إليه في المعماري والهسنياني، 2012) الجريمة بأنها "ظاهرة تتصل بتكوين المجتمع والحياة الاجتماعية التي ينشئها المجتمع ذاته بإدانته بعض الأنماط السلوكية، بوصفها أفعال مخلة بمعايير القواعد الاجتماعية المألوفة يعتبرها جرائم وبالتالي يصبح فاعلها مجرماً" (ص.147).

ومن وجهة نظر أخرى الجريمة هي "كل فعل يتعارض مع ما هو نافع في الجماعة وماهو عدل في نظرها أو هي كل فعل يُقدم الشخص على ارتكابه بدوافع فردية خاصة تُقلق حياة الجماعة

وتتعارض مع المستوى الخُلقي السائد لديها في لحظة زمنية معينة أوهي كل سلوك غير اجتمـــاعي يكون موجها ضد مصالح المجتمع ككل"(الشميمري، 1997 ، ص. 28).

بينما عرفها الجميلي (2002) بأنها "أفعال تضر الفرد والمجتمع معا لذلك تصدى المجتمع لها فسن القوانين الجنائية وحدد العقوبات للمخالفين وكذلك وضع عقوباته الاجتماعيـــة للمخـــالفين لأعرافه وقيمه المتعارف عليها وأوجب احترامها والامتثال لها" (ص. 38).

كما يعرفها الشهراني (2004) بأنها" كل فعل يتعارض مع ما اتفق عليه المجتمع واصطلح على أنه نافع للجماعه أو أنه الفعل الذي تعتقد الجماعة أنه ضار بمصلحتها ويهدد كيانها" (ص. 9).

التعريف النفسي للجريمة

من بين التعاريف النفسية للجريمة مايلي:

الجريمة هي "إشباع الغريزة الإنسانية بطريقة لا اجتماعية" (غباري، 2004، ص. 15).

ويعرفها المشهداني (2005) بأنها "تعبير عن طاقه انفعالية لم تجد لها مخرجـــا اجتماعيـــا فأدت إلى سلوك لا يتفق مع الأوضاع التي يسمح بها المجتمع" (ص. 43).

كما يعرفها إبراهيم (2008) بأنها "عبارة عن فعل إجرامي للتعبير عن الصراعات النفسية والاضطراب في قوى الشخصية يؤدي إلى عدم تكيفها مع النظم السائده في المجتمع"(ص. 20).

أركان الجريمة:

يرى الداهري (2011) أن الجريمة تقوم على ثلاثة أركان وهي الركن الشرعي والـركن المادي والركن المعنوي، وقد وضح كل ركن من هذه الأركان كما يأتي:

الركن الشرعي:

هو الصفة غير المشروعة للفعل يكتسبها الفرد إذا توفر له أمران خضوعه لـنص تجـريم يقرر فيه القانون عقابا لمن يرتكبه، وعدم خضوعه لسبب إباحة إذ إن انتفاء أسباب الإباحة شـرط ليظل الفعل محتفظا بالصفة غير المشروعة التي اكتسبها له نص التجريم.

الركن المادي:

هي ماديات الجريمة الذي تبرز به إلى العالم الخارجي، ويقوم الركن المادي علـى ثلاثـة عناصر هي الفعل والنتيجة والعلاقة السببية، فالفعل هو النشاط الايجابي أو الموقف السلبي الـذي ينسب إلى الجاني، والنتيجة هي الأثر الخارجي الذي يتمثل في الاعتداء على حق يحميه القـانون، والعلاقة السببية هي الرابطة التي تصل ما بين الفعل والنتيجة.

الركن المعنوي:

هي الإرادة التي يقترن بها الفعـل سـواء اتخـذت صـورة القصـد الجنـائي وعندئـذ توصف الجريمة بأنها عمديه أو اتخذت صورة الخطأ غير العمدي وتوصف في هذه الحالة بأنهـا غير عمدية.

تصنيف المجرمين:

يُصنّف المجرمون حسب درجة احترافهم للجريمة، ومدى اقترابهم أو بعدهم مـن الـنمط العدواني إلى عدة أصناف ومنها مايلي:

المجرمون بالصدفة:

وهم الذين لا توجد لديهم استعدادات للجريمة وجريمتهم لا تستند على مخطـــط أو تنظـــيم مسبق، وسلوكهم الإجرامي قد يُعد متناقضا مع أسلوب حياتهم العادية، ويرتكبون الجريمة تحت دافع اليأس والاندفاع أو أية ظروف قاهرة تدفع بهم إلى السلوك الإجرامي (القريشي، 2011).

المجرمون المحترفون:

وهم الذين يمتهنون الجريمة كمصدر لكسب العيش، وجميعا يتفقون في الاعتـــراف بـــأنهم مجرمون ينظمون حياتهم على أساس الكسب من الإجرام ولذلك يسهل تشخيصهم وتحديدهم؛ نظراً لسماتهم وخصالهم المشتركة التي تتمثل في السعي الدائم للحصول على المكانة الاجتماعية واحترام الآخرين، متخذين في ذلك مهارتهم في انتهاج السلوك الإجرامي في سبيل تحقيق أطماعهم (ربيـــع ويوسف وعبدالله، 2003).

المجرمون السيكوباتيون:

السيكوباتيه تعني اضطرابا يعتري الشخصية الإنسانية دون أن يصل إلى درجة المـــرض العقلي أو النفسي ولكن يجعل الإنسان غير مهتم بالقيود الاجتماعية والقانونية، لذا من السهل عليـــه أن يقوم بارتكاب الجريمة، وقد ثبت أن أكثر المعتادين على الإجرام هم من المجرمين السيكوباتيين لأن إقدام السيكوباتي على الجريمة مرة لا يمعنه من العَوْدة إليهـــا مـــرات عديـــدة (المشـــهداني، 2008). وهذا النوع من الأشخاص يندفعون بكل قواهم إلى إشباع غرائزهم متى شعروا بالحاجـــة إلى إشباعها دون أن تكون لارادتهم أي مقاومة تذكر، ودون تفكير بالصعوبات التي قـــد تعتـــرض طريقهم أوالنتائج التي يمكن أن تترتب على أفعالهم. (القريشي، 2011).

وقد لخص المغربي والليثي (2010) أهم المظاهر الأساسية للشخصية السيكوباتية وفيمـــا يلي عرض لها:

1- عدم الاستفادة من التجارب والأخطاء السابقة سواء بالنسبة له أو لغيره من الناس فهو عاجز عن إدراك ما للواقع وما للبيئة الاجتماعية من حدود وقواعد لأنه لا يعرف سوى الإشباع السريع لحاجاته ورغباته، وتاريخه مليء بالسلوك المخالف للقانون وقواعد الضبط الاجتماعي.

2- من أبرز ملامح الشخصية السيكوباتية أنها لا تتأثر بوسائل العقاب أو الردع المعروفة التي تقوم على معاملة المجرمين العاديين.

3- يتسم السيكوباتي بسرعة الانفعال والتقلبات الانفعالية من حيث التأرجح السريع بين المرح والانهباط ولأسباب تافهة كما هو الحال عند الأطفال، مما يجعلهم يتصرفون بعنف وقسوة تجاه الآخرين، ويؤدي بهم الحال إلى الوقوع في السلوك الإجرامي.

4- يشعر بالحاجة إلى إرضاء دوافعه ورغباته على نحو عاجل سريع، لا يقيم وزنا للقيم وإن كان على معرفة بسلوكه سيؤدي به إلى هدم صحته وعمله وروابطه الأسرية ويعرضه للعقاب.

5- المستوى الذهني للسيكوباتي غالبا مايكون عاديا أوفوق المتوسط ونادرا مايكون على عطاء ذهني متخلف.

6- شخصية السيكوباتي غير سوية وغير ناضجة سيئة التوافق، وإن كان يعد من ضمن الأسوياء لخلوه من العلامات المميزه للذهانيين.

ولقد لخص العيسوي (1997) أنواع الشخصية السيكوباتية كما يلي:

1- السيكوباتية العدوانية وهي شخصية سهلة الاستثارة لمجرد الاحباطات البسيطة وقد تأخذ شكل التذمر أو التدمير.

2- السيكوباتية المبدعة تتسم بعدم الرضا عما يفعل والرغبة المستمرة في التفوق على نفسه والابداع.

3- السيكوباتي الأخرق وهي شخصية تتميز بالفشل الدائم والعجز المزمن وحياته عبارة عن سلسلة من المشاكل لا يستطيع حلها، ودوافعه ضعيفة وطاقته واهنة.

ثانيا: تعريف العَوْد

التعريف اللغوي للعَوْد:

العَوْد بفتح العين وسكون الواو من عاد يعود عوداً بمعنى رجع، فنقول عاد فلان إلى الشي وعاد فيه بمعنى رجع إليه أوله أوفيه بعد أن بدأه أول، والعَوْد هو ثاني البدء وهو الرجوع إلى الشي بعد البدء فيه، ويكفي الرجوع للشي مرة واحدة ليسمى الفعل عودا ويسمى فاعله عائدا (ابن منظور،1994 ص. 316).

العَوْد في الشريعة الإسلامية:

ورد لفظ العَوْد في عدة مواضع من القرآن الكريم ومن ذلك قوله تعالى ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نُهُوا عَنِ النَّجْوَىٰ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا نُهُوا عَنْهُ ﴾[1] وقوله تعالى ﴿ عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ ۚ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ۗ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ ﴿٩٥﴾ ﴾[2] العائد في الشريعة الإسلامية يعني من "نفذت عليه العقوبة السابقة قبل ارتكابه لجريمة جديدة – بل يقتضي التنفيذ ليتم التيقن من الارتداع من العقوبة من عدمه "(السماك، 1985 ص. 51).

العَوْد من وجهة نظر القانون

هو حالة "الشخص الذي يرتكب جريمة أو أكثر بعد الحكم عليه نهائيا من أجل جريمة سابقة" (السنهوري، 1990، ص. 99).

---

[1] سورة المجادلة الآية، 8.

[2] سورة المائدة الآية، 95.

ويعرف العتيبي (2003) العَوْد بأنه "رجوع الشخص الذي سبق وأن حكم عليه بعقوبة في جريمة سابقة إلى ارتكاب جريمة جديدة سواء كانت نفس الجريمة السابقة أو تختلف عنها مما يستلزم عودته إلى السجن مرة أخرى لقضاء عقوبة الجريمة الأخيرة" (ص. 7).

كما يعرف خليل (2008) العَوْد "هو إرتكاب شخص جريمة بعد الحكم عليه نهائياً في جريمة أخرى (ص. 9).

ويختلف تعدد الجرائم عن العَوْد من الناحية القانونية باعتبار أن العَوْد يستلزم حكماً نهائياً باتاً على ارتكاب الجريمة الجديدة، أما التعدد فهو حالة الشخص الذي يرتكب عدة جرائم قبل الحكم عليه نهائيا في واحدة منها، وعليه فإن هذا الشخص لم يتلق إنذار القانون وتحذيره بألا يعود إلى الجريمة مرة ثانية (بونة، 2010).

أما قانون الجزاء العماني (1974، ص.43) فإنه لم يعرف العَوْد وإنما أشار إلى الوصف القانوني للعود، فيعتبر الشخص عائداً للجريمة كل من:

1- حكم عليه بعقوبة ارهابية حكما مبرما، وارتكب جناية أخرى عقابها السجن في أثناء مدة عقوبته أوفي خلال خمس سنوات بعد تنفيذها أو بعد سقوطها عنه بأحد الأسباب القانونية غير العفو العام.
2- حكم عليه بعقوبة تأديبية حكما مبرما وارتكب جنحه مماثله للأولى من حيث النوع، في أثناء تنفيذ العقوبة أوفي خلال سنتين بعد تنفيذها أوبعد سقوطها عنه بأحد الأسباب القانونية غير العفو العام.
3- حكم عليه بعقوبة تكديرية وارتكب القباحه نفسها أوقباحه مماثله لها خلال سنة من تاريخ تنفيذها أوسقوطها عنه بغير حالة العفو العام.

العَوْد من وجهة نظر علم الاجتماع

العائد للجريمة هو "من تكرر خروجه على القواعد الاجتماعية التي يقوم عليها المجتمع" (العمري، 2002 ، ص. 25).

العَوْد من وجهة نظر علم الإجرام

العَوْد من وجهة هذا العلم يتضمن صورتين رئيستين هما: (العودة ، 1431، ص. 17)

1- الشخص الذي سبق الحكم عليه قضائيا بجريمة ثم صدرت منه بعض الأفعال المتعلقة بنشاطه الإجرامي.

2- الشخص الذي سبق الحكم عليه قضائيا بجريمة ثم ارتكب جريمة أخرى سواءً ثبت عليه أولم تثبت.

العَوْد من وجهة نظر علم العقاب

يعتبر الجاني المحكوم عليه عائدا في مفهوم هذا العلم من نفذت عليه العقوبة الصادرة ضده بسبب الجريمة السابقة، فهذا العلم لا يعتد بالأحكام السابقة الصادرة ضد الجاني ليعتبره عائدا مهما كان عدد الجرائم ما لم يكن نفذت عليه العقوبة في أحد هذه الجرائم قبل أن يصدر عليه الحكم في الجريمة الجديدة (حمدان، 2001).

يتبين من خلال هذه التعاريف أن العائد للجريمة من وجهة علم الإجرام يشترط فيه صدور حكم سابق على المجرم؛ أمّا من وجهة نظر علم العقاب فلا يعتد بالأحكام السابقة فيشترط تنفيذ العقوبة على الجاني على إحدى الجرائم، أما عند علماء الاجتماع فالعائد هو من تكرر خروجه على القواعد المجتمعية التي يقوم عليها المجتمع ويدخل في هذا المجرمون الذين لم يقعوا في قبضة العدالة؛ أما علماء الشريعة فالعائد هو: من ارتكب جريمة بعد تنفيذ عقوبة ما لجريمة سابقة.

أنواع العَوْد إلى الجريمة:

قسّم السماك (1985) العَوْد إلى أربعة أقسام وهو العَوْد حسب نوع الجريمة، والعَوْد حسب التوقيت الزمني بين الجريمتين، والعَوْد حسب الجرائم السابقة على الجريمة الجديدة والعَوْد من حيث القصد الجنائي، وفيما يلي توضيح لذلك:

العَوْد حسب نوع الجريمة:

صُنِف العَوْد حسب نوع الجريمة إلى عود عام وعود خاص، فالعود العام هو عودة الجاني إلى ارتكاب جريمة جديدة دون أن تكون مماثله للجريمة السابقة، فمثلاً أن يرتكب الجاني جريمة سرقة ثم يعود بجريمة مخدرات، أما العَوْد الخاص فهو ارتكاب الجاني جريمة جديدة مماثلة لجريمته السابقة، فمثلا أن يرتكب الجاني جريمة مخدرات ثم بعد الحكم عليه يعود فيرتكب جريمة مخدرات أخرى (السنوي، 2000).

العَوْد حسب التوقيت الزمني بين الجريمتين:

ينقسم العَوْد من حيث الزمن الذي تقع فيه الجريمة الجديدة وسابقتها إلى عود مؤبد وعود مؤقت، فالعَوْد المؤبد هو ما يكون تشديد العقوبة مبنياً على ارتكاب الجاني لجريمة جديدة دون التوقف على حدوثها في زمن معين، سواءً وقعت في زمن قريب بعد صدور الحكم السابق أم وقعت بعد مدة طويلة بين الجريمتين، والعَوْد المؤقت هو ما يكون تشديد العقوبة مبنياً على ارتكاب الجاني لجريمة جديدة قبل مضي زمن معين على صدور الحكم السابق أو تاريخ الانتهاء من تنفيذ العقوبة (السبيعي، 1997).

العَوْد حسب عدد الجرائم السابقة على الجريمة الجديدة:

ينقسم العَوْد من حيث عدد الجرائم السابقة على الجريمة الجديدة إلى عود بسيط وعود متكرر، فالعَوْد البسيط هو عودة الجاني إلى ارتكاب جريمة جديدة بعد حكم سابق واحد والعَوْد

المتكرر هو عـــودة الجـــاني إلـــى ارتكـــاب جريمـــة جديـــدة بعـــد حكمـــين ســـابقين أو أكثـــر (العمري، 2002).

العَوْد من حيث القصد الجنائي:

ينقسم العَوْد باعتبار توافر القصد الجنائي أو عدم توافره في الجرائم التي يعتبـــر الجـــاني بموجبها عائدا إلى عود مقصود وعود غير مقصود، فالعَوْد المقصود هو أن تكون الجريمة السابقة التي صدر بها حكم بات والجريمة الجديدة مقصودتين، فمثلا أن يرتكب الجاني جريمة عمدية ثـــم يعود فيرتكب جريمة عمدية أخرى، والعَوْد غير المقصود هو أن تكون الجريمة السابقة التي صدر بها حكم بات والجريمة الجديدة غير مقصودتين أو تكون أحداهما غير مقصودة، فمثلا أن يرتكـــب الجاني جريمة بالخطأ ثم يعود فيرتكب جريمة عمدية أو العكس بأن يرتكب الجريمة العمدية أولاً ثم يعود إلى جريمة أخرى بالخطأ (السماك، 1985).

ثالثا: العوامل المؤدية إلى العَوْد للجريمة:

إن أسباب الجريمة في المجتمع كثيرة ومتعددة ومتشعبة ولا يمكن حصرها في عامل واحد أو عدد من العوامل على أنها السبب في العَوْد إلى الجريمة؛ فقد تظهر الجريمة نتيجة عوامل ترتبط بشخص الجاني، أو ترتبط بالبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها أو نتيجة عوامل نفســـية أو تـــأثيرات خارجية وهذه العوامل قد تشكل بعضها عاملاً رئيساً وقد يشكل البعض الآخر عاملا ثانويا لارتكاب الجريمة، ومعرفة الأسباب تقود إلى معرفة أساليب الوقاية المناسبة التي قد تساعد على التقليل مـــن ظاهرة العَوْد إلى الجريمة.

وتسهيلاً لعرض هذه العوامل سيتم تقسيمها إلى مجموعتين إحداهما مجموعة العوامل الذاتية المتعلقة بشخصية النزيل العائد للجريمة، والمجموعة الثانية هي العوامل البيئية المرتبطـــة بالبيئـــة

الخارجية المحيطة بالفرد، وفيما يلي عرضٌ لأهم هذه العوامل في الأدب النظري والدراسات السابقة المتعلقة بذلك.

أولاً: العوامل الذاتية:

هي مجموعة المؤثرات ذات المدلول السببي التي تظهر في صفات الفرد، وتؤثر في تكوين شخصيته الإنسانية وتكيفها مع البيئة الخارجية وتسهم في ارتكابه للجريمة والتي تتعلق بالفرد ذاته (النقبي، 2010).

أ- الوراثة:

يتعرض الإنسان لمجموعتين من القوى تتجاذبان في اتجاهين متضادين، هما قوى الوراثة وقوى التغيير أو التبديل، ويتمثل أثر القوى الوراثية في أنها تعمل على أن يستمر في الخلف الخصائص والوظائف التي يتميز بها السلف، أما قوى التغيير فتعمل على أن تختلف طبائع وصفات الجيلين (حموده وزين الدين، 2007).

وقد ثار الجدل بين العلماء حول أثر الوراثة على السلوك الانحرافي والإجرامي فذهب البعض إلى القول أن الإنسان يرث عن والديه السلوك الانحرافي، وتزعم هذا الاتجاه لومبروزو؛ واتجه رأي آخر إلى إلغاء دور الوراثة في إنتاج السلوك الإجرامي، وإلى القول بأن السلوك يرجع إلى العوامل البيئية المحيطة بالمنحرف فقط، ويمثل هذا الاتجاه "سذرلاند" حيث يرى أن تشابه الخصائص لا ترجع إلى الوراثة وإنما إلى عوامل بيئية عديدة (عبد الخالق ورمضان، 2001).

وقد أجريت العديد من الدراسات في هذا الصدد شملت عدداً كبير من الجناة العائدين بهدف الوصول إلى معرفة العلاقة بين عامل الوراثة وبين ظاهرة العَوْد ومن أهم هذه الدراسات، دراسة ستمبل (المشار إليها في القهوجي، 1985) وقد أجريت الدراسة على 195 من المجرمين شديدي

الخطورة (العائدين)، وعلى 166 من المجرمين غير الخطيرين، وعلى 177 من غير المجـــرمين كما شملت الدراسة حوالي 20 ألفاً من أقاربهم، وأسفرت نتائج دراسته أن نسبة ارتكاب الجريمة من غير المجرمين لا تزيد على 5% بينما ترتفع هذه النسبة بين أقرباء المجرمين شديدي الخطورة إلى 23%، كما أن نسبة 66% من آباء هؤلاء المجرمين كانوا شديدي الإجرام ومدمني المسكرات.

فالوراثة إذاً كعامل في الجريمة لا تعني ميلاً حتمياً طبيعياً أو بالميلاد إلى ارتكاب الجرائم بل تعني فقط أن اتجاهاً وراثياً معيناً يُنمّي في الفرد خصائص معينة، هذه الخصـــائص والعيـــوب الوراثية وإن كانت لا تقود إلى الجريمة، إلا أن الخبرة تفصح عنها وتتجه بـــالفرد إلـــى الإشـــباع الفـــوري لرغباتـــه الغريزيـــة، ومـــن ثـــم احتماليـــة ســـلوك طريـــق الجريمـــة (أبـــو الروس، 1996).

ب- التكوين العضوي والعقلي

يقصد بالتكوين العضوي مجموع الصفات التي تتعلق بالشخص منذ ولادته بالنسبة لشـــكله الخارجي، وتركيبه الحيوي والعضوي، ومن مظاهره التي قد تؤثر على تصـــرفاته الـــنقص فـــي التكوين الجسدي والأمراض والعاهات الدائمة والمؤقتة والنمو غير الطبيعي (البلقي، 2006) أمـــا التكوين العقلي فيقصد به الأمراض المتنوعة والرضوض المختلفة التي تصـــيب دمـــاغ الإنســـان فتحدث اضطراباً، في جهازه العقلي واختلالاً في قواه الذهنية قد تدفعه إلـــى الســـلوك الإجرامـــي (جعفر، 2004).

وقد كشفت دراسة سلايستر (المشار إليه في عبد اللطيف، 2007 ب) على 1521 ســـجيناً بولاية وسكومشن غالبيتهم مصابون بأمراض صدرية وثلثهم يعاني من قصر النظر، كما أن نســـبة 70% منهم مصابون بإعاقات أبرزها الإعاقة الجسمية، وأشار أيضـــاً أن المســـجونين يمارســـون الجريمة كأسلوب لتعويض النقص الذي يشعرون به كما وجد ويليم هيلي في دراسته (المشار إليهـــا في غباري، 1989) التي تناولت 823 طفلاً جانحاً أن 13% يعانون من اضطرابات وشذوذ فـــي

نموهم الجسمي، وفي دراسة أخرى قام بها هيلي وبرونر وجد أن نسبة الشذوذ في النمو الجسمي قد تصل إلى 40 و60% بين الجانحين العائدين، وإلى 73% بين الجانحات في مدينة شيكاغو.

ج- التكوين النفسي:

تؤثر البيئة الخارجية على التكوين النفسي للفرد وعلى شخصيته وتتحكم في عملية تكيفه مع البيئة المحيطة به، وقد يحدث تكيف الشخص مع المجتمع الذي يعيش فيه فيخضع لما يحكمه من قواعد وقد يخفق في تجاوبه مع هذا المجتمع، فيخرج على القواعد السارية فيه ويلجأ إلى قواعد أخرى تتجاوب مع تكوينه النفسي وعلى إشباع حاجاته وتحقيق رغباته، ويكون من أثر التكوين النفسي الذي يسعى الفرد إلى تحقيقه ظهور صور من السلوك تخالف ما تسير عليه الجماعة، ومنها السلوك الإجرامي الذي يعكس عدم تكييف الشخص مع الوسط الذي يعيش فيه وقد لاحظ الباحثون أن التكوين النفسي للمجرمين ينطوي على خلل يجعلهم أقل من غيرهم قدرة على التكيف السليم مع الوسط الذي يعيشون فيه، لكن ذلك لا يعني بالضرورة وجود تكوين نفسي إجرامي يقود حتماً إلى الجريمة، وقد وجد لدى بعض المجرمين عقد نفسية مثل الشعور بالظلم من جانب المجتمع، وهو شعور يدفع الفرد إلى الجريمة كسلوك طبيعي يرد به الظلم الذي كان ضحيته، ومن ذلك أيضا عقدة الشعور بالنقص الجسماني أو الاجتماعي، التي تنتج عنها التصرفات اللاجتماعية لبعض الأفراد (الشاذلي، 2006).

وقد كشفت بعض الدراسات عن وجود علاقة بين الخلل النفسي والجريمة من حيث أن 40% من معتادي الإجرام مصابون بخلل نفسي وبين البعض أن 63% من العائدين مختلون نفسيا كما قام آخرون بدراسة مجرمي الجنس الخطرين ووجد أن 55% منهم مختلون نفسيا وأن 99% من العائدين عودا متكررا بهم خلل نفسي، وفي دراسة أخرى قام بها أحد الباحثين ل 6000 مجرم عائد خلص إلى أن نسبة المختلين نفسيا هي 90% (الشاذلي، 2006).

د- المسكرات والمخدرات:

للخمر والمخدر تأثير كبير على الإنسان فينحرف وعيه ويختل لديه الإدراك والتمييز ويضعف سيطرته على إرادته، فلا يستطيع التحكم بدوافعه الغريزية التي أثارها تناول المسكر والمخدر وقد يؤثر المسكر أو المخدر على شاربه تأثيرا مباشرا على الشخص وقد يؤثر تأثيراً غير مباشر من خلال الظروف الاجتماعية والاقتصادية فهناك علاقة ظاهرة ما بين الإجرام وتعاطي المسكرات والمخدرات كما أن المسكرات تؤثر على الشخص من الناحية النفسية مما يكون عرضة لاصابته ببعض الأمراض النفسية والعصبية تؤدي به في النهاية إلى ارتكاب جرائم عنيفة. (أحمد، 2006؛ المشهداني، 2008).

ويعد السكر وإدمان المخدرات من العوامل البيولوجية المهيئة للسلوك الإجرامي وذلك لما لها تأثير على الجهاز العضوي والنفسي للفرد، وتكمن خطورة المسكرات في أن تأثيرها لايقتصر على المدمن بل يمتد أثرها على الآخرين ويتمثل في ذلك جرائم الاعتداء وحوادث الطرق والمشكلات الأسرية (أبوالروس، 1996).

ويمكن القول أن تعاطي المسكرات والمخدرات يؤدي إلى تكرار ممارسة السلوك الاجرامي وقد أوضح إيكاردي وشامبرز(المشار إليهما في عبداللطيف، 1999) إلى أن نسبة 79%من الأفراد الذين تم إجراء بحث عليهم وكانوا يتعاطون المخدرات لهم سوابق إجراميه.

هـ - الأمراض النفسية:

تعد الأمراض النفسية من العوامل المؤدية للوقوع في السلوك الإجرامي، حيث يظهر المرض النفسي في صورة اضطراب يمس الجانب الإنفعالي لدى الفرد ويظهر على شكل أعراض جسمية ونفسية مختلفة دون أن يفقد المريض إدراكه لحالته المرضية أو اتصاله مع الواقع وذلك مثل

التـــــوتر والقلـــــق والهســـــتيريا. (حنتـــــول، 1425ه) وفيمـــــا يلـــــي عـــــرض لهذه الأمراض:

التوتر النفسي:

يرى جلفك Gloveck (المشار إليه في الهليل، 2010) أن التوتر النفسي من العوامل التي تساعد على ممارسة السلوك المنحرف، حيث إن الشخص يجد نفسه يعاني من عدم إشباع حاجاتـــه والشعور بالإحباط لعدم تقبل المجتمع له بعد الإفراج عنه مما يؤدي به إلى تعويض ذلك بممارســـة السلوك الإجرامي مرة أخرى، مما ينتج عنه عودته إلى السجن مرة أخرى، حيث يؤدي الإحبـــاط إلى الشعور بخيبة الأمل وعدم تحقيق الفرد لذاته أو دوافعه.

القلق:

يعتبر القلق استجابة للضغوط المحيطة بالفرد، وقد يكون شيئاً طبيعياً إلا أنـــه إذا اســـتمر فترات طويلة فإنه يؤدي إلى الإكتئاب وبعض المشكلات النفسية الأخرى التي تعوق الإنسان عـــن أداء وظائفه في المجتمع، وهناك عوامل تساعد على زيادة نسبة القلق لدى النزلاء من أهمها القلق على الأسرة وما ستؤول عليه الأسرة بعد سجن العائل، إضافة إلى انخفاض الدخل والتفكيـــر فـــي الأبناء من حيث رعايتهم وتوفير الاحتياجات اللازمة لهم (عبد اللطيف 2007،ب).

الهيستريا:

وهي اختلال يصيب الجهاز العصبي، يصاحبه اضطراب في عواطف المريض ورغباتـــه، وضعف سيطرته على إرادته عن كل ما يصدر منه من أفعال وتصرفات والمريض الذي يعاني من اضطرابات عضوية ونفسية ينجم عنها صراع نفسي بين أفكار غير معبر عنها والكبت والمنع في شخصية الفرد وحماية الذات، وقد تكون الجريمة وليدة هذا الصراع النفسي فيندفع المـــريض إلـــى

ارتكابها تلقائيا تحت ضغط ظروف غير عادية لا يستطيع مواجهتها، ومن أبرز الجرائم الهستيرية جرائم القتل وسرقة المحلات والغش (السمري، 2011).

الإعياء النفسي (النيوراستينيا)

يشعر المريض بضعف بدني عام وارتخاء عضلي واضطرابات معوية وأوجاع في الظهر والكتف وتنتابه وساوس كثيرة تفقده الاستقرار والقدرة على التركيز، وذلك بسبب التأثيرات والانفعالات المنبثقة عن الإعياء النفسي المستولى على المريض، وفي الغالب يكون المصاب بهذا المرض من الفاشلين في حياتهم العلمية، فيلجأ إلى الانعزال والانزواء والاستغراق بالتفكير في مشاكله دون أن يجد لها حلا، ويسيطر عليه الاكتئاب والتشاؤم واليأس وهنا تكمن خطورة المرض إذ قد يدفع المصاب به إلى السلوك الإجرامي (إبراهيم، 2012).

ثانيا: العوامل الخارجية:

هي المؤثرات الخارجية التي تحيط بالفرد وتؤثر على سلوكه وشخصيته ودوافعه الداخلية مما يؤدي به إلى ارتكاب السلوك الإجرامي (عبد الوهاب، 2004). ومن أهمها العوامل الاجتماعية والعوامل الاقتصادية، والعوامل الثقافية وفيما يلي عرض لهذه العوامل:

1- العوامل الاجتماعية

أ- التفكك الأسري:

ويقصد بالتفكك الأسري من الناحية الاجتماعية انفصام الروابط الأسرية وذلك بسبب الطلاق أو الهجر والشقاق أو الصراع داخل الأسرة (الحارثي، 2003).

تُعتبر البيئة الأسرية لها أثر كبير في حياة الفرد وتكوين شخصيته ونمط سلوكه حيث إن الأسرة الواعية يكون لها الدور الرائد في إبعاد أبنائها عن الإجرام والجريمة، أما الأسرة غير

الواعية فإنها قد تكون سبباً في دفع أبنائها إلى الجريمة (أحمد، 2012) وذلك في حالة كون الوالدين أو أحدهما مجرما أو منحلا خُلقيا، أو مدمنا على المخدرات والمسكرات، فالشخص الذي يجد نفسه في عائلة أوغل فيها الوالدان أو أحداهما في الإجرام يؤدي به الحال إلى ارتكاب الجريمة مقتديا بالوالدين دون أن يشعر بإثم، وتزداد الحالة خطورة إذا تولي الوالدان توجيه الطفل إلى اقتراف الرذيلة والجرائم الأخرى بهدف الحصول على المال، وتُعد العائلة هي أول وأهم مدرسة في التدريب على حسن السلوك أوسوء السلوك تبعا لسلوك العائلة ذاتها (إبراهيم، 2009). والتفكك الأسري لا تنعكس آثاره السلبية على الزوجين فقط بل يعود بالضرر على المجتمع كله ويؤثر سلبيا في التنشئة الاجتماعية، ويؤدي إلى مشكلات عديدة عند الأبناء ومنها الإضطربات النفسية والانحرافات السلوكية، إضافة إلى تعطيل لدور الأسرة لرسالتها المجتمعة وإلى تصدع وحدة وقوة النظام الاجتماعي (آل شافي، 2006).

ويٌعدُ التفكك الأسري إحدى المشكلات التي تواجه أسر النزلاء، حيث إن الأب يمثل السلطة الضابطة في الأسرة فعندما تغيب هذه السلطة، فإن المشكلات تتمثل في عدم تقدير كل فرد في الأسرة للمسؤوليات الجديدة، إضافة إلى الخلافات بين الأبناء وانشغال كل منهم بالمشكلات الفرعية دون التفكير في مستقبل الأسرة، إضافة إلى عدم قدرة الزوجة في أغلب الأحيان على القيام بدور الأب، مما قد يؤثر على طبيعة العلاقات داخل الأسرة، بالإضافة إلى ظروف العمل الذي قد تلجأ إليه الزوجة بعد سجن العائل مما قد يفقدها السيطرة على الأبناء وقد تلجأ بعض الزوجات إلى طلب الطلاق الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من التفكك الأسري وتشتت الأبناء وميلهم إلى السلوك غير السوي الذي يقود إلى الانحراف وارتكاب الجريمة (دريس، 2007).

وبهذا الصدد يمكن القول إن أغلب المشكلات الاجتماعية ما هي إلا حصيلة أُسر مفككة حيث إن العلاقات الأسرية تتحمل المسؤولية عن تلك النسبة العالية من مشكلات العائدين إلى ممارسة السلوك المنحرف وعن ارتكابهم سلوكيات غير سويه أُودعو بسببها في المؤسسات

الإصلاحية (عبد اللطيف، 2007 أ) وقد كشفت الإحصـــاءات الفرنســـية أن نســـبة (40%) مـــن المجرمين ونسبة (75%) من المجرمين العائدين ينتمون إلى أسر مفككه، أما في الولايات المتحدة فقد أشارت الدراسات إلى أن نسبة (67%) من المجرمين ينتمون إلى أسر متصدعة، كما بينـــت أيضا الدراسات التى أجريت في ألمانيا أن نسبة (63%) من الأحداث الجانحين كانت علاقتهم بين أبويهم سيئة ونسبة (82%) من الفتيات الجانحات ينتمين إلى عائلات يسودها الخلاف وعدم التفاهم (عبدالله،2011). وهذا ما أيدته أيضا نتائج دراسة العقيدي (2008) التي أجريـــت علـــى طـــلاب مدارس الثانوية في حي النظيم بمدينة الرياض أن 52,7% من الأحداث الجانحين يرجـــع ســـبب إنحرافهم إلى التفكك الأسري والإهمال من قبل الوالدين وعدم وجود القدوة الحسنة، وكذلك نتـــائج دراسة خليفة (1997) التي طُبقت في ثلاث دول عربية هي مصر والأردن وتونس والتي كشـــفت عن وجود تغيرات حدثت في أسرة النزيل العائد إلى السجن تمثلت في حـــدوث حـــالات الطـــلاق وتشرد الأبناء.

وبناءً على ما سبق يرى الباحث أن الأسرة من أهم العوامل الاجتماعية المؤثرة على سلوك الفرد وشخصيته داخل نطاق الأسرة وخارجها، حيث إن الفرد يتعلم الكثير من العـــادات ومعـــايير السلوك الحسنة من والديه إن كانا أسوياء، وعلى النقيض من ذلك يتعلم العادات السيئة من والديه إن كانا غير أسوياء، إضافة إلى الدور الإيجابي الذي يقوم به الوالدان من توجيه الأبنـــاء ونصـــحهم وإرشادهم وتشجيعهم على العلم وضبط تصرفاتهم وعلاقتهم بالآخرين وهذا ما يؤكده قول الرسول صلى الله عليه وسلم "ما من مولود إلا يُولدُ على الفطرة فأبواه يهودانه وينصرانه أو يُمجِســـانه" (القشيري، 2010 ، ص. 759).

ب- رفاق السوء:

تعرف جماعة الرفاق بأنها اتصال جماعة متقاربة في الميول والأهداف والمستوى الاجتماعي والاقتصادي اتصالا مباشرا وتربطهم علاقة محبة متبادلة وقيم ومعايير متشابهة وسلوك متوافق (تيرتر، المشار إليه في عبدي، 2011) وتُعد جماعة الرفاق من الجماعات الأولية التي لها تأثير على الشخصية، من حيث العمر والأهداف والتشابه والتجانس والميول مما يؤدي إلى تقوية وتعزيز قدرتها وتأثيرها على تشكيل سلوك الفرد وغالبا ما يختار الفرد شخصا يوافقه في نفس الصفات والأهواء والرغبات والاتجاهات وعندما يجد الفرد هذه الرفقة فإنه يبدأ يحس بالاستقلالية عن سلطة الأسرة؛ وقد تؤثر جماعة الرفاق على سلوك الشخص سلبا وإيجابا فإذا كانت الجماعة تجتمع على الخير وتقضي وقت فراغها بما يعود عليها وعلى المجتمع بالنفع، وكانت ملتزمة بالقيم والأخلاق الحميدة فإن السلوك الحسن يصبح المسيطر على هذه الجماعة، أما إذا كانت الجماعة تتسم بالانحراف والسلوك غير السوي فإن الفرد في الغالب يتأثر بسلوك الجماعة ويقتدي بهم (النيرب، 2008؛ الشهري، 2003).

ويأتي اهتمام المراهق باختيار الأصدقاء والولاء الشديد لجماعة الأقران لأنه يجد في ذلك خير متنفس يحقق له الراحة النفسية التى تقيه عوامل الكبت والإحباط والشعور بالوحدة لذا يميل إلى اختيار أصدقائه من الأفراد الذين يشبعون رغباته وحاجاته الشخصية والاجتماعية (إسعيد، 2003) وقد وجَّه الدين الإسلامي الفرد على حسن انتقاء الأصدقاء وحذر من مصاحبة الأشرار، وبين القرآن الكريم أن الإنسان يندم أشد الندم يوم القيامة من مصاحبة الأشرار في قوله تعالى ﴿ وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ يَقُولُ يَٰلَيْتَنِي ٱتَّخَذْتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلًا ﴿٢٧﴾ يَٰوَيْلَتَىٰ لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا ﴿٢٨﴾ لَّقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ ٱلذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَآءَنِيۗ وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِلْإِنسَٰنِ خَذُولًا ﴿٢٩﴾ ﴾ [1] كما بين النبي ﷺ مدى تأثير الرفيق

[1] سورة الفرقان، الآيات 27، 28، 29.

الصالح ورفيق السوء على سلوك الإنسان وحث على إختيار الرفيق الصالح بقوله "إنما مثل الجليس الصالح وجليس السوء كحامل المسك ونافخ الكير فحامل المسك إما أن يحذيك وإما أن تبتاع منه وإما أن تجد منه ريحا طيبة ونافخ الكير إما أن يحرق ثيابك وإما أن تجد ريحا خبيثة" (القشيري، 2010، ص. 751) في هذا المثل النبوي إشارة إلى درجات التأثير لكل من الجليس الصالح والجليس السوء، فالإنسان يكتسب من مصاحبه الرفيق الصالح النصح والإرشاد والعلم والسمعة الحسنة بين الناس والقدوة الحسنة أما في مصاحبة رفقاء السوء فَيُعرض الشخص نفسه لخطر الانحراف والعَوْد إلى الجريمة (كرزون، 2001).

ويرى سذرلاند (المشار إليه في المرواني، 2009) أن الفرد يكتسب السلوك الإجرامي عن طريق التعلم الذي ينشأ من مخالطته للآخرين والتفاعل معهم؛ ويفسر ذلك بأنه إذا رجحت كفة المفاهيم المحررة لسلوك الجماعة على كفة المفاهيم المجندة للسلوك الذي يقره المجتمع فإن الفرد يتأثر بسلوك الجماعة نتيجة المخالطة التي تتراوح في درجتها وفقا لأربعة أسس هي مدى تكرارها ودوافعها وأفضليتها وعمقها.

و قد كشفت نتائج الدراسات السابقة إلى أن أصدقاء السوء لهم تأثير على الشخص في العَوْد إلى الإجرام، ومن بين تلك الدراسات دراسة العتيبي (2003) التي أجريت على نزلاء السجن بمحافظة جدة حيث أظهرت نتائج دراسته أن من العوامل الرئيسة التى دفعت أفراد العينة إلى العَوْد إلى الجريمة مشاركة الأصدقاء المنحرفين في سلوكهم الإجرامي، كما كشفت أيضا نتائج دراسة (الحبسي، 2005) التي طبقها على نزلاء السجن المركزي بسلطنة عُمان، أن مصاحبة أصدقاء السوء من أهم الدوافع لارتكاب الجرائم المرتبطة بالجنس، وفي ذات السياق أشار الكساسبة (2010) في دراسته التي أجراها على نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن عن وجود علاقة طرديه بين عدد مرات دخول السجن واحتمالية العَوْد إلى الجريمة بسبب تأثير الأصدقاء والزملاء، كما أظهرت أيضا نتائج دراسة العمري (2002) التي أجريت على الأحداث المودعين بدور

الملاحظة الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية، عن وجود علاقة بين عودة الحدث إلى أصدقائه السابقين وبين العَوْدة إلى الانحراف، وكما أشارت أيضا نتائج دراسة القشعان والكندري (2002) إلى أن جماعة الأقران والأصدقاء من أهم المتغيرات التي تؤثر على سلوك الإنسان وتحدد مساره في ظل غياب الوازع الديني؛ وكما بينت أيضا نتائج دراسة الربايعة (1988) التي أجراها على عينة من المسجونين في المجتمع الأردني أن (35%) ارتكبوا الجريمة بالاشتراك مع أصدقائهم وأقربائهم.

ج – البيئة السكنية:

للحي دور مهم في التنشئة الاجتماعية، فالأحياء التي تتوافر فيها القيم المجتمعية وخدمات لتغذية هذه القيم، تهيئ للفرد جوا يكسبه الشعور باحترام النظام والقانون والبعد عن السلوكيات المنحرفة (الطيار،2005) وقد يؤثر مسكن الأسرة على شخصية الفرد ويحدد مدى استجابته للمؤثرات الخارجية فضيق مسكن الأسرة يؤثر على صحة الأبناء ويقلل من قدرتهم على أداء واجباتهم المدرسية، وقد يدفع ضيق المكان كثرة الخروج من المنزل والاتصال برفقاء السوء مما يؤدي بهم إلى ارتكاب السلوك الإجرامي (الشاذلي، 2006).

ونظرا لتباين الأحياء في المدينة من حيث المستوى الاجتماعي والخلفية الاجتماعية وكثافة السكان مما يؤدي بدوره إلى التباين في الجريمة من حين لآخر، ومن الأسباب التي تؤدي إلى الجريمة وخصوصا في المدينة الانحلال في الأشكال الاجتماعية التقليدية كنظام الأسرة، وهذا قد يضعف الشعور بالانتماء المؤدي إلى توليد أشكال اجتماعية ذات النزعة الإجرامية التي تنتج عن تعقد الحياة في المدينة مما يولد الشعور بالفردية والانعزال وهذه سمة بارزة لسكان المدينة نتيجة لضعف أشكال الروابط في المدينة وهذا يجعلها تولد حياه اللاهويه، التى تسهل السلوك الانحرافي لانعدام الرقابة الاجتماعية فيها مما يجعلها تعرف بحالة الانومي أي الاختلاف في نظام القيم

والمعايير الاجتماعية كل ذلك ناتج عن عمليات التغير الاجتماعي التي أفرزت الكثير من مظـــاهر السلوك غير السوي (الشهري، 2003).

ولقد أوضحت دراسات عديدة منها دراسة كليفورد (المشار إليه في الـــدوري وأضـــيعه، 1998) التي تناولت خمسة أخوة أشقياء عرفوا بتاريخهم الإجرامي الطويل، وقد وصف "شو" هذا الحي بأنه كان منطقة جناح، توفرت فيه أسباب عدم التنظيم الاجتماعي والتشجع علـــى ارتكـــاب السلوك الإجرامي من خلال احترام المجرم واضفاء طابع الرجولة والبطولة عليه في كثيـــر مـــن الأحيان مما شجع هولاء الإخوة على ارتكاب الجريمة. كما أوضـــحت نتـــائج دراســـة الســـدحان (1996) التى أجريت على جميع الأحداث العائدين المودعين بدار الملاحظة الاجتماعية بالمملكـــة العربية السعودية عن وجود علاقة بين البيئة السكنية للأحداث العائدين والعَوْد إلى الانحراف.

ويرى الباحث أن رجوع النزيل بعد الإفراج عنه إلى نفس البيئة قد يكون دافعـــاً لـــه فـــي عودته إلى الإجرام وذلك من خلال اختلاطه بالرفقة السابقة التي كانت سبباً في إنحرافه إضافة إلى تذكيره بجرمه الذي ارتكبه ووصمه بالإجرام من قبل أفراد المجتمع فهذه الأسباب قد تدفع الشخص على العَوْد إلى الجريمة مرة أخرى.

د- الوصم الاجتماعي:

يقصد بالوصم الاجتماعي هو "النظرة الدونية تجاه الشخص المسجون والتمييز ضـــده فـــي التعامل والتعبير عن الشعور السلبي تجاهه، واحتقاره وحرمانه من بعض حقوقه الاجتماعية كعضو في المجتمع" (الرويلي، 2008، ص. 8).

ولقد بينت الدراسات أن الوصم الاجتماعي له تأثير في العَوْد إلى الإجرام لأنه يحـــول دون اندماج المفرج عنه في المجتمع وبالتالي يكون تصرفه على هذا الأساس بعد رفضه من المجتمـــع المحيط به، إضافة إلى شعوره بأن معاملته في السجن تتسم بالكراهية والنظر إليه كمجرم لا يمكن

إصلاحه مما يؤدي به إلى الاستمرار في السلوك الإجرامي بناءً على هـذا الشـعور أو الاعتقـاد (الهليل، 2010) وقد لوحظ أن نسبة 55,3% من مرتكبي جـرائم الاعتـداء علـى الأشـخاص بالولايات المتحدة وهولندا ترجع إلى الشعور بالوصمة والمعاملة غير الجيدة من قبل المجتمع بعـد الإفراج عنهم (عبداللطيف،2007ب).

كما لا يقتصر الوصم للسجين فقط بل يمتد ليشمل أسرة السجين مما يترتب عليه في الغالب نفور المجتمع من النزيل وأسرته وانعدام الرغبة في التعامل معهم والاحتكاك بهم وما يترتب على ذلك من آثار سلبية تتجلى في رفض تشغيلهم وانعدم الثقة بهم مما يؤدي إلى تضجر أسرة النزيـل من فعلته التى زجت به إلى السجن (السبيعي، 2006) ويـرى إدويـن بشـور أن هنـاك ثـلاث مجموعات تؤثر في وصم الفرد وانحرافه أولهم الناس الذين يملكون سلطة الوصم غير الرسـمي، وثانيهم مؤسسات الضبط الاجتماعي التى تملك سلطة الوصم الرسمي وثالثهم المجتمع الذى يملـك القدرة على تقييم السلوك الجيد والسلوك السيئ وكذلك يملك القدرة على إثارة سخط السلطات لاتخاذ رد فعل عنيف تجاه المنحرفين أو الموصومين بالانحراف (الوريكات، 2004).

هـ – سوء استغلال وقت الفراغ:

يعرف جست وفافا وقت الفراغ بأنه "الوقت الذي يكون فيه الفرد حراً من ارتباطات العمل أو أي التزامـات أخـرى والـذي يمكـن الاسـتفادة منـه فـي الراحـة والاسـترخاء أو فـي ممارسة أنشطة تحقق لـه التنميـة الذاتيـة" ويعرفـه قـاموس علـم الاجتمـاع بأنـه "الوقـت المتبقي من الأربع وعشرين ساعة بعد طرح ساعات العمل والنوم والحاجات الضرورية" (طلبـة، 2010، ص23).

إن وقت الفراغ حين لا يحسن استغلاله وتوظيفه واستثماره، يصـبح عبئـاً علـى الفـرد والمجتمع وإن أكثر الأوقات ضياعاً وتوتراً وخطورة في حياة الإنسان هي التي يشعر فيها بالفراغ

دون قدرته على توظيفه أو ترشيده مما يؤدي به إلى الانحراف وارتكاب الجريمة (السدحان، 1994) والواقع أن وقت الفراغ يمكن اعتباره سلاحاً ذا حدين، فبقدر ما يحسن الإنسان استغلاله تكون نتائجه طيبة وفعّالة، وتسهم في البناء الاجتماعي، وفي إسعاد الفرد، وبالتالي النهوض بالمجتمع ورقيه، وقد يكون وقت الفراغ أثره سلبياً على الفرد والمجتمع، إذ إن كثيراً من المشكلات الاجتماعية خاصة تلك التي تتعلق بالجريمة والانحراف، لها ارتباط وثيق بسوء استغلال وقت الفراغ (الشيخ، 1430هـ) وقد جاءت تعاليم الدين الإسلامي حاثة على استغلال الوقت فيما يعود على الإنسان بالخير في الدين والدنيا، ومن ذلك قول الرسول ﷺ "نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس الصحة والفراغ" (البخاري، 2010، ص. 771) ومن توجيهه، ﷺ على الاستفادة من الوقت والحرص عليه قوله "اغتنم خمساً قبل خمس: شبابك قبل هرمك، وصحتك قبل سقمك وغناك قبل فقرك، وفراغك قبل شغلك، وحياتك قبل موتك" (النيسابوري، 1986، ص.306).

وقد أجرى الأغوات (2013) دراسة، هدفت إلى الكشف عن مشاكل عدم استثمار وقت الفراغ أجريت الدراسة على عدد من طلبة جامعة مؤتة في الأردن، استخدمت الدراسة أسلوب المقابلات وأظهرت نتائج الدراسة أن أغلب الشباب يقضون أوقات فراغهم بأشياء غير مفيدة كالجلوس في المقاهي لفترات طويلة يتبادلون الأحاديث التي لا تعود بالنفع بالإضافة إلى إمكانية حدوث الشجار وأعمال العنف، واحتدام النقاش في مواضيع لا تعود لهم بالفائدة، كما بينت الدراسة أن وقت الفراغ بين الشباب ذو آثار سلبية بحيث يؤدي بكثير من الشباب إلى الانحراف نحو الجريمة وتكرارها إذا لم يتوفر له العمل المناسب الذي يقّوم شخصيته ويجعله إنسانا نافعا يلبي حاجاته الأساسية وأوصت الدراسة منظمات ومؤسسات المجتمع المدني الاهتمام بقطاع الشباب اهتماما كبيرا في هذا المجال وذلك بإقامة دورات تأهيل وتدريب للشباب وخاصة الخريجين؛ تساعدهم وتمكنهم من الاستفادة من أوقاتهم الحرة في أعمال نافعة ومفيدة.

وقد بين الداهري (2008) أهمية النشاطات الرياضية والاجتماعية في استثمار وقت الفراغ وهي كما يلي:

1- إشباع الحاجات النفسية لدى الشباب والتي تتمثل بالحاجة للأمن والحب والتقدير والاحترام والحاجة إلى الانتماء.

2- تنمية الكثير من السمات والقدرات الإيجابية لدى الشخص.

3- حماية الشباب من كل أنواع الانحراف.

4- توجيه طاقات الشباب بالعمل المثمر والمنتج.

5- اكتساب الشباب السلوك الاجتماعي المقبول.

6- حماية الشباب من الأمراض النفسية والاجتماعية.

و- بيئة السجن:

قد يؤثر مجتمع السجن على النزيل ويسهم في عودته إلى الجريمة من خلال التقاء النزلاء واختلاطهم بنماذج مختلفة من العائدين إلى الإجرام (الرويلي، 2008) مما يؤدي إلى تعلم بعض الأنماط الإجرامية التي تظهر على شكل آثار سلوكية واجتماعية واقتصادية تؤثر في توجهات النزيل داخل السجن وبعد خروجه، ويمهد له العَوْد لارتكاب الجريمة واحترافها (السبيعي، 2006).

ونظراً لما للتصنيف من أهمية بحيث يمنع مخالطة النزلاء لأول مرة مع العائدين فقد جاءت المادة (13) من قانون السجون مبينة درجات تصنيف النزلاء حسب نوع الجريمة وخطورتها وتكرار ارتكابها ومدة العقوبة المقضى بها؛ إلا أنه من المتعذر أحياناً تصنيف النزلاء بصورة دقيقة؛ لأنهم يلتقون في أماكن أخرى كالمستشفى والزيارات وقاعة التدريب، والورش، إضافة إلى عنابر التوقيف التي تشمل الداخلين الجدد والعائدين للجريمة، وفي هذه الأماكن يتم تبادل خبرات الإجرام، ولذلك فإن العلاقات الاجتماعية داخل السجن تكسب النزيل ثقافة فرعية مخالفة لثقافة

المجتمع، ويندمج النزيل مع هذه الثقافة طوال فترة سجنه، وتحمل هذه الثقافة خبرات إيجابية نحو الجريمة، والعَوْد إليها.

وقد كشفت دراسة غانم (1999) التي أجريت على ثلاث دول عربية مصر وتونس والأردن أن بيئة السجن لها دور في العَوْد إلى الجريمة وفي تحول النزيل إلى نشاط إجرامي آخر بعد الإفراج عنه فقد أوضح 81 مبحوثاً يمثلون 23,6% من إجمالي المبحوثين أن الوضع بالسجون له تأثير سلبي، ولا يعمل على إصلاح النزلاء ولا يمنعهم من العَوْد إلى ارتكاب الجريمة بعد الإفراج عنهم كما أشار الرميح (2010) في نتائج دراسته عن الخصائص الاجتماعية والنفسية للسجناء والتي شملت جميع نزلاء سجون المملكة العربية السعودية، أن من أهم السلبيات الناتجة عن السجن هي انقطاع صلة السجين بالمجتمع وتدهور حالته الصحية والنفسية وتعلّم التدخين وتدهور علاقته بأسرته.

كما أظهرت نتائج دراسة هلال (2001) التي أجريت على نزلاء سجن الزقازيق – أحد السجون المصرية – أن من أسباب العنف داخل السجن ترجع إلى بيئة السجن و طبيعة الحياة الاجتماعية بين النزلاء التي تتمثل في المعاملات المادية وسرقتهم لبعض متعلقات أقرانهم والقمار والاغتصاب الجنسي مما ينتج عنه أضرار وآثار سلبية على النزيل تتمثل في الخوف والقلق والتوتر؛ وإيذاء الذات باستخدام الآلات حادة، وفي نفس السياق كشفت أيضا نتائج دراسة الغامدي (2008) أن بيئة السجن من أهم العوامل المؤدية إلى العنف لدى نزلاء إصلاحية الحائر بالرياض، وذلك بسبب سوء استغلال وقت الفراغ وضعف فاعلية الرعاية الاجتماعية والنفسية للنزلاء والازدحام داخل السجن.

2- العوامل الاقتصادية:

يقصد بالعوامل الاقتصادية الخاصة بالمجرم تلك الظروف التي تعرّض لها نتيجة اضطراب اقتصادي تبلور من تحول اقتصادي، وتقلبات اقتصادية طرأت على المجتمع أو نتيجة لظروف خاصة أحاطت به وحده أثرت على عودته إلى الإجرام ومن أهمها البطالة والفقر (الوريكات، 2012).

أ- **البطالة**

هي الحالة التى يكون فيها الشخص قادرا على العمل واعيا فيه، لكنه لا يجد العمل والأجر المناسب وتصنف البطالة إلى أنواع على أساس الأسباب والمدة والطبيعة التكوينية (بوالماين، 2008).

وتعرف أيضا الشخص القادر على مزاولة عمل له قيمة اقتصادية واجتماعية ويسعى إلى الحصول عليه ولا يجده (الجبارة، 2006).

تعد مشكلة البطالة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وتتعدد آثارها بالنسبة للفرد والأسرة والمجتمع، وتتمثل في فقدان الدخل والعيش في فراغ والشعور بالإحباط واليأس، وعدم الانتماء والشعور بالعداء على الآخرين، وعدم القدرة على تحمل مسؤوليات الأسرة؛ وقد يؤدي عجز الفرد عن تلبية الحاجات الأساسية لأسرته إلى انحراف الأبناء أو الزوجة من أجل إشباع حاجاتهم بوسائل غير مشروعة، إضافة إلى تعطيل الطاقات الانتاجية وزيادة الجرائم (البلوشي، 2003؛ قرني، 2006).

وتشير نتائج دراسة الرجب وعبد الرحيم (2002) عن وجود علاقة بين فترة البطالة للفرد وبين الانحراف، حيث تؤكد البيانات أن نسبة 70,6 % من الذكور كانوا عاطلين عن العمل لفترة تزيد على ثلاثة أشهر متصلة ويتضح من ذلك أن البطالة ساهمت في انحراف أفراد العينة، فاليأس

والإخفاق في إيجاد عمل والاحباط النفسي الذي تولده البطالة، قد دفع بالعديد منهم الـــى ارتكـــاب السلوك المنحرف وتأكيدا لما سبق فإن 87% من الذكور و73% من الإناث كانت البطالة سببا في انحرافهم كما أوضحت الدراسة أن البطالة هي السبب الرئيس في العَوْد إلى الانحراف لدى أفـــراد العينة إذ بينت الدراسة أن 50% من الذكور عادوا إلى الانحراف مرة أخرى و80% من الإنـــاث عُدن إلى الانحراف وذلك بسبب البطالة.

كما أوضحت نتائج دراسة (جيرمي ريفكن المشار إليه في البكر، 2004) عن وجود علاقة بين ارتفاع معدلات البطالة وارتفاع نسبة الجريمة، إذ أشارت نتائج الدراسة إلى أن ارتفاع نســـبة البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية بمعدل 1% يؤدي إلى الزيادة في جرائم القتل بنسبة (6,7%) وجرائم العنف بنسبة (3,4%) وجرائم الإعتداء على الممتلكات بنسبة (2,4%) كما كشفت أيضـــا نتائج دراسة عجوة (1985) أن هناك خصائص ديمجرافية واجتماعية وأسرية تميز المجرم العاطل عن المجرم العامل من أهمها انتشار الأمية وتدني مستوى المهارة فـــي الأعمـــال التـــى يزاولهـــا المجرمون العاطلون قبل إيداعهم في السجن مقارنة بالمجرمين العاملين والتفكـــك فـــي العلاقـــات الأسرية. وزيادة العَوْد إلى الجريمة بالنسبة إلى المجرم العاطل عن العمل، حيث بلغت نسبة العَـــوْد إلى الجريمة 65,8% مقابل 30,8% من المجرمين العاملين.

وقد عززت النتائج السابقة بنتائج دراسة عبدالسلام (2004) التي أجراها على عينة مـــن نزلاء السجون المصرية والتي أشارت إلى أن البطالة هي العامل الرئيس في ارتكـــاب الجريمـــة والعَوْد إليها، فتشغيل النزلاء بعد الافـــراج عـــنهم يمكـــن أن يحـــد مـــن العَـــوْد إلـــى الجريمـــة بنسبة (37%).

3- العوامل الثقافية:

يقصد بالعوامل الثقافية مجموعة العوامل التي تشكل الجانب المعنوي في أي مجتمع والذي يكون تأثيره المباشر على الفرد إيجاباً أو سلباً، وبالتالي يؤثر على ظاهرة الإجرام في المجتمع وتتمثل عناصر البيئة الثقافية في وسائل الإعلام والتعليم والتدين وفيما يلي عرضٌ موجز لكل منهما:

أ- وسائل الإعلام

لوسائل الإعلام دور فعّال في المجتمع إذ هي من أهم أساليب التثقيف ونقل الأخبار العالمية والمحلية والإطلاع على ما يحرزه العالم في مختلف الميادين من رقي وتقدم، وهي تعتبر كذلك وسيلة من وسائل التثقيف والتعليم، وأداة من أدوات المتعة والترفيه إن استعملت بصورة صحيحة وسليمة، وعلى العكس من ذلك إذا لم تستخدم استخداما سليما فتكون معول هدم وتخريب تقود بعض أفراد المجتمع إلى الجريمة (المشهداني، 2008) وقد اختلفت آراء الباحثين في تأثير وسائل الإعلام في السلوك الإجرامي فمنهم من يرى أن وسائل الإعلام قد تقوم بتقديم موضوعات سيئة يصل مدى تأثيرها على بعض من تُعرض عليهم إلى حد ارتكاب الجريمة امتثالا بأحد المجرمين أو تقديمها لأسلوب إجرامي جديد يستفيد منه المجرمون الذين يعتادون الإجرام. ويرى البعض أن وسائل الإعلام لها دور وقائي في ردع المجرم من العَوْد إلى الإجرام من خلال نشر أخبار الجرائم وأسماء المجرمين وسرعة الكشف عن الجريمة والقبض عن المجرمين ومحاكمتهم (بكري، 2011).

وقد أشار آل هطيله (2005) أن هناك عدة أسباب تجعل وسائل الاعلام من أخطر العوامل المساهمة في ارتكاب السلوك الإجرامي ومنها:

- انعدام الرقابة والتوجيه على ما يبث في وسائل الاعلام من برامج سواء من جانب الوالدين أو أجهزة الأمن.

- بعض البرامج التى تبث في وسائل الاعلام هي برامج مستوردة من مجتمعات ذات خصـــائص اجتماعية وثقافية تختلف عن ثقافة مجتمعاتنا الإسلامية والعربية.
- عدم وجود ضوابط أخلاقية على برامج التلفاز التى تبث في بعض القنوات الفضائية.

ولقد بينت العديد من الدراسات عن وجود علاقة بين السلوك الإجرامي وبين وسائل الإعلام ففي أسبانيا أظهرت النتائج أن نسبة 39% من الشباب المنحرفين قد حصـــلوا علـــى معلومـــاتهم الإجرامية، عن طريق الأفلام التي عرضت عليهم (الكردوسى، 2001) وكمـــا كشـــفت إحـــدى الدراسات التي أجريت على (110) من نزلاء المؤسسات العقابية بالولايات المتحدة الأمريكيـــة أن نسبة 49% من عينة الدراسة استمدوا الرغبة في حمل السلاح لتأثرهم بالأفلام السينمائية، و21% اعترفوا أنهم ارتكبوا جرائمهم تأثراً بالممثل الذي شاهدوه يرتكب الجريمة في الفلـــم، و26% مـــن خلال مشاهدتهم للعنف في التلفاز. (الوريكات، 2012).

كما أجرى راكشت (Rakkushith, 2012) دراسة هدفت إلى الكشف عن مـــدى تـــأثير وسائل الإعلام مثل التلفاز في ارتكاب الجريمة والعَوْد إليها، وإلى بيان دور الإعلام فـــي ترســـيخ صورة الجريمة وتهويلها بين أفراد المجتمع، أظهرت النتائج أنه لا يمكن الجزم بالتـــأثير المباشـــر لوسائل الإعلام على ارتكاب الجريمة وتكرار حدوثها، حيث تبين أن هناك تضارباً في الآراء فمنهم من يرى أن لوسائل الإعلام تأثيراً مباشراً في ذلك ومنهم من يرى أنها تساهم بنسبة معينة في ذلك، فوسائل الإعـــلام ليســـت مســـؤولة عـــن الزيـــادة فـــي معـــدل الجريمـــة، بحيـــث إنهـــا قـــد تكون محفزة أو تسهل ارتكاب الجريمة و العَوْد إليهـــا ويمكـــن أن تقـــوم بـــدور الـــرادع عـــن ارتكاب الجريمة.

ويمكن القول إن وسائل الإعلام هي سلاح ذو حدين فقد تسهم إذا أحسن استخدامها في كبح الدوافع الإجرامية عندما تعرض الآثار الضارة للسلوك الإجرامي على مستوى الفرد من خلال مـــا ينتظر المجرم من إجراءات وتدابير تطال حياته وماله وسمعته واعتباره ومكانته في المجتمع وهي

بهذا تنذر الآخرين من الوقوع فيما وقع فيه المجرم فتسهم بذلك في تحقيق أهداف العقوبة كما أرادها المشرع ردعا خاصا وعاما من ناحية، وتعمل على نشر الوعي القانوني في الأوساط الاجتماعية من ناحية أخرى، كما تسهم أيضا في الحد من ظاهرة الجريمة وتوعية الأفراد وبث القيم الأخلاقية، أما إذا أسيء استخدامها ولم توجه توجيها صحيحا فإنها تصبح سلاحا هداما يساعد على الانحلال والعَوْد إلى الإجرام (أبو توته، 1999).

ب- التعليم:

يُعد التعليم وسيلة هامة للحد من ظاهرة الإجرام في المجتمع ويقلل من نسبة العَوْد إلى الإجرام، ذلك لأن التعليم يغرس في نفوس الأفراد القيم الخُلقية، إضافة إلى المعارف والمعلومات التي تجعلهم حريصين على انتقاء السلوك السوي ومقدرين لعواقب أفعالهم مما يحول دون إقدامهم على السلوك الإجرامي، كما أن التعليم يوفر للمتعلم فرصة عمل مناسبة تقضي على وقت فراغه، ولتأكيد دور التعليم في التقليل من حجم الجرائم التي ترتكب في المجتمع عبّر فيكتور هوجو بمقولته المشهورة "إن فتح مدرسة يعني إغلاقاً لسجن" وهذا يعني أن التعليم من أنجع الوسائل في مكافحة الظاهرة الإجرامية، وأنه عامل مضاد للإجرام (الوريكات، 2012) وقد أكدت العديد من الدراسات ومنها دراسة كولي Colee التي أجريت على مجموعة من المجرمين، ووجد أن جرائم العنف والعدوان يقوم بها مجرمون ترتفع فيهم نسبة الأمية قياسا بالمجرمين، الذين يرتكبون جرائم أقل عنفا كالسرقة والاحتيال والتزوير حيث تقل نسبة الأمية بينهم (الصنيع، 1998).

وقد كشفت نتائج دراسة الضحيان (2001) التي أجريت على نزلاء المؤسسات الإصلاحية في كل من السعودية والمغرب إلى انخفاض المستوى التعليمي لدى الكثير من النزلاء حيث شكلت الأمية والمرحلة الابتدائية والمتوسطة الأغلبية بين مستويات التعليم؛ كما عززت النتائج السابقة بنتائج دراسة مسلم والبرقاوي (1997) حيث بينت أن تدني المستوى التعليمي لدى السجناء في

سوريا كان دافعاً لهم في ارتكاب الجرائم، إذ بلغت نسبة الأمية (43,9%).

وقد بيّن العبيدي (1995) أن التعليم يقوم بدور فعّال في عملية علاج االسجين وإعادة تأهيله اجتماعيا وثقافيا ونفسيا وذلك من خلال:

- إعادة الثقة في نفس النزيل ودعوته إلى مصالحة ذاته والإيمان بإمكاناته وقدراته.
- إيقاظ ضمير النزيل وتغيير أفكاره وطباعه وتعديل أنماطه السلوكية واتجاهاته الاجتماعية الخاطئه.
- خلق القدرة لدى النزيل على الاستبصار الذاتي فلا يلجأ إلى الحيل الدفاعية الخاطئة لحل مشاكله بل يتفاعل معها بكل حكمة وتروٍ فلا يظلم نفسه ولايتعدى على حقوق الآخرين
- تزويد النزلاء بمختلف القيم الدينية والقواعد الاجتماعية التي يقوم عليها المجتمع المتماسك واحترام القوانين والأنظمة.
- شغل أوقات فراغ النزلاء سواء داخل المؤسسة العقابية أو خارجها.

ج- ضعف الوازع الديني

إن الدين له دور كبير في توجيه الأشخاص إلى السلوك القويم من خلال حثهم على أداء الشعائر والالتزام بالتعاليم الدينية التي تدعو إلى فعل الخير والابتعاد عن الشر فغياب هذا الدور يؤدي إلى ارتفاع نسبة الإجرام بين أوساط الناس، فعلى الرغم من أن الدين يعمل على التقليل من نسبة الإجرام في المجتمع وهذا لايأتي إلا بالفهم الصحيح لأحكامه ومبادئه وكبح شهوات النفس وغرائزها الفطرية (الجميل، 2006) ويعد ضعف الوازع الديني لدى النزيل عاملا من عوامل العَوْد إلى السلوك الإجرامي، بل يعتبر من أهم العوامل وأقواها مما يلزم أن يقوم التأهيل على

غرس القيم الدينية فى نفس النزيل مما يكون له الأثر في تقويم سلوكه وتقوية الوازع الديني لديه مما يحول بينه وبين العَوْد إلى الجريمة (على، 2012).

وقد بيّن الخالدي (2008) أهمية الوازع الديني في التقليل من فرص الانحراف كما يلي:

- الدين يزيد من القدرة على الضبط الداخلي والخارجي.
- يعزز قدرة الفرد على الإمتثال والطاعة.
- يعزز من فرصة التعرض إلى نماذج ومعتقدات تقليدية مثلى.
- يعزز الطاعة ويعاقب الميل إلى الانحراف.
- يمد الإنسان بدعم إجتماعي ومعتقدات روحانية تقلل من الضغط والتوتر.

وقد أوضح البوسعيدي (2013) في نتائج دراسته أن من أهم العوامل المسهمة في حدوث الجرائم الأخلاقية لدى نزلاء السجن المركزي بسلطنة عمان هي شرب الخمر وضعف الإيمان بالله عزوجل؛ كما بين الحرملي (2007) أن نسبة 97 % من أفراد العينة أجابوا بأن عدم الالتزام بالواجبات الدينية هو أحد الأسباب التي أدت بهم إلى الإدمان على تعاطي المخدرات.

كما بينت نتائج دراسة المغدري (2004) أن اللجوء للدين هو أكثر الأنماط شيوعا لدى نزلاء السجن المركزي بسلطنة عمان وهذا ما يشير إلى أن النزلاء يلجؤون إلى النشاطات الدينية والروحية لتخفيف الضغط النفسي الواقع عليهم، مثل قراءة القرآن والصلاة والدعاء والتضرع إلى الله وحضور المحاضرات الدينية التي تقام في السجن وهذا عززته نتائج دراسة الراشدي (2010) التي أظهرت نتائجها أن نسبة (91%) من نزلاء السجن المركزي يرغبون في زيادة عدد المحاضرات والندوات الدينية، لأنهم يشعرون بأنها تقلل من ضغوطهم النفسية.

ويرى الباحث أن التمسك بالتعاليم الدينية يحصن الفرد من الوقوع في الجرائم ويدفعه إلى المحافظة على القيم والأخلاق الإسلامية التي يجد فيها التكيف في الحياة والراحة النفسية كما أن الابتعاد عن تعاليم الدين الحنيف قد يؤثر على الفرد من حيث سهولة وقوعه في المعاصي بجانب شعوره بالقلق والمخاوف والأمراض النفسية وذلك بسبب بعده عن أوامر الله ونواهيه يقول الله تعالى ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ ﴾[1]

لمحة موجزة عن تطور السجون وأنواعها:

قامت فكرة المؤسسات العقابية في المجتمعات القديمة على أساس الردع المتمثل بعقاب الجاني وذلك عن طريق جلده أو تكليفه بأعمال شاقة مرهقة لاطاقة له على تحملها مما يؤدي في كثير من الحالات إلى موته، فالسجن كان مكانا لتلقي العقاب دون رحمة في أماكن مظلمة دون النظر إلى الهدف الإصلاحي للمحكوم عليه، أما في وقتنا الحاضر فقد تغيرت فلسفة العقاب وأصبح الهدف منها تحقيق الردع العام وإصلاح الجاني؛ وفيما يلي عرضٌ موجز عن التطور التاريخي للمؤسسات العقابية:

أولاً: تعريف السجن لغة:

سجن: سجنه يسجنه سجنا حبسه ومن المجاز سجن الهم يسجنه إذا أضمره ولم يبثه، والسِّجْن بالكسر المَحْبِس ومنه قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ ﴾[2] (الزبيدي، 2011).

أما من حيث الاصطلاح فهناك عدة تعاريف للسجن ومن بين تلك التعاريف ما يلي:

---

[1] سورة طه الآية، 124.
[2] سورة يوسف الآية، 33

يعرف عبدالستار (1985) السجن "هي الأماكن الخاصة التي تخصصها الدولة لتنفيذ العقوبات والتدابير المانعة للحرية في المحكوم عليهم" (ص. 309).

ويعرفه اليوسف (1999) "عبارة عن مؤسسة مخصصة لاستقبال المجرمين والموقوفين أو المحكومين لقضاء مدة العقوبة القضائية الصادرة في حقهم جزاء ما ارتكبوه من مخالفات وجنايات ضد المجتمع" (ص. 7).

أما طالب (2000أ) فيعرفه "المكان الذي يحبس فيه الفرد الذي ارتكب فعلاً يعاقب عليه الشرع والقانون لمدة معينة بقصد ردعه وتأهيله وإصلاحه ليعود إلى المجتمع عضواً سوياً" (ص. 20).

ويعرفه السرحاني (2010) "مؤسسة يودع فيها الأشخاص الذين صدر بحقهم أحكام محددة بسبب ارتكابهم أفعالاً يحرمها الشرع أو النظام ويقدم فيها للنزيل العديد من البرامج تهدف لإصلاحه وإعادة تأهيله" (ص. 7).

ويعرف أيضاً من الناحية القانونية: مؤسسة أوجدها المشرع لتنفيذ قراراته الصادرة ضد المجرمين(عبد اللطيف 2009، ص. 109).

التطور التاريخي للسجون:

عرف الإنسان السجون منذ فترة قديمة ولكن هدف وجودها اختلف من حقبة إلى أخرى وفيما يلي عرضٌ لهذا التطور:

العصور القديمة:

كان هدف العقوبة هدفاً انتقامياً، ثم تطور من الانتقام الفردي – حيث ينتقم الفرد بنفسه – إلى الانتقام الجماعي بالقصاص من الجاني تحت إشراف الجماعة أو العشيرة وكانت العقوبة بدنية، ولم تكن هناك حاجة إلى السجون بالمعنى الذي عرف فيما بعد لتنفيذ عقوبات سالبة للحرية، وتستخدم السجون فقط لإيواء من حكم عليهم بعقوبات بدنية انتظاراً لتنفيذ الحكم عليهم (خضر، 1984).

العصور الوسطى:

أهملت الدول خلال هذه الفترة أمر السجون اهمالاً كبيراً فلم تكن تنشئ لها مباني خاصة وإنما كانت تخصص لها ما تكون في غنى عنه من منشآت قديمة كالحصون والقلاع، وهدف هذه السجون منع المساجين من الفرار، ولم تكن الدولة تتولى إدارة شؤون السجن وإنما يقوم بإدارة السجن بعض الأشخاص ويدفعون للدولة مقابل توليهم إدارتها، إضافة إلى ذلك كانت السجون خلال هذه الفترة موطناً للعذاب، فأبنية السجن كانت مظلمة غير صحية، والمساجين يعيشون في جماعات كبيرة يختلط فيها النساء والرجال، وكان السجناء يتعرضون للتعذيب (عبدالستار، 1985).

العصور الحديثة:

تطور مفهوم العقوبة تدريجياً من الانتقام والاقتصاص إلى الإصلاح، بحيث بدأ ينظر إلى الجاني على أنه شخص غير منضبط أخلاقياً واجتماعياً، ثم ظهر التطور في عقوبة السجن من خلال إدخال البرامج التأهيلية والإصلاحية (طالب، 2000أ).

المرحلة المعاصرة:

تطور السجن في الوقت الحاضر وأصبح يهدف إلى تحقيق فكرة العقاب والإصلاح الاجتماعي معاً، وأصبحت العقوبة تتناسب مع الفعل الجانح، وتحول السجن إلى مؤسسة إصلاحية وعلاجية وتأهيلية أكثر من أنها مؤسسة عقابية، وظهرت السجون المفتوحة وبدائل أخرى غير السجن ومشاركة المؤسسات ذات العلاقة في إصلاح النزلاء (أبوالنصر، 2008).

أنواع المؤسسات العقابية:

إن التطور الحديث للنظم العقابية يقتضي أهمية تنوع المؤسسات العقابية تبعا لتعدد طوائف المجرمين وفئاتهم مما يستلزم إيداع كل فئة بما يناسبها من المؤسسات العقابية حيث يتم توزيع المجرمين وفقا لعدة معايير كالسن أو الجنس ونوع الجريمة ومدة العقوبة وهذه المعايير تختلف من دولة لأخرى إلا أن التقسيم السائد للسجون على المستوى العالمي كما يلي (الوريكات، 2009).

1- المؤسسات العقابية المغلقة:

تعتبر هذه المؤسسات الأكثر صرامة على الإطلاق من ناحية النظام المتبع في الرقابة والحزم مع المحكوم عليه، ويخضع نظام السجن لقواعد شديدة لحفظ الأمن والنظام، وتكون محاطة بسياج قوى وأسوار عالية وحراسة مشددة مما يحول دون هروب السجناء وأكثر ما تخصص هذه السجون للمجرمين الخطرين والعائدين والمحكوم عليهم بعقوبات طويلة المدة (الرشيدي،2011؛ الكساسبة، 2010).

2- المؤسسات العقابية المفتوحة:

السجون المفتوحة عكس السجون المغلقة من حيث بناؤها وأبوابها ونوافذها وهي على شكل معسكرات تخلو من الأسوار والقضبان وقد استبدلت فيها الموانع المادية للهرب بموانع معنوية تقوم على أساس بث روح الثقة في المحكوم عليه وتنمية إحساسه بالمسؤولية وإقناعه بأن وجوده في المؤسسه العقابية ضروري لإصلاحه وتأهيله اجتماعيا وغالبا ما يتم إنشاؤها في الأرياف لا في

المدن، وهذا النوع من المؤسسات لا يصلح للمجرمين المعتادي الإجـرام والخطـرين (اليوسـف، 1999؛ الرشيدي، 2002).

3- المؤسسات العقابية شبه المفتوحة:

تمثل المؤسسات العقابية شبه المفتوحة مرحلة متوسطة بين المؤسسات العقابيـة المغلقـة والمفتوحة فلا هي كاملة الإغلاق ولا هي مفتوحة تماما فهي متوسطة الحراسة وغالبا ما تنشأ فـي المناطق الزراعية أو قرب المناطق الصناعية لتشغيل نزلائها، وهي تكون في بعض الأحيان ملحقة بسجن مغلق وتشكل جناحا مستقلا من الأجنحة أو يخصص هذا الجناح لبعض فئـات المسـجونين الذين يمرون بالمرحلة الأخيرة من سجنهم ويكونون عادة من المحكوم عليهم الـذين لا يحتـاجون لسجن مغلق وفي نفس الوقت غير مؤهلين للمؤسسات المفتوحة. وتطبق المؤسسات شبه المفتوحـة في الغالب النظام التدريجي حيث يكون فيها قسم شديد الحراسة وآخر متوسـط وثالـث ضـعيف الحراسة، وينتقل المحكوم عليه من قسم إلى آخر حسب حسن سـلوكه (الرشـيدي، 2002؛ عبـد اللطيف، 2009).

التطور التاريخي للسجون في سلطنة عمان:[1]

كانت السجون قبل عصر النهضة في القلاع والحصون ومن أشهر هذه القلاع قلعة الجلالي بمسقط التي تعد السجن المركزي آنذاك وفي عام (1976) تم إنشاء السجن المركزي فـي ولايـة السيب مجهزا بكافة الاحتياجات اللازمة للنزلاء وفي عام (1974) صدر قانون السجون الذي جاء لينظم الجوانب المتعلقة بالمؤسسات العقابية ونظرا للتطور المستمر ومواكبة لفلسفة العقـاب فـي العصر الحديث فقد صدر قانون السجون الحالي بموجب المرسوم السلطاني رقم 98/48 بتـاريخ 26/ يوليو/ 1998 الذي جاء منسجما مع قواعد الحد الأدنى لمعاملة النزلاء وفي عام 2008 تـم الانتقال إلى السجن المركزي الجديد بولاية سمائل.

[1] مقابلة مع الرائد عبدالعزيز بن سعيد الكيومي مدير إدارة الرعاية الاجتماعية بالإدارة العامة للسجون، أجرى المقابلة الباحـث، بتـاريخ 11/5/ 2013، الساعة 11,30صباحا في مقر إدارة الرعاية الاجتماعية.

البرامج التأهلية في السجون:

تقوم الإدارة العامة للسجون ممثلة في إدارة الرعاية الاجتماعية بالعديد من البرامج للنزلاء بهدف إصلاحهم وتأهيلهم وشغل أوقات فراغهم بما يعود عليهم بالنفع، وجعلهم مواطنين صالحين إضافة إلى كسب الثقة لديهم وتنمية قدراتهم وإمكانياتهم، وقد نصت المادة (35) من قانون السجون بأن "تنشأ بالإدارة العامه للسجون إدارة للرعاية الاجتماعية للنزلاء يلحق بها عدد كاف من الخبراء والأخصائيين". وفيما يلي عرض موجز لأهم برامج التأهيل والإصلاح التي تقدم للنزلاء.

التعليم والتثقيف:

نظرا للتطور الذي تشهده العملية الإصلاحية بالإدارة العامة للسجون فقد تم إدخال نظام التعليم عام (1989) كما افتتح أول مركز تعلىمي كسائر المراكز التعليمية في السلطنة في عام(1999)، حيث يضم المركز مرحلة تعلىم الكبار ومراحل التعليم الأساسي وتتولى وزارة التربية والتعليم الإشراف على مراحل التعليم المختلفة في المركز. وقد جاءت المادة (22) من قانون السجون منسجة مع قواعد الحد الأدنى لمعاملة النزلاء والتي تنص على أن يكون التعليم إلزاميا للأميين من النزلاء؛ أما من حيث الجانب التثقيفي للنزلاء فقد تم تخصيص مكتبة تضم مختلف الكتب الدينية والنفسية والاجتماعية والثقافية كما يسمح للنزلاء بالإطلاع على الصحف المحلية على حسابهم الخاص والإستماع إلى الإذاعة ومشاهدة البرامج التلفزيونية المحلية.

الوعظ والإرشاد الديني:

تبرز أهمية الوعظ والارشاد في السجون من حيث إن النزيل أثناء تنفيذ العقوبة يشعر بالقلق والتوتر فيجد من الشعائر الدينية ما يريح نفسيته كما أن الإجرام يرجع إلى ضعف الوازع الديني وهذا من شأنه أن يستأصل نوازع الإجرام من قلب النزيل وقد نصت المادتان (27 و26) من قانون السجون "بمنح النزيل مكأفاة مالية إذا إستطاع حفظ القرآن الكريم أو أجزاء منه كما أن على إدارة

السجن أن تهيئ الوسائل اللازمة للمسلمين في أداء شعائرهم الدينية وأن يكون لكل سجن مرشد أو أكثر من الدعاة المتخصصين" ويقوم قسم الوعظ والإرشاد بالعديد من البرامج الوعظية ومنها إلقاء المحاضرات الدينية وإقامة مسابقة لحفظ القرآن الكريم والتنسيق مع وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بإقامة الدورات والمحاضرات.

التأهيل المهني:

يساعد التأهيل المهني النزلاء على شغل أوقات فراغهم ويمكنهم من الحصول على فرصة عمل بعد الإفراج مما قد يكون له الأثر في عدم عودتهم إلى السلوك الإجرامي عنهم ويوجد بالسجن المركزي العديد من الورش التي يتم تدريب النزلاء عليها مثل النجارة والرسم والخياطة والزراعة ودورات في الحاسب الآلي.

النظريات المفسِّرة للعَوْد إلى الجريمة:

تحتل تفسيرات السلوك الإنساني مكانة مميزة في العلوم الاجتماعية والنفسية في علم الجريمة وتشترك النظريات النفسية في مجموعة من الافتراضات التي تعتبر الفرد هو وحدة التحليل الأولية وتتضمن نظريات الجريمة مفاهيم خاصة بأسباب الجريمة، وهذا يعود إلى أن ظاهرة الجريمة قديمة قدم الإنسان، ولذلك فإن النظريات تتعدد وتتباين بحسب المكان والزمان والثقافة السائدة وخصائص الأفراد والمجتمعات

وفيما يلي عرضٌ موجز لكل نظرية من هذه النظريات:

1- النظرية البيولوجية (Biological Theory) :

في منتصف القرن التاسع عشر ظهرت المدرسة الوضعية الايطالية تحت لواء مؤسسها الأول الطبيب الايطالي سيزار لومبروزو (Lumboeizu) واتجهت هذه المدرسة إلى البحث عن أسباب الجريمة في التكوين الجسماني للمجرم، فركزت كل اهتمامها في دراسة المجرمين من الناحيتين التشريحية و العضوية (بوالماين، 2008) حيث قام لومبروزو بدراسة سلوك بعض الجنود المنحرفين عن طريق فحصهم ودراسة المظاهر العضوية والتكوين الجسمي لهم من أجل التوصل إلى تحديد الخصائص المشتركة بينهم ومقارنتها مع الخصائص المشتركة للجنود الأسوياء، حيث لاحظ انتشار الوشم على أجسام الجنود الأشرار، ووجود الشذوذ البدني لبعض المجرمين الذين اقترفوا جرائم متسمة بالعنف والقسوة (العاني وطوالبة، 1998). وقد قسّم لومبروزو المجرمين إلى فئات (الوريكات، 2012، ص ص 129- 130) وفيما يلي توضيح لكل منهما:

أ- "المجرم بالفطرة أو المجرم بالميلاد: وهو المجرم الذي يتميز بملامح عضوية و صفات نفسية موروثة ترجع إلى عهد الإنسان البدائي الأول، ومن هذه الصفات ما هو عام ومشترك بين جميع المجرمين، ومنها ما هو خاص بجرائم معينة.

ب- المجرم المعتاد: وهو الذي يولد دون أن يحمل صفات المجرم بالفطرة أو الميلاد – كما يرى لمبروزو– و إنما تغرس فيه النزعة الإجرامية أو الميل إلى ارتكاب الجريمة نتيجة الظروف البيئية المحيطة به، ويعتبر الإجرام بالنسبة له حرفة أو طريقة حياة، فإجرامه على هذا النحو مكتسب وليس بالميلاد.

ج- المجرم العاطفي: وهو المجرم الذي يرتكب الجريمة لأسباب عاطفية خالصة كالحماس الزائد أو الغيرة المفرطة أو الاستفزاز فهو إنسان يتمتع بشعور مرهف وحساسية بالغة لا يمكن مقاومتها، وبالتالي يندفع تحت تأثيرها لارتكاب الجريمة ومعظم الجرائم التي يرتكبها هذا النوع من المجرمين هي جرائم اعتداء على الأشخاص أو جرائم سياسية".

2- نظرية هوتون:

ترى هذه النظرية أن المجرمين يتسمون بخلل في تكوينهم الجسدي ويرجع ذلك إلى عامل الوراثة، فالصفات التي يتميز بها المجرمون تبدو واضحة في شكل بعض أعضاء الجسم كالعينين والأنف والأذن والجبهة والشفاه، وقد أثبت هوتون أن المجرمين يبدو عليهم انحطاط جسماني يختلف باختلاف المجرمين، فكل طائفة من المجرمين لها خصائص و صفات مشتركة تميزها عن غيرها فالذين يرتكبون جرائم الاعتداء على الأشخاص يتميزون بصفات مستقلة عن مرتكبي جرائم الأموال، وهؤلاء يختلفون عن مرتكبي الجرائم الجنسية (عبدالمنعم، 2005).

3- نظرية دي توليو:

تشير هذه النظرية أن بعض الأفراد لديهم استعداد أو ميل إلى الجريمة لا يتوفر لدى غيرهم، وهذا الاستعداد والميل لا يفضي إلى الجريمة بذاته بل بحكم عوامل ومؤثرات خارجية ويرى توليو أن العوامل الفردية لها دوراً هاماً يفوق الدور الذي تلعبه الظروف الخارجية، إضافة إلى أن التكوين الإجرامي أو الاستعداد السابق إلى الإجرام ليس على درجة واحدة من الخطورة ويختلف باختلاف المجرمين وتتضح الجريمة في نظر توليو من خلال العملية الحسابية الآتية.

استعداد إجرامي سابق + طغيان في العوامل الدافعة + ضعف العوامل المانعة = الجريمة (الشاذلي، 2006).

ويمكن القول إن الإجرام يعود إلى استعداد سابق لدى الفرد سواءً أكان الاستعداد الإجرامي أصيلاً أم عارضاً ولابد من توافر عوامل خارجية بيئية أو اجتماعية توقظ هذا الاستعداد على نحو يكشف عن التكوين الإجرامي الأصيل لدى معتادي الإجرام ومحترفيه، أويثير ذوي الاستعداد الإجرامي العارض كالمجرمين بالصدفة أو بالعاطفة فيرتكبون الجريمة تحت تأثير هذا الاستعداد العرضي المؤقت (الوريكات، 2012).

4- نظرية التحليل النفسي (Psychoanalytic Theory):

يرى فرويد (Freud) أن السلوك الإنساني ناتج عن المحددات الشعورية واللاشعورية فسلوك الإنسان ليس حراً، وإنما هو عشوائي وتلقائي إلى حد ما، كما أن المحددات اللاشعورية محكومة بقواعد ولها تأثير على الأفكار والتصرفات أكثر من المحددات الشعورية، كما أكد فرويد على أهمية الغرائز في تشكيل الطبيعة الإنسانية حيث يرى أن لدى الإنسان مجموعتين من الغرائز وهما غرائز الحياة أو الجنس وتشمل القوى المحافظة على بقاء الذات، وغريزة الموت وتمثل القوة والعدوان (أبواسعد وعربيات، 2012).

ولقد قسم فرويد النفس إلى ثلاثة أقسام وهي:

الهو Id: وتمثل جميع الموروثات الحسية والعصبية والانفعالية والبيولوجية والجنسية بما فيها الغرائز، كما تمثل اللاشعور سواءً كان مكبوتاً أو غير مكبوت، وتعمل بمبدأ اللذة وله تأثير قوي على الفرد (العزة وعبد الهادي، 1999).

الأنا Ego: هو العالم الواقعي والشعوري ويعمل على تنظيم الشخصية للتكيف مع البيئة ويراقب اندفاعات الهو العمياء، ومن أهم أهداف الأنا، التوفيق بين متطلبات الهو الغريزية

واللاشعورية ومتطلبات الأنا الأعلى في الضوابط الاجتماعية والأخلاقية إضافة إلى التخلص من الصراعات اللاشعورية الموجودة في مرحلة الطفولة ويحمي الشخص من الأخطار التي تهدده في العالم الخارجي (المشاقبة، 2008؛ ملحم،2006).

الأنا الأعلى Super Ego: وتمثل الجانب العدلي الأخلاقي للشخصية، وتقرر إذا كان السلوك أخلاقياً أم سيئاً خطأ أم صوابا فهي تمثل ما هو مثالي وليس ما هو واقعي، وتجتهد للوصول إلى الكمال وليس إلى اللذة والمتعة ويمثل الأنا الأعلى القيم الأخلاقية ومثاليات المجتمع الإنساني وتعمل على كبح اندفاعات الهو وإقناع الأنا أن يستبدل أهدافه الواقعية بأهداف مثالية أخلاقية والسعي نحو الوصول إلى الكمال (كوري، 2011).

إذاً فالسلوك الفردي يتوقف على مدى العلاقة بين الأقسام الثلاثة السابقة للنفس الإنسانية فإذا تغلبت الشهوات والميول الفطرية، فإن السلوك يكون إجرامياً منحرفاً ناجماً عمّا يسمى عقدة الذنب حيث تشعر الأنا بالذنب والجدارة بالعقاب ويظل هذا الشعور يطارد الأنا إلى أن يدفعها إلى ارتكاب الجريمة.

فالعَوْد إلى الجريمة من خلال هذه النظرية صادرة عن أغوار النفس الإنسانية نتيجة للاضطرابات وعدم التوازن النفسي والصراعات النفسية الداخلية والصراعات الخارجية مع المجتمع، إضافة إلى عدم إشباع الحاجات النفسية وبالتالي تعرضها للإحباطات المتكررة وهو ناتج أيضا عن إصابة الشخص بالأمراض النفسية كالقلق والاكتئاب وضعف الضمير الأخلاقي وتغلب الجانب الغريزي في النفس الإنسانية بسبب عجز الأنا العليا عن التحكم في الدوافع الإجرامية (القريشي، 2011؛ العيسوي، 2005).

5- نظرية الإحساس بالنقص لآدلر(Inferiority Complex Theory)

تركز هذه النظرية على المحددات الاجتماعية أكثر من البيولوجية في السلوك والشخصية الإنسانية، فالفرد يسعى لتحقيق غايات محددة تتمثل في التخلص من النقص والشعور بالدونية ويربط آدلر بين المثل الأعلى للشخصية وبين القيم الاجتماعية، وأن توازن القوى النفسية يعود لانسجامها في المجتمع، ويرى أن كل شخص مسؤول عن تصرفاته ويمكنه تغيير سلوكه وتحديد مصيره بنفسه، إضافة إلى أن الأساليب الخاطئة في الحياة تتشكل من خلال التنشئة الاجتماعية وتساهم في تكوين السلوكيات السيئة، بحيث يصبح الفرد اعتمادياً على الآخرين أو يعجز عن العمل والإنتاج وقد تنشأ الأساليب الخاطئة من التدليل أو الإهمال بحيث يشعر الفرد أنه لا قيمة لـه، وإذا أضيف الشعور بانعدام القيمة إلى الشعور بالنقص والفشل في التعويض سيكون الفرد عرضة للكثير من الاضطرابات النفسية والسلوكيات الخاطئة (عبدالله، 2012).

6- نظرية كارين هورني:

ركزت هورني على الخصائص المتعلمة للسلوك المضطرب الذي ينشأ نتيجة غياب سلوكيات المحبة والرعاية وأساليب الرفض والنقد من قبل الوالدين والآخرين ويرجع أيضاً لطريقة الإدراك عند الفرد وإلى طريقة تفكيره، مما يتولد لدى الفرد عدم الشعور بالأمن والعزلة والعجز والسلوك المتقلب والتردد (العزة وعبد الهادي، 1999).

7- النظرية السلوكية (Behavioral Theory):

تعتبر هذه النظرية معظم سلوكيات الناس متعلمة وأنهم ليسوا خيرين ولا سيئين ولكن يبدؤون حياتهم كصفحة بيضاء لم يكتب عليها شيء، ويتم تعلم السلوك السوي واللاسوي من خلال التفاعل مع البيئة (المشاقبة، 2008؛ حسين، 2008) ويرى السلوكيون أن الاضطرابات النفسية والمشكلات السلوكية ما هي إلا عادات متعلمة خاطئة، يحتفظ بها الفرد كوسيلة دفاعية لتجنب

المواقف غير المرغوب فيها أو التقليل من القلق والتوتر، مما جعلها ترتبط شرطياً بالموقف الـــذي أدى إليها، فالسرقة والكذب وتناول المخدرات والمسكرات هي عبارة عن استجابات خاطئة تعلمهـــا الفرد لخفض القلق والتوتر الناتج عن مثيرات محدده (الزعبي، 2011) وتفسر هذه النظرية السلوك الإجرامي على أنه متعلم بالإشراط عن طريق الثواب والعقاب، ومحكوم بنتائجه، بمعنى أن تكرار سلوك معين عند أحد الأشخاص محكوم بما يحصل عليه من الثواب أو العقاب من جراء قيامه بهذا السلوك، فإن حصل على تعزيز فإنه يميل إلى تكرار هذا السلوك وإذا عُوقِب على ذلك السلوك فإنه يبتعد ويقلع عنه، وبالتالي فيجب أن تكون العقوبه الموقعة على الشخص تناســـب جريمتـــه التـــي ارتكبها كي تضمن عدم تكراره لهذا السلوك (Sandon, 2006).

8- النظرية العقلانية الانفعالية السلوكية (Theory Behavioral Rational Elles):

ترى هذه النظرية أن الأشخاص يولدون ولديهم الاســـتعداد ليكونـــوا عقلانيـــين، ولـــديهم الاستعداد للتفكير وللابتكار والاهتمام بالآخرين والتعلم من أخطائهم واستثمار إمكانياتهم في الحيـــاة من أجل النمو، وفي المقابل فإن لدى الفرد استعداداً فطرياً لتدمير نفسه وتجنب التفكير في الأشـــياء بشكل كلي وتكرار نفس الأخطاء (الدرمكي، 2008).

ويعتقد إليس أن المشكلات الإنسانية لا تنجم عن الأحداث والظروف بحد ذاتها، وإنما عـــن تفسير الإنسان وتقييمه وأفكاره حول تلك الأحداث التي يتعرض لها، فالعلاج يكمن فـــي مواجهـــة الإنسان لأفكاره اللاعقلانية ودحضها وتطوير طرق جديدة في التفكير تتصـــف بكونهـــا منطقيـــة وعقلانية (الخطيب، 2012).

ويعبر إليس في نظرته إلى الشخصية بالأحرف (ABC) حيث يعني A الحدث أو السلوك أو الاتجاه عند الفرد وB تشير إلى المعتقدات حول الفعل، والحرف C يرمز إلى نتـــائج الســـلوك أو الانفعالات ورد الفعل عند الفرد فإذا كانت المعتقدات عقلانية فإن استجابات الفرد تكون إيجابية أما

إذا كانت المعتقدات غير عقلانية فإن استجابات الفرد تكون سيئة ضارة تحمل الشخصية على الاضطراب الانفعالي، وفي هذه الحالة فإن A أي الفعل لا يسبب C أي الانفعال، وإنما B أي المعتقدات حول الفعل A أو الحدث هي التي تسبب C أي الانفعال (الضامن، 2003؛ علام، 2012).

9- النظرية الجشطالتة:(Gestalt Theoy)

ترى هذه النظرية أن الفرد يملك القدرة لتنظيم ذاته عندما يكون على وعي بما يحدث في داخله وفي العالم الخارجي، وأن التركيز على الماضي والمستقبل لن يفيده شيئا وسوف يضعف قوة إرادته على التخلص مما يعانيه من مشاكل فما عليه إلا أن يتحرر من الماضي ويعيش الحاضر الذي هو فيه، كما ترى هذه النظرية أن الخبرات المؤلمة التي حدثت للفرد ولم يستطع حلها فإنها تبقى في الخلفية ويحملها الشخص إلى الحياة الحاضرة بطريقة تتدخل سلبا عند حدوث الاتصال الفعّال مع الذات أو الآخرين وعندما تزداد قوة فإن الفرد يتعرض لسلبيات عديدة مثل إنشغال دائم في التفكير وظهور السلوك القهري والسلوك المرتبط بالهزيمة (كوري، 2011).

وتقوم فلسفة العلاج الجشتطالتي على عدة مرتكزات من أهمها: (أبواسعد وعريبات، 2012 ؛ الخواجا، 2009)

1- الإنسان لديه القدرة على الوعي بأحاسيسه وأفكاره وعواطفه وإدراكاته.

2- الإنسان جسد وانفعالات وأفكار وأحاسيس وإدراك تعمل جميعا كوحدة متكاملة.

3- الإنسان قادر على تحمل المسؤولية وعلى الاختيار.

4- الإنسان جزء من البيئة ولا يمكن فهمه إلا من خلال السياق البيئي.

5- الإنسان يقدر استجاباته للمثيرات الخارجية.

ويمكن إبراز دور هذه النظرية في العَوْد إلى الجريمة من حيث إن المجرم يستطيع التخلص من السلوكيات غير السوية، من خلال إدراكه باللحظة التي هو فيها مما يبعث في نفسه الأمل والطموح والرغبة في التغيير، ونسيان المشكلات الماضية التي تؤثر عليه كاليأس والقنوط إضافة إلى عدم التفكير في المستقبل حتى لا يتعرض للتوتر والقلق، كما عليه أن يتحمل المسؤولية الجنائية عن فعله الإجرامي ولا يلقي اللوم إلى الآخرين على أفكاره ومشاعره وانفعالاته وسلوكه.

10- نظرية التعلم الاجتماعي : (Social Learning Theory):

يرى باندورا (Bandura) وهو من المنظرين لنظرية التعلم الاجتماعي أن معظم السلوكيات الانحرافية متعلمة أكثر مما هي ناتجة عن المخزون الوراثي، فالإجرام حسب نظرية التعلم الاجتماعي سلوك مكتسب بالتعلم ويتوطد بالتعزيز الايجابي ومعنى هذا أن الأشخاص لا ينشؤون منحرفين طبيعياً – فطرياً – بل يتعلمون الانحراف عن طريق ملاحظة النماذج من المحيط الذي يعيشون فيه أو بالتجربة المباشرة، بالإضافة وجود عملية أخرى كعملية التقمص حيث يتعلم الناس أنواع السلوك المختلفة من خلال مراقبة أفعال الآخرين (حومر، 2010؛ العيسوي؛ 2005).

ويرى الباحث أن الشخص قد يتعلم السلوك الإجرامي من خلال ما يبث على وسائل الإعلام من العنف والانحلال الأخلاقي فيسعى إلى تقليد النموذج الذي شاهده أو تقمص شخصية معينة رآها على شاشات التلفاز.

11- نظرية الوصم (Labelling Theory) :

من رواد هذه النظرية إدوين ليمرث (Edwin Lemert) و هوادر بيكر (Howard S.Becker) وكاي إريكسون (Kai Erikson) ويرى هؤلاء أنه ليس هناك فعل يعد إجراميا أو غير إجرامي إذ أن الانحراف يكون نتيجة لرد فعل المجتمع بالنسبة لهذا الفعل وتعريفهم له (لطفي، 2009) وتركز هذه النظرية في تفسيرها للسلوك الإجرامي على ردة فعل المجتمع تجاه المجرم بدلاً

من طبيعة الفعل الإجرامي، فإذا ارتكب الفرد فعلاً إجرامياً في نظر المجتمع وعُوقب عليه بالسجن فإنه يوصم و يوصف بالمنحرف ويستمر معه هذا الوصم حتى بعد خروجه من السجن وبالتالي فإن المجتمع يضع في وجه المجرم كل الصعوبات والحواجز مما يدفعه إلى العَوْد إلى الجريمة (الدلبحي، 2004).

ويمكن إبراز دور هذه النظرية في العَوْد إلى الجريمة من خلال أن النزيل بعد الإفراج عنه قد يلجأ إلى أصدقائه السابقين للتخلص مما يعانيه من الوصم الاجتماعي، والنبذ والحرمان من قبل أسرته ومجتمعه، لأنه يشعر بالراحة والاطمئنان مع أصدقائه ،مما يؤدي به الحال إلى مشاركة أصدقائة في ارتكاب الجريمة ، فعدم تقبل الأسرة أو المجتمع للنزيل دافع له للعَوْد إلى الجريمة مرة أخرى.

12- نظرية الغدد الصماء (Endocrine Glands)

وهي عبارة عن أعضاء داخل جسم الإنسان تفرز هرمونات، وتجري مباشرة في الدم واختلال وظيفة من هذه الغدد يؤدي إلى اختلال تركيب الدم الكيماوي، وهذا يؤدي إلى اختلال وظائف أعضاء الجسم ويؤثر على الجهاز العصبي مركز التحكم، وبالتالي يؤثر هذا على انفعالات الإنسان وسلوكه وشخصيته، وتعتبر الغدة الدرقية والنخامية والأدرينالين والتناسلية والصنوبرية والغدد جارات الدرقية من ضمن الغدد الصماء، فعلى سبيل المثال نجد أن زيادة إفراز مركب البيروكسين يؤدي إلى أن يكون الإنسان ذا مزاج متقلب، ويصبح قلقاً في جميع الأحوال ولا تستقر له شخصية وتزداد تخيلاته وأوهامه، وتزداد عصبيته بشكل ملحوظ أما اختلال وظيفة الغدة الدرقية فينتج عنه إصابة الشخص بالأمراض العقلية التي تمس سلوك الإنسان بشكل مباشر، وتجعله مجرماً عنيفاً (العكايلة، 2006).

13- نظرية التقليد الاجتماعي (Theory Immitation)

من أبرز رواد هذه النظرية جبرائيل تارد، حيث يرى أن السلوك الإجرامي يحدث نتيجة التقليد والمحاكاة بالأفراد المجرمين، وقد أكد على أن السلوك الإجرامي ينتقل بين الأشخاص عن طريق المخالطة، لأن الاختلاط بالمجرمين من العوامل التي تسهم في ارتكاب الجرائم وتكرارها فعملية التقليد تكمن عن طريق الاختلاط المباشر وغير المباشر بين فئتين من الأفراد أو مجموعة من الناس إحداهما منشئة والأخرى مقلدة والسلوك الإجرامي والمنحرف طبقاً لهذا المفهوم لا يشكلان أنماطاً سلوكية موروثة، وإنما تكتسب عن طريق التقليد الذي يحدث بين شخص وآخر أو بين مجموعة أشخاص ومجموعة أخرى، ويتبين مما سبق أن نظرية التقليد الاجتماعي ساهمت في فهم العوامل الاجتماعية وعلاقتها بالعَوْد إلى الجريمة، فيرى رواد هذه النظرية أن السلوك الإجرامي ظاهرة اجتماعية يتعلمها الشخص من البيئة المحيطة به عن طريق الاختلاط والتواصل من المنحرفين من أسرته وأصدقائه فالسلوك الإنحرافي خُلق يتطبع الفرد عليه اجتماعياً منذ الصغر (زغير وصالح، 2010).

14- نظرية التفكك الاجتماعي: (Disorganisation Social Theory)

تؤكد هذه النظرية أن سبب وجود الظاهرة الإجرامية هو التفكك الاجتماعي، ويُقيّم سيلين هذه النظرية على أساس المقارنة بين أنواع المجتمعات المختلفة من ناحية وبين مراحل حياة الفرد داخل المجتمع الواحد من ناحية أخرى، فالمجتمعات البدائية أو الريفية تتميز بالانتظام والانسجام في ظروفها ومطالب أفرادها وأهدافهم، والفرد يشعر بالأمن والطمأنينة داخل مجتمعه وفي ظل هذا الشعور لا يجد الفرد في نفسه حاجة إلى ارتكاب سلوك إجرامي ضد مجتمعه، أما المجتمعات المتحضرة فتتميز بعدم الانسجام بين ظروف أفرادها ورغباتهم، ويرجع ذلك إلى اتساع نطاقه وتعدد الجماعات المتباينة كمثل فئة الفقراء وفئة الأغنياء وفئة المتعلمين وفئة المحافظين فالمجرم في تقدير هذه النظرية يرتكب السلوك الإجرامي وذلك لعدم الانسجام الاجتماعي أو التفكك الاجتماعي الذي

يتخذ صورة تصارع القيم في المجموعات المختلفة وذلك حين يستجيب لمجموعة تستبيح المسلك الإجرامي (الجوير، 1990).

15- نظرية الاختلاط التفاضلي (Distinguishing the Theory of Contact):

تعد هذه النظرية من أبرز النظريات في تفسير السلوك الإجرامي التي نادى بها العالم الأمريكي سذرلاند (Sutherland)، فقد لاقت قبولاً لدى الكثير من المهتمين بشؤون الجريمة وعرفت باسم المخالطة الفارقة أو الارتباط المتمايز أو بالعلاقات المتباينة والمخالطة المتفاوتة (رمضان، 2011).

وتتضح نظرية سذرلاند من خلال القضايا الآتية: (السمري، 2010)

1- يعد السلوك الإجرامي سلوكاً متعلماً ومكتسباً، فهو لا يورث فالشخص الذي لم يدرب على الجريمة لا يمكنه ابتكار أو ممارسة السلوك الإجرامي.

2- يتم تعلم السلوك الإجرامي من خلال عملية الاتصال والتفاعل مع أشخاص آخرين يمارسون ذلك النمط من السلوك الإجرامي، ومن خلال ذلك الاتصال يتم اكتساب المهارات والحركات والإشارات المتعلقة بذلك السلوك الإجرامي.

3- يتم تعلم السلوك الإجرامي من خلال التفاعل مع أشخاص تقوم بينهم علاقات وثيقة وهذا يعني أن وسائل الاتصال غير الشخصية كالسينما والصحف تلعب دوراً ضئيلاً في نشر الجريمة واكتساب مهارات السلوك الإجرامي.

4- تتضمن عملية تعلم السلوك الإجرامي كلاً من:

أ- فن ارتكاب الجريمة الذي يكون أحياناً معقداً وأحياناً سهلاً.

ب- مبررات السلوك الإجرامي ودوافعه.

5- يتم تكوين الاتجاه نحو الدوافع من خلال نفع أو عقم القواعد القانونية، فقد تحيط بالفرد مجموعة تنظر إلى القواعد القانونية أما على أنها قواعد ينبغي مراعاتها، ومن ثم يجب الالتزام بها، أو على أنها قواعد عقيمة لا ينبغي إتباعها. ومن ثم فهي تشجع على مخالفة تلك القواعد.

6- ينحرف الشخص ويرتكب السلوك المنحرف إذا رجحت كفة الآراء المحبذة لانتهاك القواعد القانونية، وذلك هو جوهر المخالطة الفاصلة الذي يشير إلى التفرقة بين المخالطة السوية والمخالطة المنحرفة.

7- تختلف المخالطة الفاصلة من حيث التكرار والدوام والأسبقية والعمق. وهذا يعني أن الارتباط بالسلوك الإجرامي وكذلك بالسلوك السوي يتباين في تلك الاعتبارات. فالأسبقية تعني في رأي سذرلاند أن السلوك السوي الذي يتم اكتسابه في مرحلة الطفولة المبكرة يستمر طوال الحياة، وهنا تبدو أهمية الأسبقية من خلال تأثيرها على الفرد حينما يقف موقف الاختيار بين نمطي السلوك السوي والسلوك المنحرف.

8- يعد السلوك السوي والسلوك المنحرف تعبيرا عن حاجات ورغبات واحدة.

16- النظرية الاقتصادية:

حاول أنصار هذه النظرية تفسير الظاهرة الإجرامية من خلال الربط بين الأوضاع الاقتصادية السائدة وبين السلوك الإجرامي، إذ إن النظام الاقتصادي سواءً كان رأسمالياً أم اشتراكياً يرتبط أشد الارتباط بالسلوك الإجرامي، ويرى هؤلاء العلماء أن النشاط الاقتصادي يؤثر تأثيراً كبيراً في توجيه العلاقات الاجتماعية وتحديد أنماطها لأن العوامل الاقتصادية تهيمن على جميع نشاطات الأفراد ومن ضمنها النشاط الإجرامي، ووفقاً لهذه النظرية التي هي وليدة النظام الرأسمالي، فتركيبة هذا النظام وطبيعة العلاقات السائدة فيه تفضي حتماً إلى الظلم الاجتماعي وقد أكد بونجيه إلى أن من العوامل التي تساهم في الظاهرة الإجرامية هو الضغط الاقتصادي للنظام

الرأسمالي وما يسببه من آثار سيئة على سلوك الإنسان ومشاعره وعلى الأخص الشعور بالأنانية والحقد مما يدفع الأشخاص إلى اقتراف الجريمة (العاني وطوالبة، 1998) ومن الأسس التي يقوم عليها هذا النظام تحقيق الربح الفردي الذي يدفع الفرد إلى وسائل الغش والاحتيال، إضافة إلى وجود طبقة من أرباب الأعمال وطبقة من العمال واستغلال الطبقة الأولى للثانية وهذا مما يؤدي إلى السلوك الإجرامي فالعامل المرهق طول ساعات العمل وقلة الأجر وتحكم رب العمل وسوء المعاملة؛ كل هذه الأوضاع قد تدفع العامل على الانتقام من رب العمل (المشهداني، 2008؛ عزمي؛2010).

17- نظرية العوامل المتعددة لأنريكوفيري:

يرى فيري حتمية السلوك الإجرامي، وهذه الحتمية لا يمكن ردها إلى عامل واحد، وإنما إلى عدة عوامل منها ما يتعلق بذات المجرم، ومنها ما يرجع إلى الظروف الاجتماعية التي تحيط به ونتيجة تفاعل هذه العوامل يحدث السلوك الإجرامي، فالمجرم لا يتحدد نشاطه الإجرامي بعامل واحد، بل بمجموعة من العوامل الإجرامية والتي يختلف تأثيرها باختلاف المجرمين (الوريكات، 2012) ويرى كلارك (المشار إليه في العمري، 2002) إلى أن الوراثة والبيئة وتفاعل الفرد والمجتمع والطبيعة البشرية بكل أبعادها والخبرة الإنسانية بكل مفاهيمها هي أصول أولية للجريمة، وليس هناك جانب واحد من هذه الجوانب يمكن أن يقدم لنا بحد ذاته كل ما نحتاج إليه من معارف ومعلومات لتفسير الجريمة أو منعها.

ويتبين أن نظرية تكامل العوامل تنظر إلى الشخص بأنه نتاج لجميع الظروف والعوامل والتجارب التي مرت بها، وكافة الظروف الأسرية والبيئية التي يعيش فيها إضافة إلى الخصائص والسمات النفسية والعقلية وغيرها من الجوانب التي توجد في ذاته وتحيط به بشكل مباشر أوغير مباشر وبالتالي قد يصعب أن نشير أونحدد سبباً معينا يدفع الفرد إلى الجريمة ولذا يجب أن يفسر

السلوك الإنساني من منطلق كل الظروف والعوامل مجتمعة أثرت على الشخص وأدى به إلى السلوك الإجرامي (المحمودي،2006).

ومن خلال استعراض النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي يتبين أن لكل نظرية خصوصيتها في تفسير السلوك الإجرامي فالنظرية البيولوجية تناولت الجانب الوراثي في تفسير السلوك الإجرامي بينما عزت النظرية التحليلية السلوك بسبب ضعف الأنا العليا في أداء وظيفتها في كبح اندفاعات الهو أما النظرية السلوكية فترى أن الإنسان يتعلم السلوك السوي وغير السوي من البيئة بينما ذهبت النظرية العقلانية الانفعالية إلى أن الإنسان لديه القدرة على التصرف بطريقة عقلانية وغير عقلانية وعندما يتصرف بعقلانية يشعر بالسعادة كما أن المشكلات الإنسانية ناتجة عن التفكير غير عقلاني أما نظريات علم الاجتماع ففسرت السلوك الإجرامي بأنه ناتج عن التفكك والوصم الاجتماعي والاختلاط مع أشخاص يمارسون سلوكيات غير سوية ويرى الباحث أن الأقرب إلى تفسير السلوك الإجرامي النظرية التكاملية وذلك بسبب تفسيرها للسلوك بأنه ناتج من عدة عوامل تضافرت فأدت إلى ارتكاب السلوك الإجرامي.

ثانيا: الدراسات السابقة:

قام الباحث بمسح الدراسات السابقة المتعلقة بمشكلة هذه الدراسة وذلك من خلال الإطـــلاع على المجلات العلمية والرسائل الجامعية والمواقع المتخصصة على الإنترنت وفيما يأتي عـــرضٌ للدراسات التي تسنّ العثور عليها:

أجرى عبدالسلام (1989) دراسة هدفت إلى الكشف عن الســـمات النفســـية والاجتماعيـــة للمجرم العائد، وتكونت عينة الدراسة من (297) سجيناً منهم (99) سجينا أردنيـــا و(97) ســـجينا سعوديا و(101) سجينا صوماليا واستخدم الباحث في دراسته المتوسطات الحسابيه والانحرافـــات المعياريه وتحليل التباين البسيط في اتجاه واحد وتحليل الانحدار، وأظهـــرت نتـــائج الدراســـة أن المجرمين العائدين ينتمون إلى الطبقة الاجتماعية الدنيا التي تعاني من الفقـــر والجهـــل والمـــرض وكثرة المشاحنات الأسرية، كما أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة (15,5%) لديهم أقارب سبق لهـــم ارتكاب الجريمة، كما تبين أن (14,1%) سبب عودتهم إلى الجريمة هو أصدقاء السوء و(12,1%) بســـبب عـــدم الحصـــول علـــى عمـــل وأفـــاد (37,7%) أن الســـجن مـــن أســـباب العَـــوْد إلى الجريمة.

كما قام العتيبي (1991) بدراسة هدفت إلى معرفة طبيعة العَوْد لدى الأحـــداث العائـــدين وأجريت الدراسة على عينة مكونة من (14) حدثاً عائداً في دار الملاحظة الاجتماعيـــة بالمنطقـــة الشرقية بالرياض، واستخدم الباحث الاستبيان لجمع البيانات، ومن النتائج التي أسفرت الدراسة عنها أن أصدقاء السوء لهم دور كبير في العَوْد إلى الانحراف، وأن الآباء لا يتدخلون في حل مشـــكلات أبنائهم ومساعدتهم على تجاوزها بالطرق السليمة، كما لايقومون بمراقبتهم فيما يشاهدونه في وسائل الإعلام وليس لهم دور في التوجيه والإرشاد، وأظهرت النتائج أيضاً أن غالبية جرائم العَـــوْد هـــي السرقة والجرائم الأخلاقية، كما بينت الدراسة تدني المستوى التعليمي عند الأحداث العائدين.

وأجرى الرويس (1991) دراسة هدفت إلى الكشف عن الظروف الأسرية التي عاشت فيها فئة الأحداث العائدين ومعرفة مظاهر التفكك الأسري ومدى إسهام هذه الظروف في عودتهم إلى الانحراف، وتكونت عينة الدراسة من (39) حدثاً عائداً في دار الملاحظة الاجتماعية بالرياض، ومن النتائج التي أظهرتها الدراسة أن جرائم السرقة هي أكثر الجرائم التي ارتكبتها عينة الدراسة يليها اللواط والسكر، كما أسفرت نتائج الدراسة تدني المستوى التعليمي لدى الأحداث العائدين فغالبيتهم فاشلون في دراستهم، كما أشارت نتائج الدراسة أن نسبة (40%) من الأحداث يعيشون في جو أسري متفكك، كما أن نسبة (69%) من آباء عينة الدراسة مستوى تعلىمهم لم يصل إلى الشهادة الابتدائية.

أما دراسة هياجنة (1993) فقد هدفت إلى استكشاف أهم العوامل الذاتية والعائلية والاجتماعية المساهمة في عَوْد الأحداث إلى الجنوح من وجهة نظر الجانحين العائدين وأولياء أمورهم والعاملين معهم، والمقارنة بين وجهات النظر حول مساهمة هذه العوامل في عَوْد الأحداث إلى الجنوح، وشملت عينة الدراسة جميع الأحداث العائدين البالغ عددهم (248) حدثا عائدا وجميع العاملين في دار إصلاح وتأهيل الأحداث في محافظة إربد البالغ عددهم (23) فردا وأظهرت نتائج الدراسة أن من أهم العوامل الذاتية المساهمة في عَوْد الأحداث إلى الجنوح هي عدم شعور الجانح بالأمن والاستقرار في الأسرة، وشعوره بأنه غير مقبول من الآخرين، وأن الناس يكرهونه وفقدان الثقة بالأسرة وتدني المستوى التعليمي وقلة شعوره بالمسؤولية تجاه أفعاله أما العوامل العائلية فتمثلت في رفض الجانح من قبل الوالدين بعد ارتكابه الجنحة الأولى وقلة العطف والحنان داخل الأسرة وضعف الإشراف والتوجيه من قبل الوالدين وانخفاض دخل الأسرة وغياب رب الأسرة المتكرر، والانحراف الخُلقي داخل أسرة الجانح، أما بالنسبة لأهم العوامل الاجتماعية المساهمة في عود الأحداث إلى الجنوح فتتمثل في النظرة الاجتماعية للأحداث المفرج عنهم وتأثير رفاق السوء وعدم توفر قسم للرعاية اللاحقة، وعرض مظاهر العنف والجريمة في برامج التلفاز.

وقام العتيبي (1995) بدراسة هدفت إلى الكشف عن دور التأهيل المهني في الحد من العَوْد إلى الجريمة وتحديد نوع العلاقة بين كل من التأهيل المهني والحد من العَوْد إلى الجريمة وتكونت عينة الدراسة من (148) من نزلاء إصلاحية الحائر بالرياض، وأظهرت النتائج أن التدريب المهني لم يشتمل إلا على 26% من كل العائدين وهؤلاء تعلموا حرفاً مهنيه مثل السباكة والطباعة والحدادة والنجارة وأعرب المتدربون عن سعادتهم واعتزازهم لتعلمهم مهنه إضافة إلى وجود تفاؤل لدى العائدين أن التدريب سوف يساعدهم على إيجاد عمل بعد خروجهم أما غير العائدين فقد أظهروا تشاؤما تجاه قدرة التدريب في مساعدتهم على الحصول على عمل.

كما أجرى الدوسري (1996) دراسة هدفت إلى الكشف عن العوامل التي تؤثر على العَوْد للجريمة، أجريت الدراسة على (60) نزيله من العائدات وغير العائدات في سجن الرياض وكشفت الدراسة العديد من النتائج من أهمها، أن أغلب النزيلات تتراوح أعمارهن مابين 30- 40 سنه وتدني المستوى التعليمي ومعظمهن متزوجات أوسبق لهن الزواج، ولديهن مشاكل اقتصاديه، ويسكن القرى والأحياء الشعبيه في المدن، كما أظهرت أيضا نتائج الدراسة أن من العوامل المساهمة التي أدت بهن إلى العَوْد للسجن من وجهة نظرهن المشكلات الأسرية بنسبة (37%) ومشكلات اقتصاديه بنسبة (23%) مغريات ماديه بنسبة (17%) وصديقات السوء بنسبة (50%).

وهدفت دراسة السدحان (1996) إلى الكشف عن أسباب العَوْد إلى الانحراف لدى الأحداث العائدين المودعين بدور الملاحظة الاجتماعية بكل من الرياض وجدة والدمام والمدينة المنورة وأبها والقصيم وتبوك، حيث شملت عينة الدراسة على (123) حدثا عائدا واعتمد الباحث على الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وأظهرت الدراسة العديد من النتائج من أهمها، ينتشر العَوْد العام بين الأحداث العائدين في المملكة العربية السعودية أكثر من العَوْد الخاص، وكما كشفت نتائج الدارسة أيضا وجود علاقة بين عمر الحدث والبيئة السكنية ومكان قضاء وقت الفراغ ووجود إخوة منحرفين للحدث العائد، ولم تظهر نتائج الدراسة علاقة إحصائية بين طريقة التعامل مع الحدث من قبل

أسرته بعد خروجه من الدار والعَوْد إلى الانحراف ولا توجد أيضا علاقة إحصائية بين الحالة الاجتماعيه لوالد الحدث والعَوْد إلى الانحراف، ولا بين الانتظام في الدراسة بعد الخروج من دار الملاحظة و العَوْد إلى الانحراف.

وفي السعودية أجرى السبيعي (1997) دراسة هدفت إلى الكشف عن بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدين إلى الجريمة، واستخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي المقارن وتكونت عينة الدراسة من (150) سجيناً بسجن الدمام في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية وتم الاعتماد على الاستبيان كأداة لجمع المعلومات، إضافة إلى استخدام طريقة النسب المئوية والجدول التكرارية لمعرفة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة وتحليل النتائج والمعطيات البحثية، وأظهرت النتائج أن غالبية العائدين من ذوي المستوى التعليمي المتدني ونسبة (47,9%) من العزاب، كما أسفرت نتائج الدراسة أن العامل الاقتصادي له دور في العَوْد إلى الجريمة إذا اقترن بالدخل المنخفض والمستوى التعليمي المتدني، وأن أصدقاء السوء والأقارب والجوار لهم تأثير على ممارسة السلوك الإجرامي ومعاودته، كما بينت الدراسة أيضا أن الرقابه والتنشئة الأسرية والاجتماعية لا يقومان بعملهما على الوجه الأكمل، كما كشفت النتائج أن من أبرز أنماط جرائم العائدين انتشاراً هي المخدرات والسرقة والجرائم الأخلاقية والسُكر.

أما دراسة الغامدي (1998) فقد هدفت إلى تقصي مدى تقبل الأسرة السعودية للمفرج عنهم في قضايا المخدرات وأثر العوامل في ذلك، وتألفت عينة الدراسة من (50) نزيلا و(50) فردا من أسر النزلاء العائدين إلى المخدرات، وطُبقت الدراسة في سجن الملز بالرياض واستخدم الباحث الاستبيان لجمع المعلومات، وكشفت نتائج الدراسة أن سوء الحالة الاقتصادية والتعليمية له علاقة بالعَوْد لتعاطي المخدرات إضافة إلى عدم تقبل الأسرة للنزيل العائد إلى التعاطي، كما أسفرت نتائج الدراسة أيضا عن وجود علاقة ارتباطيه سلبية بين التنشئة الأسرية واحتمالية العَوْد إلى التعاطي.

كما أجرى غانم (1999) دراسة هدفت إلى الكشف عن حجم العَوْد إلى الجريمة لدى نزلاء السجون العربية، وإلى تأثير ثقافة السجن على سلوك النزيل، حيث تكونت عينة الدراسة من (343) من نزلاء المؤسسات العقابية المودعين في كل من مصر وتونس والأردن، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستعان بالأساليب الإحصائية في تحليل البيانات واعتمد على الاستبيان كأداة لجمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة، وكشفت نتائج الدراسة أن البرامج الإصلاحية لا تؤدي دورها في تأهيل وتعديل سلوك النزيل، كما أوضحت نتائج الدراسة أن نسبة (25%) من إجمالي المودعين بالسجون عائدون، وأن نسبة (15%) عائدون أكثر من مرة وبينت نتائج الدراسة أيضا أن (49%) ممن سجنوا لأول مرة بسبب جريمة السرقة عادوا إلى جرائم أخرى كالعنف والإيذاء والقتل والجرائم الأخلاقية، كما كشفت النتائج أن السجن له تأثير في العَوْد إلى الجريمة، فقد أوضح (23%) من إجمالي المبحوثين أن الوضع بالسجون له تأثير سلبي ولا يعمل على إصلاح النزلاء ولا يمنعهم من العَوْد إلى الجريمة، بعد الإفراج وذكر (51%) من المبحوثين أن الوضع بالسجون يعمل على إصلاح النزلاء، ويحد من العَوْد إلى الجريمة.

وقام القفاري (2000) بدراسة هدفت إلى معرفة العوامل التي تؤدي إلى عودة الحدث للجريمة بعد الكبر، ومعرفة صفات المنحرفين والدوافع وراء الجريمة عند كل من الأحداث المنحرفين والكبار الذين سبق لهم الانحراف ومدى مطابقتها لصفات الأحداث المنحرفين وتألفت عينة الدراسة من (30) حدثاً من دار الملاحظة الاجتماعية بالقصيم و (30) حدثاً من مدارس المتوسطة والثانوية في مدينة بريدة، وعينة من السجناء الذين سبق انحرافهم في الصغر وعددهم (30) سجيناً من سجن بريدة، و قد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها انخفاض مستوى التدين لدى الأحداث في الدار والسجناء في السجن، كما أن أصدقاء السوء لهم تأثير في الحدث كما أظهرت النتائج انخفاض المستوى التعليمي عند الأحداث والسجناء وكثرة الرسوب و التخلف

الدراسي التي كانت من أبرز أسباب العَوْد للانحراف في حين لم تكشف الدراسة عن وجود علاقة بين الخصائص الاقتصادية والعَوْد إلى الجريمة.

وفي الأردن أجرى حمدان (2001) دراسة هدفت إلى الكشف عن الخصائص الديموجرافية والايكولوجية والاقتصادية والاجتماعية للعائدين إلى الجريمة، والوقوف على أهم أنماط الجرائم الأكثر تكرارا لدى مرتكبي جرائم العَوْد، والدوافع التي تدفع الفرد للعود لارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني، والتعرف على طبيعة ظاهرة العَوْد وأنواعه لارتكاب الجريمة، وشملت عينة الدراسة على (350) عائدا من نزلاء المراكز الإصلاحية، وتم جمع البيانات بواسطة الاستمارة ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام الإحصاء الوصفي وبعض الاختبارات الإحصائية كاختبار تحليل التباين الآحادي واختبار (ت) وكشفت نتائج الدراسة أن العَوْد يظهر لدى الشباب من ذوي التعليم المنخفض كما تبين أن أعلى نسبة للعود تظهر في صفوف العزاب كما أظهرت نتائج الدراسة، وجود علاقة بين التفكك الأسري وعدد مرات العَوْد للجريمة، وبين التفكك المادي للأسرة وعدد مرات العَوْد للجريمة أما فيما يتعلق بأثر التفكك المعنوي فلم توجد فروق ذات دلالة معنوية بين حدوث خلافات أسرية وبين عدد مرات العَوْد للجريمة، كما بينت نتائج الدراسة وجود علاقة بين الأوضاع الاقتصادية المتدنية وبين عدد مرات العَوْد، ووجود علاقة بين المخالطة الإجرامية داخل السجن وبين عدد مرات العَوْد، كما أسفرت نتائج الدراسة وجود علاقة بين عدم تقبل المجتمع للمفرج عنهم من المركز الاصلاحية بعد المحكومية الأولى وبين عدد مرات العَوْد إلى الجريمة.

وأجرى العمري (2002) دراسة هدفت إلى معرفة العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى العَوْد إلى الانحراف لدى الأحداث العائدين، وأجريت الدراسة على عينة مكونة من (204) حدثا عائدا من المودعين في دور الملاحظة الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية، واستعان الباحث ببعض الأدوات البحثية وهي الاستبيان والمقابلة والملاحظة والإحصائيات والوثائق الرسمية، وأظهرت نتائج الدراسة إلى أن العَوْد للانحراف يرجع إلى عدة عوامل اجتماعية منها ما يتعلق

بالأسرة المتصدعة التي تتسم بالخلافات بين أفرادها ومنها يتعلق بقضاء وقت الفراغ بعد مغـــادرة الحدث دار الملاحظة الاجتماعية إضافة إلى الوصم من قبل أفراد الأسرة ومن المجتمع وضـــعف التأهيل والاصلاح داخل دار الملاحظة كما كشفت نتائج الدراسة أن نسبة (58,8%) يقضون وقت فراغهم مع أصدقائهم، ونسبة (64%) من مجتمع الدراسة كان الدافع لعودتهم إلى الجريمـــة هـــو مسايرة للأصدقاء.

وفي السعودية أجرى العتيبي (2003) دراسة هدفت إلى الكشف عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية التي تميز الأحداث العائدين للانحراف من غيرهم من الأحداث المنحرفين، وتكونـــت عينة الدراسة من (205) حدثاً منهم (133) حدثاً لأول مرة و(72) حدثاً عائداً للانحـــراف بـــدار الملاحظة الاجتماعية بالرياض وكشفت نتائج الدراسة انخفاض المستوى التعليمي لـــدى الأحـــداث العائدين وكذلك عند آبائهم و أمهاتهم أكثر منه لدى الأحداث المنحرفين لأول مرة، كما أن علاقـــة الأحداث العائدين بأسرهم سيئة أكثر منه لدى الأحداث المنحرفين لأول مرة، وأن أصدقاء الأحداث العائدين غير أسوياء ولا يوجد أي توجيه من قبل الوالدين في اختيار الأصـــدقاء لـــدى الأحـــداث المنحرفين لأول مرة وكشفت نتائج الدراسة أيضاً أن الأحداث العائدين إلى الانحراف هـــم أكثـــر وصماً لأنفسهم مقارنة بنظرائهم من الأحداث المنحرفين لأول مرة وبينت نتائج الدراسة أن المعاملة الوالديه لدى الأحداث تشوبها القسوة الدائمة.

وفـــــي فنلنداهـــــدفت دراســـــة بتكـــــونين وكـــــوميلين وفيـــــركيين وآرونيـــــا (Putkonen, Komulainen, Virkkunen, Eronen & Lonnqvist, 2003) إلـــى فحـــص معدل العَوْد في ارتكاب الجرائم بين الإناث اللواتي تم فحصهن من قبل الأطباء النفسيين لمقارنة هذا المعدل مع معدل آخر لمرتكبات الجرائم، من أجل تحليل المتغيرات المفسرة لإعادة الجريمة كانـــت هذه الدراسة دراسة استعادية لعينة من النساء بلغ عددهن(132)ممن أرسلن للفحص بعد ارتكـــابهن جرائم قتل او محاولات قتل في فلندا بين الأعوام (1982–1992) وتم القيام بمتابعة مجتمع العينة

حتى منتصف سنة (1999) وجُمعت البيانات من سجل الجرائم الوطني وسجل السجناء والاحصاءات في فلندا، إذ قام الباحث بمقارنة معدل حالات إعادة الجرائم في هذه المجموعة مع معدل ارتكاب الجرائم من مجموعة أخرى وقام بتحليل المتغيرات المفسرة لإعادة الجرائم. وأظهرت النتائج خلال فترة المتابعة أن نسبة 23% من مجتمع الدراسة عُدنَّ إلى ارتكاب الجريمة و15% حالات عنف و4% حالات القتل، كما أن العَوْد إلى الجريمة حصل خلال السنتين الأوليتين من تسجيل الجريمة، ولم تكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية في العَوْد إلى الجريمة بين مجتمع الدراسة والمجموعة الأخرى، إضافة إلى أن نسبة 81% شُخصنَّ باضطرابات شخصية و10% بالاضطراب العقلي.

وفي السعودية هدفت دراسة العتيبي (2003) إلى تقصي أثر العوامل الاجتماعية على معاودة السجناء السابقين لارتكاب الجريمة بعد تلقيهم العقوبة الإصلاحية وخروجهم إلى المجتمع وقد اعتمد الباحث على منهج المسح الاجتماعي لجمع البيانات الميدانية وطُبقت الدراسة على (300) نزيل سعودي من نزلاء السجن والإصلاحية بمحافظة جدة ممثلين لمختلف خصائص مجتمع البحث العمرية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية مع مراعاة أن يكون النزيل سعودي الجنسية ذكرا ارتكب جريمتين فأكثر دخل بسببهما السجن، يقيم بالمؤسسة العقابية لقضاء عقوبة الجريمة الأخيرة، وتم تحديد الإطار العام لعينة هذه الدراسة من خلال الاعتماد على العينة الطبقية الانتقائية لضمان تمثيل العينة لمجتمع البحث، وكان الاستبيان هو الوسيلة الرئيسة التي اعتمد عليها لجمع البيانات بالإضافة إلى وسيلة المقابلة، وأظهرت نتائج الدراسة أن غالبية العائدين إلى الجريمة هم من الشباب العاطلين عن العمل ومن ذوي المستوي التعليمي والاقتصادي المنخفض ومن القاطنين في الأحياء الشعبية والمتوسطة ومن المنتمين إلى أسر منخفضة التعليم ويتسمون بالخلافات مع الأسرة قبل دخول السجن في المرة الأولى كما كشفت نتائج الدراسة أيضا أن أسباب ارتكاب الجريمة لأول مرة تكمن في ثلاثة عوامل رئيسة هي الأوضاع الاجتماعية غير المستقرة التي

عاشها أفراد العينة في مراحل مبكرة من أعمارهم والتأثر برفقاء السوء وسوء استغلال وقت الفراغ كما أظهرت نتائج الدراسة أن هناك ثلاثة عوامل رئيسة دفعت أفراد العينة إلى معاودة ارتكاب الجريمة وهذه العوامل هي بيئة السجن والرفض الاجتماعي الذي يقابل به المفرج عنه من مؤسسة عقابية من قبل أفراد الأسرة والمجتمع بصفة عامة ومشاركة الأصدقاء المنحرفين في سلوكهم الإجرامي.

وأجرى السرحان (2004) دراسة هدفت إلى تقصي أثر الحالة الاقتصادية في عود الأحداث للجنوح، واستخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي المقارن بين الأحداث العائدين والأحداث المنحرفين لأول مرة، حيث تكونت عينة الدراسة من (133) حدثاً منهم (87) من الأحداث المنحرفين لأول مرة و(46) من الأحداث العائدين في دار الملاحظة الاجتماعية بالرياض وأسفرت نتائج الدراسة إلى أن الحالة الاقتصادية عند عينة الدراسة وأسرهم ليست العامل الرئيس في انحرافهم، كما كشفت النتائج تدني المستوى التعليمي لدى الأحداث العائدين أكثر من الأحداث المنحرفين، وتدني مستوى تعلىم آباء الأحداث وأمهاتهم، كما أن معظم العائدين يسكنون المدن الحضرية وأعمارهم ما بين الخامسة عشرة والسابعة عشرة، وأغلب الجرائم التي يرتكبها الأحداث هي السرقة يليها الجرائم الأخلاقية.

كما قام المالكي (2005) بدراسة هدفت إلى تقصي الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدين إلى الإدمان، وتكونت عينة الدراسة من (150) من المرضى المنومين في قسم الإدمان على المخدرات في مستشفيات الأمل في كل من الرياض وجدة والدمام، واستخدم الباحث المنهج الوصفي واعتمد على الاستبانه كأداة لجمع البيانات الميدانية لهذه الدراسة وأظهرت نتائج الدراسة أن من أهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تدفع إلى تعاطي المخدرات قلة مستوى الضبط الاجتماعي الأسري وتأثر الفرد بسلوك أصدقائه إضافة إلى وجود دخل كافٍ للفرد.

أما دراسة المطيري (2005) فقد هدفت إلى الكشف عن أثر بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في العَوْد لجريمة السرقة، طبقت الدراسة على النزلاء السعوديين العائدين لجريمة السرقة ومرتكبيها للمرة الأولى في سجون مدينة الرياض إصلاحية حائر، واستخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي، عن طريق الحصر الشامل لمجتمع البحث للعائدين، وأما فيما يختص بالنزلاء السعوديين المدانين بجريمة السرقة للمرة الأولى تم سحب عينة عشوائية بسيطة مماثلة لمجموعة العائدين، وتم ذلك من خلال توزيع الاستبانات، أظهرت نتائج الدراسة إلى أن حجم ظاهرة العَوْد لجريمة السرقة يفوق حجم مرتكبيها للمرة الأولى من خلال الحصر الشامل لسجون مدينة الرياض أثناء تطبيق الدراسة، وغالبية العائدين وغير العائدين لجريمة السرقة من الفئات العمرية الشابة ومعظمهم لم يسبق لهم الزواج وأكثر من نصف المجموعتين لم يتجاوز تعليمهم المرحلة الابتدائية، وأكثر من ثلثي المجموعتين نشأتهم في المدينة ومكان إقامتهم في المدينة، وارتفاع عدد مرات الزواج وعدد مرات الطلاق وسط العائدين لجريمة السرقة مقارنة بغير العائدين ممن لم يسبق لهم الزواج، كما أظهرت نتائج الدراسة ما يقارب نصف العائدين وغير العائدين لا يعملون والبعض الآخر طالب أو يعمل في مهن متدنية اقتصادياً كما كشفت النتائج أيضا أن السجن يساعد في بناء علاقات جيدة مع السجناء مع تكرار السجن وطول الفترة، وأن معظم السجناء حصلوا على التدريب المهني وغالبيتهم لم يستفد، والعائدين لجريمة السرقة لا يتشابه لديهم أسلوب ارتكاب جريمة السرقة الحالية مع السابقة، في حين أن غالبيتهم يتشابه نوع جريمة السرقة الحالية مع السابقة، وأوصت الدراسة بضرورة إعطاء النزيل عند دخوله للسجون فكرة شاملة عن مرافق السجن والحقوق الواجب مراعاتها أثناء فترة بقائه.

وفي الأردن قام الواكد (2005) بدراسة هدفت إلى تقصي العلاقة ما بين برامج الإصلاح والتأهيل والعَوْد إلى الجريمة، والكشف عن ظاهرة العَوْد إلى الجريمة في المجتمع الأردني، تكونت عينة الدراسة من (260) نزيلاً من النزلاء الأردنيين الذكور الذين صدر بحقهم أحكام قضائية

بالحرمان من الحرية وتم إيداعهم في مركز إصلاح وتأهيل سواقة، اعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سلبية دالة إحصائياً بين انخراط النزلاء في برامج الإصلاح والتأهيل والعَوْد إلى الجريمة، أوصت الدراسة بضرورة دعوة مديرية الأمن العام وإدارة مراكز الإصلاح والتأهيل لاعتماد العَوْد إلى الجريمة كمعيار لتصنيف النزلاء من ناحية، وتضمين الإحصاءات الجنائية معلومات كافية حول العَوْد إلى الجريمة من ناحية أخرى.

كما أجرى السبيعي (2006) دراسة هدفت إلى التعرف على برامج الرعاية اللاحقة في الحد من العَوْد إلى تعاطي المخدرات وعلى المشكلات التي تواجه الرعاية اللاحقة في الحد من العَوْد إلى تعاطي المخدرات، وتكونت عينة الدراسة من (225) ملتحقاً ببرنامج الرعاية اللاحقة بمستشفى الأمل بالدمام بالمملكة العربية السعودية، واستخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي إضافة إلى الأساليب الإحصائية كالانحراف المعياري ومعامل ارتباط بيرسون للتأكد من الصدق البنائي لأداة الدراسة ومعامل ثبات ألفا كرونباخ للتأكد من ثبات الاستبيان واختبار(ت) (T.test) لبيان الاختلاف بين استجابات أفراد العينة في متغيرات الدراسة الأساسية وتحليل التباين الآحادي (One-wayANOVA) وأظهرت نتائج الدراسة احتلال البرنامج الطبي المرتبة الأولى من حيث الأهمية في الحد من العَوْد لتعاطي المخدرات كما كشفت الدراسة وجود فروق داله إحصائيا بين أفراد العينة في البرنامج النفسي تبعا لمتغير العمر والمؤهل العلمي وذلك عند مستوى (0,05) كما أظهرت الدراسة عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين أفراد العينة تعزى إلى متغير الحالة الاجتماعية ومتغير المهنة، كما كشفت الدراسة عن وجود مشكلات تواجه برامج الرعاية في الحد من العَوْد لتعاطي المخدرات ومن أهمها عدم مراعاة البرنامج الاجتماعي لأسرة المتعاطي أثناء تلقي العلاج وقلة الكفاءات المتخصصة في العلاج الطبي والنفسي.

أما الحناكي (2006) فقد هدفت دراسته إلى التعرف على الخصائص الاجتماعية للأحداث العائدين إلى الانحراف وإلى الواقع الاجتماعي لأسر الأحداث، وتكونت عينة الدراسة من (72)

عائداً منهم (37) حدثاً بدار الملاحظة بمدينة الرياض و(20) حدثاً بدار الملاحظة بمدينة جده و(15) حدثاً بمدينة الدمام، واستخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي واعتمد على البرنامج الإحصائي (spss) في تحليل البيانات إضافة إلى المعاملات الإحصائية كالوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار(ت) (T. test) للمقارنة بين عينتين، واختبار التباين للعينات غير المستقلة واختبار اتجاه الفروق، وأظهرت النتائج ضعف مستوى التماسك الأسري لدى أسر الأحداث فالعلاقة بين الحدث وإخوته يشوبها الفتور وعدم الحب، وأوضحت النتائج أيضا أن العلاقة بين الوالدين والحدث غير سوية يسود فيها ممارسة أساليب غير تربوية كانخفاض مستوى الرقابة والضبط الوالدي والسيطرة والقسوة، وغياب العلاقة الوالديه التي تقوم على الدفء والحنان إضافة إلى انخفاض مستوى الاتصال الأسري أثناء إيداع الحدث في دار الملاحظة.

وفي دراسة قام بها هغز (Hughes, 2008) حول العوامل التي تؤدي إلى ارتكاب المجرم للجريمة مرة أخرى، واستخدم الباحث المنهج التحليلي عن طريق جمع الخصائص الديمغرافية من مرتكبي الجرائم في مدينة ماديسون وولاية ويسكونسن في الفترة ما بين كانون الثاني (2000)الى تشرين الثاني (2007)، أظهرت نتائج الدراسة أن الخصائص الديمغرافية لمرتكبي الجرائم تسهم بشكل كبير على تكرار الجرائم؛ ومن هذه الخصائص مكان الإستجار داخل التجمعات السكنية، والبطالة والفقر الكلي وتدني المستوى التعليمي ونشوء الأطفال من غير أب والدخل القليل، وأوصت الدراسة إلى العمل على تطوير برامج مثل المحلات التجارية لجعلها مأهولة وذات علاقة مباشرة مع سلطات إنفاذ القانون للحد من العَوْد إلى ارتكاب الجريمة.

أما دراسة الرويلي (2008) فقد هدفت إلى تقصي العلاقة بين المكانة الاجتماعية والاقتصادية للنزلاء المفرج عنهم؛ وعملية الوصم الاجتماعي الذي يمارسه أفراد المجتمع والأسرة أجريت الدراسة على جميع نزلاء المؤسسات العقابية العائدين وغير العائدين بسجون منطقة الحدود الشمالية بالرياض، واستخدم الباحث أسلوب الاستبانات لجمع البيانات، أظهرت نتائج الدراسة أن

من أهم مظاهر الوصم الاجتماعي الذي يمارسه أفراد المجتمع تجاه المفرج عنهم صحيفة السوابق، ورفض تشغيلهم وعدم قبول شراكتهم أو التعامل معهم، أو قبول مصاهرتهم والتخلي عنهم وتشويه سمعتهم وعزلهم وكرههم واحتقارهم من قبل أفراد المجتمع، بالإضافة إلى مقاطعتهم من قبل أسرهم، كما كشفت نتائج الدراسة اتفاق العائدين وغير العائدين على أن المكانة الاجتماعية والاقتصادية لها علاقة عكسية في تأثير الوصم الاجتماعي، فكلما كانت مرتفعة قل تأثير الوصم الاجتماعي، كما أن غالبية عينة الدراسة هم من فئة الشباب ويعانون من البطالة وتدن الدخل إضافة إلى أن نوعية الجريمة تحدد درجة ونوع التقبل الاجتماعي أو الرفض والتعامل مع السجناء المفرج عنهم.

وفي بريطانيا أجرى ماي وشارما وستوارت دراسة (May, Sharma & Stewart, 2008) هدفت إلى الكشف عن العوامل المرتبطة بالعَوْد إلى ارتكاب الجريمة، استخدمت الدراسة أسلوب المنهج التحليلي وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك العديد من العوامل التي تسهم في العَوْد إلى ارتكاب الجريمة وهي: مكان السكن، وشرب الكحول، والتاريخ الجرمي لمرتكب الجريمة، والإدمان على المخدرات، وتدني المستوى التعليمي، وضعف الروابط الأسرية. حيث إن جميع هذه العوامل سواء أكان عاملاً واحداً أم أكثر من عامل تؤثر على مرتكب الجرائم بشكل سلبي مما يساهم في عودته إلى الجريمة مرة أخرى.

في حين أجرى هوبر دراسة (Hopper, 2008) هدفت الدراسة إلى تعزيز برنامج الصناعة في السجن والشهادات الصادرة عنه وهو برنامج يسمح للشركات الخاصة بتوظيف المسجونين فترة انقضائهم في السجن وذلك للحد من عودتهم إلى الجريمة بعد الإفراج عنهم. أجريت الدراسة على عينة تألفت من مجموعة من الجناة أصحاب السوابق ممن شملهم برنامج الصناعة في السجن واختبار مدى تأثير البرنامج عليهم، وأظهرت نتائج الدراسة أن البرنامج أسهم بشكل كبير في خفض احتمالية عود السجين لارتكاب الجريمة، كما أظهرت النتائج مدى تأثير

برنامج الصناعة في السجن على الناحية الاقتصادية، إذ إن الحد أو التقليل من عَوْد السجين لارتكاب الجريمة يعمل على خفض التكاليف في السجن.

كما هدفت دراسه العنزي (2008) إلى معرفة العوامل الاجتماعية المرتبطه بالتكيف الاجتماعي للمفرج عنهم، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي عن طريق العينة العشوائية المنتظمه للعائدين إلى المؤسسات الاصلاحية بالرياض، والحصر الشامل لمراجعي اللجنه الوطنية، وأظهرت النتائج أن غالبية المبحوثين مستواهم العلمي دون الثانوية بنسبه (8,9%) ونسبة (45%) عاطلين عن العمل وأكثر جرائمهم المخدرات بنسبة (40%) وأظهرت النتائج أيضا وجود دلاله إحصائيه بين المستوى التعليمي والتكيف الاجتماعي، كما كشفت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطية عكسيه بين عدد مرات دخول الاصلاحية والتكيف الاجتماعي فكلما تكرر عدد مرات العَوْد انخفض مستوى التكيف الاجتماعي.

وأجرى الصحراوي (2009) دراسة هدفت إلى الكشف عن أثر التفكك الأسري على العَوْد إلى الانحراف، استخدمت الدراسة أسلوب المنهج التحليلي وذلك من خلال جمع الدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع الدراسة والعمل على تحليلها، أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر كبير للتفكك الأسري على العَوْد الانحرافي من خلال العوامل الآتية، عوامل تتعلق بالجانب المادي (البنائي) للأسرة: ويتمثل في التفكك المادي فيما يخص الوالدين، والتفكك المادي فيما يخص حجم الأسرة، وعوامل تتعلق بالجانب المعنوي (الوظيفي) ويتمثل في التربية غير السليمة وانهيار المستوى الأخلاقي، وتدهور العلاقات وتأثيرها على العَوْد إلى الانحراف.

وفي الجزائر هدفت دراسة بوزبرة (2009) إلى التعرف على الخدمات التي تقدمها مراكز إعادة التربية ودورها في الحد من العَوْد إلى الجريمة، وتكونت عينة الدراسة من (20) حدثاًعائدا و17 مربيا وأظهرت نتائج الدراسة أن الأحداث العائدين لايتجاوز تعليمهم المرحلة الابتدائية كما

تعاني أسرهم من المشكلات والصراعات الداخلية بينهم ومستواهم الاقتصادي متدني، كما أظهرت نتائج الدراسة أيضا أن الأحداث العائدين يأتون من أحياء تكثر فيها السلوكيات الانحرافة، ولـديهم أقرباء سبق لهم أن دخلوا السجن إضافة إلى أن الغالبية العظمى لهم أصدقاء ومكان التقائهم المفضل هو الشارع كما كشفت نتائج الدراسة أن برامج مركز إعادة التربية ليس مـن شـأنها أن تحقـق الطمأنينة للحدث فهي تعتمد على السلطة اللائحية والصرامة وروتينية الحيـاة اليوميـة، كمـا أن المركز يسير على نمط واحد في رعاية الأحداث لا يرعى فيه التفريد والتصـنيف حسـب أنـواع الحالات الانحرافية ودرجة خطورتها.

وفي أمريكيا هدفت دراسة بارثولوميو (Bartholomew, 2009) إلى الكشف عن الأسباب التي دفعت الإناث إلى العَوْد للجريمة والتحديات التـي تـواجههنّ بعـد الإفـراج إضـافة إلـى الاستراتيجيات التي يتم استخدامها لإعادة إدماجهن في المجتمع سواء كانت ناجحة أم لا وتوضـيح الأسباب والمحفزات والأساليب المستخدمة للحد من العَوْد إلى الجريمة، أجريت الدراسة على عينة تألفت من (15) أنثى مِنْ اللاتي سبق لهن أن ارتكبن جرائم وتم الإفراج عنهن حديثا حيث تتراوح أعمارهنّ ما بين(20– 45) سنة وهنّ من المشاركات في البرنامج الانتقالي في الولايات المتحـدة الأمريكية. أظهرت نتائج الدراسة أن المرأة قد تعود إلى الإجرام كمحاولة للهروب من التمييز الذي يقوم على أساس الجنس والعنصرية.

كما أجرى الشبرمي دراسة (2010) هدفت إلى الكشف عن العوامل التي أدت إلـى عَـوْد المشمولين بالعفو عن العقوبة، وإلى التعرف على الأنماط الإجرامية الأكثر شيوعاً بـين العائـدين للجريمة، وتكونت عينة الدراسة من (150) نزيلا من نزلاء سجن الحـائر بالريـاض واسـتخدم الباحث المنهج الوصفي واستعان بالاستبيان لجمع البيانات، وأظهرت نتائج الدراسة أن مـن أهـم العوامل المؤدية إلى العَوْد للجريمة هي عدم حصول المفرج عنه على عمـل، ومصـاحبة رفقـاء السوء وإصابة النزيل بعاهة مستديمة جعلته عصبي المزاج وعرضه للتوتر، إضـافة إلـى تـدني

مستوى الدخل وعدم تقبل أفراد المجتمع للنزيل العائد، كما كشفت نتائج الدراسة أيضا أن الأنماط الإجرامية الأكثر شيوعا بين النزلاء هي السرقة وتهريب الخمر والاتجار بالمخدرات والاختلاس والحوادث.

أما دراسة الحربي (2010) فقد هدفت إلى التعرف على دور برنامج حفظ القرآن في تقوية الوازع الديني وأثره في الحد من العَوْد إلى الجريمة لدى نزلاء المؤسسات الإصلاحية وشمل مجتمع الدراسة جميع النزلاء الملتحقين ببرنامج حفظ القرآن الكريم في محافظة الخرج بالرياض، البالغ عددهم (240) نزيلاً وأظهرت نتائج الدراسة دور برنامج حفظ القرآن في تقوية الوازع الديني والحد من العَوْد إلى الجريمة، كما كشفت النتائج أيضا عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0,05) في اتجاهات أفراد مجتمع الدراسة حول دور برنامج حفظ القرآن الكريم في تقوية الوازع الديني لدى النزلاء وانضمامهم إلى برامج التأهيل المختلفة، في تغيير نظرتهم إلى السجن والحد من العَوْد إلى الجريمة، وأوصت الدراسة بإعفاء النزيل من المدة المتبقية من محكومتيه عند حفظه للقرآن الكريم.

وفي جنوب أفريقيا أجرى مونتنج وكود (Muntingh & Gould, 2010) دراسة هدفت إلى الكشف عن أسباب العَوْد إلى الجريمة من خلال البحث في تاريخ وطبيعية حياة المجرمين واستخدمت الدراسة أسلوب المنهج التحليلي عن طريق استعراض الأدب الدولي المتعلق بالسلوك العنيف والعدواني في جنوب أفريقيا، بالإضافة إلى التحقق من المجرمين في جنوب أفريقيا لمدة ثلاث سنوات من خلال التعاون مع معهد الدراسات الأمنية ومع جمعية المركز القانوني في جامعة ويسترن كيب، أظهرت نتائج الدراسة العديد من العوامل التي تساهم في العَوْد إلى الجريمة لأفراد المجتمع وخاصة الأطفال لأنهم عرضة لخطر الانخراط في سلوك الجانحين خلال فترة المراهقة والبلوغ ومن هذه العوامل الخطر البيولوجي عند مكافحة العنف الاجتماعي بحيث يكون معدل نبضات القلب منخفض، مما يؤدي إلى خفض الإثارة اللاإرادية للفرد، مما يؤدي بدوره إلى

الإحساس بالخوف والسعي نحو المخاطرة، إضافة إلى العوامل الفردية وترتبط بسمات الفرد مثل فرط النشاط والاندفاع، والضوابط السلوكية لدى الفقراء، ومشاكل الانتباه والعصبية والقلق سلبياً مع السلوك العنيف، والعوامل الأسرية وإدانة أحد الأبوين عند سن العاشرة للطفل تؤدي إلى ميله نحو الخطر، والعوامل الاجتماعيه والاقتصادية مثل وجود الآباء والأقران الجانحين، والانخراط مع عصابات الجانحين، وانخفاض الرعاية الأبوية، وانخفاض الوضع الاجتماعي والاقتصادي، والعوامل الظرفية (المرتبط بظرف معين) وهي عوامل قصيرة المدى وترتبط بأنواع معينة من الجرائم، مثل بيع المخدرات وحيازة الأسلحة.

أما في أمريكيا فقد هدفت دراسة فيزال ويو (Fazel & Yu, 2011) إلى الكشف عن العوامل التي تساهم في العَوْد إلى الجريمة، استخدم الباحث أسلوب المنهج التحليلي عن طريق جمع الأدبيات السابقة التي تتعلق بموضوع الدراسة والعمل على تحليلها، وأظهرت نتائج الدراسة أن الاضطرابات النفسية التي يشعر بها مرتكب الجريمة من العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى العَوْد إلى الجريمة، حيث كشفت نتائج سبعة وعشرين دراسة والتي شملت (3511) شخصاً لديهم اضطرابات، وقابلية كبيرة في العَوْد للجريمة مرة أخرى، وأظهرت نتائج الدراسة أن الإناث أكثر عرضة للاضطرابات النفسية من الرجال وبالتالي أكثر عرضة لارتكاب الجرائم في الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي استراليا أجرى فاجان وميزرول (Fagan & Mazerolle, 2011) دراسة هدفت إلى الكشف عن العوامل التي تساهم في العَوْد إلى ارتكاب الجريمة، أجريت الدراسة على عينة مكونة من (1.063) شاباً من الشباب في استراليا وبريسبان، استخدمت الدراسة أسلوب الاستبيان لجمع المعلومات، وأظهرت نتائج الدراسة ارتباط تكرار الإساءة والجريمة بالعوامل النفسية لمرتكب الجريمة، كما كشفت النتائج عدداً من العوامل التي تساهم في العَوْد إلى ارتكاب الجريمة، وهي تأثير الجريمة سلبا على القاتل مما يؤدي إلى عدم قدرته على ضبط نفسه، وتوقع أن ردود فعل

مشابهة من المجني عليهم، ومن الممكن أن يكون سبب تكرار ارتكاب الجريمة هو عادة روتينية لدى القاتل، بالإضافة إلى العوامل الأسرية الناتجة عن سوء إدارة الأسرة.

وفي أمريكيا أجرى ستيفاني (Stepanie, 2011) دراسة هدفت إلى معرفة مدى تأثير مدة الحكم في السجن على العَوْد إلى الجريمة بعد تنفيذ العقوبة، حيث كانت العينة المستخدمة في الدراسة من البيانات التي تم جمعها من مكتب إحصاءات العدل لعام (1994) تم إجراء اختبار معاملات الارتباط والانحدارات البسيطة والانحدار الخطي من أجل معرفة ما إذا يمكن التنبؤ بعدد مرات إلقاء القبض على مرتكب الجريمة، وعدد مرات العَوْد إلى الجريمة بعد قضاء فترة العقوبة في السجن، أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود دلالة إحصائية بين مدة العقوبة في السجن والتنبؤ بعدد مرات العَوْد للجريمة.

وفي أمريكيا أيضا أجرى فيتز جيرالد وجري وتايلر وسنودن وروبرت (Fitzgerald, Gray, Taylor, Snowd & Robert, 2011) دراسة هدفت إلى إثبات أن متغيرات علم الجريمة لها قدرة تنبؤ عالية أكثر من المتغيرات السريرية في اختبار ميتا ذو النطاق الواسع الذي تم اجراؤه على معيدي الجرائم حيث قامت هذه الدراسة بإعادة إثبات هذه النتيجة عن طريق عينة مكونه من (142) ممن يعانون من الإعاقة الفكرية في المملكة المتحدة بين العامين(1990–2001) فأظهرت الدراسة وجود علاقة بين متغيرات تاريخ الجريمة مع العَوْد للجريمة بشكل عام.

وفي أمريكيا أجرى تشانغ (Chang, 2011) دراسة هدفت إلى تطوير البرامج النموذجية التي تعمل على تنمية السجناء، والتركيز على بعض الجوانب لديهم مثل: الشعور بالسيطرة من الغضب والعدوانية، والعزلة، والاستقلالية، ووصمة العار التي تساهم في رجوعهم إلى ارتكاب الجرائم من جديد؛ وقد استخدم الباحث منهجية جمع البيانات وتحليلها، حيث تكونت العينة من

272.111 سجين من ولايات مختلفة. وتوصلت النتائج إلى أن 68% من السجناء الـذين أطلـق سراحهم تم إعادة اعتقالهم من جديد في غضون ثلاث سنوات و47% منهم ارتكبوا جرائم جديـدة، ومن بين هذه الجرائم الاغتصاب والاتجار بالمخدرات والترويج له.

أما دراسة التويجري (2011) فقد هدفت إلى تقصي الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للنزيلات العائدات وغير العائدات، وتحديد الأسباب التي دفعتهن إلى معاودة السلوك الجرمي مـن وجهة نظرهن، وتكونت عينة الدراسة من (210) من النزيلات العائدات وغير العائدات في سجني الرياض وجدة، واعتمدت الباحثة على الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وأشارت نتائج الدراسة إلـى وجود فروق داله إحصائيا بين العائدات وغير العائدات بسبب الظروف الاجتماعية لصالح العائدات للجريمة، وبسبب الظروف الاقتصادية لصالح غير العائدات للجريمة، كما أظهرت نتائج الدراسة أن التفكك الأسري والمشكلات الأسرية والشعور بعدم الأمن في الأسرة ونظرة المجتمـع لمرتكبـات الجريمة بأنهن خريجات سجون ومخالطتهن لصديقات السوء داخل السجن والرغبة في مجـاراتهن من العوامل التي ساهمت في العَوْد إلى الجريمة لدى النزيلات.

وفي سلطنة عُمان أجرت الوهيبية (2011) دراسة هدفت إلى تقصي العوامل الاجتماعية المؤدية للعود إلى إدمان المخدرات، والتعرف على دور الأخصائي الاجتماعي في مساعدة المتعافين على عدم العَوْد إلى إدمان المخدرات واقتراح الآليات التي تساعد على الحد من العَوْد إلى إدمـان المخدرات، واعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي المسحي، وشملت عينة الدراسة كافة المـدمنين العائدين إلى الإدمان والبالغ عددهم (100) عائد، كما شملت عينة الدراسة أعضاء فريـق العمـل الطبي البالغ عددهم (15) عاملاً، واستخدمت الباحثة أداتي استبار للعائدين إلـى الإدمـان ودليـل المقابلة لفريق العمل الطبي في قسم علاج الإدمان، واعتمدت أيضا على برنامج الحزم الإحصـائية (Spss) في عملية تفريغ البيانات، وإجراء المعالجات الإحصائية للوصول إلى النتـائج وتحليلهـا باستخدام معامل ارتباط (بيرسون) واختبار تحليل التباين الأحادي للمقارنـات البعديـة وأظهـرت

الدراسة مجموعة من النتائج من أهمها أن الرجوع إلى نفس البيئة والظروف السابقة، وعدم استغلال الوقت بشكل إيجابي، وعدم الحصول على وظيفة، وضعف برامج التأهيل من أهم العوامل الاجتماعية المؤدية إلى العَوْد إلى إدمان المخدرات.

كما كشفت دراسة عسيري (2011) اتجاهات المواطنين نحو السجناء المفرج عنهم في منطقة تبوك بالمملكة العربية السعودية، وتحديد اتجاهات السجناء نحو نظرة المجتمع لهم إضافة إلى تحديد العوامل المؤثرة في العَوْد إلى السجن، وأظهرت نتائج الدراسة إلى أن اتجاهات المواطنين سلبية نحو السجناء المفرج عنهم، كما أسفرت نتائج الدراسة أن هناك خمسة عوامل تفسر سبباً في العَوْد إلى الجريمة عند السجناء بمعدل تفسيري بلغ (78%) وهذه العوامل أُطلق عليها بعامل الاندماج حيث ضم ست متغيرات وهي رفض المجتمع، والمشاركة الاجتماعية مع مجرم سابق والمجاورة له بالمسكن، وعدم الثقة ورفض المصاهرة، وعامل الصحبة وضم متغيرين هما وجود صحبه مع أقارب وأصدقاء للسجين سبق وأن ارتكبوا جرائم وفي الدرجة الثالثة جاء عامل الحاجة الاقتصادية حيث ضم أربع متغيرات وهي رفض المجتمع من المشاركة التجارية مع مجرم سابق ووجود الحاجة المادية التي كانت سببا في السجن، ورفض المجتمع الاعانه المادية لمجرم سابق والسجل العدلي لسجين سابق يعد سبباً في عدم حصوله على عمل، وفي المرتبة الرابعة جاء عامل الوصم وضمن ست متغيرات وهي وصف السجين المفرج عنه بالإجرام والمعاملة السلبية من قبل الأقارب والمجتمع المحلي وعدم دعوة السجين المفرج عنه من قبل الآخرين في الفعاليات الاجتماعية، والعامل الأخير عامل السوابق وضم متغيراً واحداً وهو رفض المجتمع التعامل مع السجين بسبب السوابق.

كما أجرى أوساندو(Onsando,2012) دراسة هدفت إلى تحليل العوامل المؤثرة في العَوْد إلى الجريمة، ومعرفة العلاقة بين الخصائص الديمغرافية وبين العَوْد إلى الجريمة وتكونت عينة الدراسة من (402) من المجرمين وأظهرت نتائج الدراسة إلى أن مجموعة الخصائص كالعمر

وخبرة العمل والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي تساهم بشكل كبير في العَوْد للجريمة بحيث يؤدي ارتفاع درجة واحدة في العمر إلى الخفض من معدل العَوْد إلى الجريمة بنسبة (4%) أما المُسرحين ممن كانوا يقيمون في مساكن الأحياء الفقيرة فإن فرصة إعادتهم للجريمة تكون أكثر بثلاث مرات ممن يعشون في مساكن أخرى، أما الذين يملكون خبرة عملية فتكون فرصة إعادتهم للجريمة أقل بنسبة (60%) من غيرهم، أما المُسرحين من المتزوجين قبل دخولهم السجن تكون نسبة عودتهم للجريمة (50%) من أقرانهم غير المتزوجين، كما أن ارتفاع المستوى التعليمي بدرجة واحدة يقلل من العَوْد إلى الجريمة بنسبة (44%) أما بالنسبة للمفرج عنهم إفراجا مشروطا لم يظهروا أي اختلافات عن الذين أتموا فترة العقوبة كاملة، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن التفاعل بين هذه المتغيرات له أهمية عند التنبؤ لسلوك العَوْد إلى الإجرام.

وفي امريكيا قام أوريك (Orrick, 2012) بدراسة هدفت إلى استكشاف تأثير الاتجاهات الحالية للجناة أصحاب السوابق على السلوك الإجرامي بعد انقضاء مدة عقوبتهم في السجن أجريت الدراسة على عينة تألفت من مجموعة المجرمين أصحاب السوابق الذين تم الإفراج عنهم من السجن في الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام بيانات أولية لمعرفة ميول الجاني الخطير والعنيف للعود إلى ارتكاب الجريمة، أظهرت نتائج الدراسة أن العَوْد إلى ارتكاب الجريمة من قبل المجرمين الخطيرين والعنيفين يتوقف على طبيعتهم واختلاف اتجاهاتهم بعد خروجهم من السجن ومدى استعدادهم للتغير.

وأجرى شامبلاين دراسة (Chamberlain, 2012) هدفت إلى التحقق من فاعلية دمج السجناء العائدين مرة أخرى في المجتمع، وفي التحقق في العلاقة بين بيئة الحي وإعادة الإدماج وأجريت الدراسة في أهايو في الولايات المتحدة، واستخدم الباحث منهج جمع البيانات وتحليلها حيث تكونت عينة الدراسة من 5 مليون سجين بين عامي (2000- 2009) وكشفت نتائج الدراسة

إلى أن 800.00 من المجرمين لديهم مشاكل بسبب عدم تقبل المجتمع لهم ممـــا أدى إلـــى تفـــاقم المشكلة وزيادة نسب الجرائم.

وفي دراسة قام بها هيناي (Heaney, 2012) هدفت إلى الكشف عن الفوائد المحتملة مـــن التوجيه والإرشاد في خفض معدلات العَوْد للجريمة، أجريت الدراسة على (800) مجرم عائد من المجرمين المشاركين البرنامج بين الفترة (2004–2007) في منطقة حضرية في الولايات المتحدة الأمريكية، استخدمت الدراسة البيانات المنشورة في سجلات المجرمين. وأظهرت نتائج الدراسة إلى أن برنامج تقديم النصح والإرشاد للمجرمين العائدين وتوفير الوظيفة وتوجيه سلوكهم، بالإضافة إلى الدعم العملي والعاطفي يساهم في عدم العَوْد إلى ارتكاب الجريمة مرة أخرى، وبينت الدراســـة أن مرتكبي الجرائم صغار السن وغير المتزوجين وغير البشرة البيضاء هم أقل عرضـــة لاختيـــارهم للدخول في برامج النصح والإرشاد.

وهـــدفت دراســـة تويكســـبيري وزجوبـــا وجنينجـــز(Zgoba & Jennings,2012 Tewksbury,) إلى التعرف على فعالية ضوابط تسجيل مرتكبي الجرائم الجنســـية فـــي ســـجن (SORN) من خلال تأثيره على الجاني والعَوْد إلى الجريمة؛ تناولت الدراسة معدلات العَوْد إلـــى الإجرام من عينتين من مرتكبي الجرائم الجنسية، الذين أفرج عنهم من سجن (SORN) استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تكونت عينة الدراسة من (250) سجيناً من ذوي الجـــرائم الجنسية وتم تسجيل عودتهم إلى الجريمة ضمن سجلات سجن (SORN) في نيـــو جيرســـي فـــي الولايات المتحدة الأمريكية. وأسفرت نتائج الدراسة إلى أن مرتكبي الجرائم الجنسية لديهم معدلات منخفضة نسبيا في عودتهم إلى الجريمة، وتفسر هذه النتيجة بناءً على الدراسة علـــى أن أصـــحاب الجرائم الجنسية تكون لديهم حالة ندم ونادرا من يعود لمثل هذا النوع من الجرائم حيـــث إن هـــذه المعدلات منخفضة بشكل أكبر من المجرمين ذوي الجرائم غير الجنسية.

وفي ايرلندا أجرى جيريان (Geiran,2012) دراسة هدفت إلى التعرف على الاختلافات في العَوْد إلى الجريمة المتعلقة بنوع النظام الأصلي، والجنس وعمر الجاني، وفئة الجريمة الأصلية والجريمة التي تؤثر على الجاني في عودته للسجن. كما تقدم الدراسة نظرة عامة واضحة للعقوبات ونتائجها؛ ودور الإعلام في خدمة التنمية ودعم التدخلات الفعالة في العمل لجعل المجتمع أكثر أمنا. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، حيث عمدت إلى إجراء مسح للسجناء ذوي السوابق في السجون الايرلندية وكشفت نتائج الدراسة إلى أن ما يقرب من 63٪ من أصحاب الجرائم لهم إدانة في جريمة ارتكبت في غضون سنتين من فرض نظام المراقبة أو خدمة المجتمع. فضلاً عن انخفاض معدل العَوْد إلى الجريمة بعد زيادة سن الجاني وتم تبنيه ضمن التشريعات.

وفي أمريكيا أجرى جونز (Jones, 2013) دراسة هدفت إلى الكشف عن الظواهر التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة للمجرمين السابقين والاستفادة منها في الحد من عودتهم لارتكاب الجريمة، أجريت الدراسة على (17) مشاركاً منهم (13) من المجرمين العائدين و(4) من ضباط السجون، استخدمت الدراسة أسلوب المقابلات وأظهرت نتائج الدراسة العديد من الظواهر الحيوية التي تؤدي إلى العَوْد إلى الجريمة، وبينت الدراسة أهمية التركيز على الاحتياجات الفردية على سبيل المثال (برامج معالجة السلوك، والتدريب المهني، وبرامج المسؤولية الشخصية) واقترحت الدراسة زيادة الجهود الرامية إلى إعادة إدماج الجناة في المجتمع من خلال تسجيلهم في برنامج يسهم في توظيفهم وتأمين السكن لهم ودعم المجتمع المحلي عامة بالإضافة إلى تطوير برامج الحد من العَوْد إلى الإجرام.

وأجرى بدوسيك وبلشرودينجرا ولوناو (Boduszek, Belsher, Dhingra & Ioannou,2013) دراسة هدفت إلى الكشف عن دور خلل التحدي الاعتراضي (ODD) واضطراب السلوك (CD) في توقع العَوْد للجريمة، والكشف عن أهمية هذه العوامل في توقع خطر

العَوْد للجريمة، أجريت الدراسة على (669) سجيناً من السجناء العائدين في السجون الأمريكية والمحددين ضمن المسح الوطني الذي أعدته مجلة "الاميركان لايف".

أظهرت نتائج الدراسة، أن السجناء من الذكور والإناث الذين يعانون من اضطراب السلوك وشرب الكحول ساهم في عودتهم إلى الجريمة، وقد سجلت الإناث معدلات أعلى من الذكور في العَوْد للجريمة، وأظهرت أن خلل التحدي الاعتراضي يرتبط سلبا مع العَوْد بالنسبة للذكور.

وفي فرنسا أجرى مونيري (Monnery, 2013) دراسة هدفت إلى التعرف على المحددات الرئيسية لمخاطر العَوْد إلى الجريمة بين السجناء واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث استخدمت عينة ممثله من السجناء المفرج عنهم في(1996– 1997) في فرنسا والمستمدة من مسح المتابعة لمدة 5 سنوات من قبل إدارة السجون الفرنسية. وتكونت عينة الدراسة من (2204) من السجناء العائدين للجريمة؛ وأظهرت نتائج الدراسة إلى أن عوامل الجنس والعمر والجنسية والحصول على فرص العمل تعد من العوامل المؤثرة في عودتهم إلى الجريمة خلال خمس سنوات بعد خروجهم من السجن. حيث إن السيدات وأصحاب الجنسيات الأجنبية والعاطلين عن العمل هم أكثر عوداً إلى الجريمة من الرجال والمواطنين والعاملين كما بينت نتائج الدراسة وجودة اختلافات كبيرة في مخاطر العَوْد للجريمة حسب نوع الجريمة الأولى ووضع العقوبات في الدخول، ونوع اطلاق السراح (افراج مبكر تحت الإفراج المشروط).

مناقشة الدراسات السابقة:

يتضح من خلال استعراض الدراسات السابقة بأنها متباينه في أهدافها وعيناتها والنتائج التي توصلت إليها، فقد هدفت أغلب الدراسات السابقة إلى التعرف على العوامل المساهمة في العَوْد إلى الجريمة بينما هدفت بعض الدراسات إلى تقصي دور برامج التأهيل في الحد من العَوْد إلى ارتكاب الجريمة كدراسات (الحربي، 2010؛ السبيعي، 2006؛ سوسن، 2009 العتيبي، 1995؛ الواكد، 2005؛ Hopper,2008) وتتفق الدراسة الحالية في هدفها مع الدراسات السابقة غير أن هذه الدراسة شملت جميع العوامل الذاتيه والاجتماعية والاقتصادية في حين إقتصرت الدراسات السابقة على العوامل الاجتماعية والاقتصادية.

أما من حيث العينات التي أجريت عليها هذه الدراسات فقد كان أغلبها من نزلاء السجن إلا ثلاث دراسات وهي دراسة (Fagan & Mazerolle, 2011) حيث تألفت عينتها من الشباب ودراسة (Fitzgerald, Gray, Taylor, Snowd & Robert, 2011) تألفت عينتها من المجرمين الذين من يعانون الإعاقة الفكرية؛ ودراسة الوهيبيه (2011) التي تألفت عينتها من المدمنين العائدين إلى الإدمان. وتختلف هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في عينتها حيث تناولت عينة النزلاء العائدين إلى السجن.

وأما من حيث حجم العينة فقد تبين أنها مختلفة الأحجام فبعضها تكون من عينات صغيرة الحجم كدراسة (Bartholomew,2009؛ الحناكي،2009؛Jones,2013 الدوسري،1996؛ الرويس، 1991؛ العتيبي،1991 ؛الغامدي،1998القفاري،2000) في حين تكونت بعض الدراسات من عينات متوسطة الحجم تراوحت مابين (100–300) كدراسة التويجري، 2011؛ حمدان، 2001؛ السبيعي، 1997؛ السدحان، 1998؛ السرحان، 2006؛ الشبرمي، 2010؛ العمري، 2002؛ العتيبي، 2003؛ عبدالسلام، 1989؛ المالكي، 2004؛ الواكد، 2005؛ هياجنة، 1993 والدراسة الحالية تتفق عينتها مع عينة هذه الدراسات حيث تكونت عينتها من (300) نزيل

،كما تكونت بعض الدراسات من عينات كبيرة الحجم تراوحت مـــابين (400–2000) كدراســـات (Boduszek, 2013; Fagan & Mazerolle, 2011; Heaney, 2012; Lssak, 2012; Monnery, 2013).

أما من حيث المعالجة الإحصائية لهذه الدراسات فقد تبين أن بعضها استخدم تحليل التبـــاين الآحادي (ANOVA) واختبـــار" ت" (T-test) كدراســـة (حمـــدان، 2001؛ الحنـــاكي، 2006؛ السبيعي، 2006؛ الشبرمي، 2010، الوهيبية، 2011) كما تضمنت دراســـة (العتيبـــي، 2003؛ الواكد، 2005) النسب المئوية والتكرارات لتوضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة وبين عدد مرات العَوْد إلى الجريمة ووصف لخصائص عينة الدراسة وبينما تضمنت دراسة (التـــويجري، 2011؛ عسيري، 2011) أساليب إحصائية متعددة منها الوسط الحسابي والانحـــراف المعيـــاري وتحليـــل الانحدار البسيط، وتتفق الدراسة الحالية في استخدامها لل أساليب الإحصائية مع الدراسات السابقة وتختلف دراسة (التويجري، 2011؛ عسيري، 2011) مع الدراسات السابقة والدراسة الحالية فـــي استخدامها تحليل الانحدار البسيط.

أوجه استفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

انطلاقا من استعراض الباحث للدراسات السابقة التي أتاحت الاطلاع على ما يفيد الدراسة الحالية ويبرز جوانب الاتفاق والاختلاف بينها وبين الدراسات السابقة، تتحـــدد أوجـــه الاســـتفادة فيما يلي:

1- **مشكلة الدراسة:** تناولت جميع الدراسات السابقة مشكلة الدراسة الحالية وهي العوامل المسهمة في العَوْد إلى الجريمة، حيث تناولت بعض الدراسات فئة الأحـــداث الجـــانحين والنـــزيلات وبعضها ركزت على دراسة مشكلة العَوْد إلى الجريمـــة عنـــد النـــزلاء وهـــذا يتفـــق مـــع الدراسة الحالية.

2- **أهمية الدراسة:** تتفق أهمية هذه الدراسة مع الدراسات السابقة من أهمية الموضوع الذي تناولته من حيث إن العَوْد إلى الجريمة يشكل خطورة بالغه على أمن واستقرار المجتمع وتكتسب خصوصية تميزها عن الدراسات السابقة في أنها تأتي في ظل عدم وجود دراسة تناولت ظاهرة العَوْد إلى الجريمة لدى نزلاء السجن المركزي في سلطنة عمان.

3- **منهج الدراسة:** تتفق الدراسة الحالية مع أغلب الدراسات السابقة في استخدام المنهج الوصفي

4- **أدوات الدراسة:** أتاحت فرصة إطلاع الباحث على الأدوات البحثية للدراسات السابقة في زيادة فهم واستيعاب الباحث في كيفية إعداد أداة الدراسة الحالية.

الفصل الثالث

المنـهجية والإجراءات

- منـهج الدراسة

- مجتمع الدراسة

- عينـة الدراسة

- متغيرات الدراسة

- أداة الدراسة

- إجراءات الدراسة

- الأساليب الاحصائية

الفصل الثالث

منهجية الدراسة وإجراءاته

يتضمن هذا الفصل وصفاً لمنهجية الدراسة ومجتمعها وعينتها، والأداة المستخدمة فيها والإجراءات التي اتبعت في بناء الأداة، والتأكد من صدقها وثباتها، كما يتضمن عرضٌ لل أساليب الاحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واستخلاص النتائج، وفيما يلي عرض لها:

منهج الدراسة:

أُستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وذلك لِملاءمته لطبيعة هذه الدراسة حيث يعتمد المنهج الوصفي على وصف الظاهرة موضوع الدراسة والمشكلات الإنسانية والاجتماعية

مجتمع الدراسة:

تكّون مجتمع هذه الدراسة من جميع النزلاء العائدين إلى السجن المركزي بولاية سمائل والبالغ عددهم 300 نزيل بمختلف الجرائم باستثناء النزيلات والأحداث الجانحين والأجانب والمتسللين والمخالفين لقانون العمل والموقوفين.

عينة الدراسة:

تألفت عينة الدراسة من جميع أفراد مجتمع الدراسة البالغ عددهم 300 نزيل وذلك عند البدء بتطبيق أداة الدراسة، وتم استبعاد 35 نزيلاً نظراً، لاختيارهم لعينة تقنين المقياس، كما رفض 25 نزيل المشاركة في الإجابة عن فقرات المقياس، ونظراً لذلك فقد طُبقت أداة الدراسة على 240 نزيل والجدول (1) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيراتها المستقلة.

جدول (1)

توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها المستقلة

المتغير	المستوى	العدد	النسبة المئوية
العمر	18-23	20	%8.3
	24-29	55	% 22.9
	30-35	79	% 32.9
	36-41	39	% 16.2
	42-47	26	% 10.8
	48-53	12	% 5.0
	54 فأكثر	9	% 3.8
المجموع		240	% 100.0
المستوى التعليمي	أمي	22	% 9.2
	مُلم (يقرأ ويكتب)	7	% 2.9
	ابتدائي	49	% 20.4
	إعدادي	93	% 38.8
	ثانوي	62	% 25.8
	بكالوريوس	5	% 2.1
	دراسات عليا	2	% 0.8
المجموع		240	% 100.0
المهنة قبل الدخول إلى السجن	موظف في القطاع العام	31	% 12.9
	موظف في القطاع الخاص	85	% 35.4
	باحث عن عمل	82	% 34.2
	أعمال حرة	36	% 15.0
	متقاعد	6	% 2.5
المجموع		240	% 100.0
الدخل الشهري قبل الدخول إلى السجن	أقل من 200 ريال	127	% 52.9
	200-300 ريال	51	%21.2
	301-400 ريال	17	% 7.9
	401-500 ريال	12	% 5.0
	501-600 ريال	14	% 5.8
	601 فأكثر	19	% 7.9
المجموع		240	% 100

المتغير	المستوى	العدد	النسبة المئوية
الحالة الاجتماعية	أعزب	153	% 63.8
	متزوج	58	% 24.2
	مطلق	29	%12.1
المجموع		240	% 100
نوع السكن	بيت مستقل	208	%86.6
	فيلا	18	% 7.5
	شقة	14	% 5.8
المجموع		240	%100
ملكية السكن	ملك	74	% 30
	مستأجر	45	%18.8
	مع الأهل	121	%50.4
المجموع		240	% 100.0
نوع الجريمة الحالية	مخدرات	125	% 52.1
	سرقة	69	% 28.8
	سكر	16	% 6.7
	احتيال	2	% 0.8
	سلب	11	% 4.6
	جرائم أخلاقية	4	% 1.7
	جريم أخرى (قتل ، الإعداء على رجال الأمن التخريب، إساءة الأمانة)	13	% 5.4
المجموع		240	% 100.0
عدد مرات الدخول للسجن	مرتان	106	% 44.2
	ثلاث مرات	49	% 20.4
	أربع مرات	38	% 15.8
	خمس مرات	15	% 6.2
	ست مرات فأكثر	32	% 13.3
المجموع		240	%100.0
المدة من الإفراج إلى العود إلى السجن	أقل من سنة	107	% 44.5
	من سنة إلى سنتين	72	% 30.0
	من ثلاث إلى أربع سنوات	23	% 9.6
	من خمس إلى ستة سنوات	15	% 6.2
	من سبع سنوات فأكثر	23	% 9.6
المجموع		240	%100

المتغير	المستوى	العدد	النسبة المئوية
نوع الجريمة السابقة	مخدرات	123	% 51.2
	سرقة	66	% 27.5
	سكر	23	% 9.6
	احتيال	4	%1.7
	سلب	6	% 2.5
	جرائم أخلاقية	3	% 1.2
	شيكات	4	% 1.7
	رشوة	1	% 0.4
	جريم أخرى (قتل، إعتداء على رجال الأمن ، مشاجره ، سطو مسلح، إهانة كرامة ، مخالفة قواعد السير)	10	% 4.2
المجموع		240	% 100.0
مكان الجريمة	محافظة مسقط	154	% 64.2
	محافظة شمال الباطنة	36	% 15.0
	محافظة جنوب الباطنة	15	% 6.2
	محافظة مسندم	1	% 0.4
	محافظة الظاهرة	4	% 1.7
	محافظة البريمي	11	% 4.6
	محافظة شمال الشرقية	8	% 3.3
	محافظة الداخلية	11	% 4.6
المجموع		240	% 100.0

متغيرات الدراسة:

اشتملت الدراسة على المتغيرات الآتية:

- المتغيرات المستقلة: العمر والمستوى التعليمي والمهنة والدخل الشهري والحالة الاجتماعية وملكية السكن ونوع الجريمة الحالية وعدد مرات الدخول للسجن والمدة من الإفراج إلى العَوْد للسجن ونوع الجريمة السابقة.
- المتغيرات التابعة: تقديرات أفراد العينة لدرجة مساهمة العوامل في العَوْد إلى الجريمة وتتضمن العوامل الذاتية والاجتماعية والاقتصادية.

أداة الدراسة

خطوات إعداد المقياس:

تمّ في هذه الدراسة بناء مقياس العَوْد إلى الجريمة لدى نزلاء السجن المركزي في سلطنة عمان وفقاً للخطوات الآتية:

1- الاطلاع على العديد من الأطر النظرية والدراسات السابقة والتي تتمثل في الكتب والرسائل والأبحاث المنشورة في المجلات العلمية المحكمة ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية.

2- الاستفادة من عدد من المقاييس العربية التي تناولت موضوع العَوْد للجريمة التي وردت في دراسات (التويجري،2011؛ العتيبي،2003؛ هياجنة، 1993؛ الوهيبية، 2011؛ الواكد، 2005).

3- إجراء مقابلات مع عينة استطلاعية تألفت من (40) نزيلاً وطرح عليهم هذا السؤال: **ما أهم العوامل المسهمة في عودتك إلى السجن مرة أخرى بعد الإفراج عنك ؟**

4- مقابلة عدد من المختصين العاملين في الإدارة العامة للسجون للتعرف حسب وجهة نظرهم على العوامل المسهمة في عَوْد النزلاء إلى السجن بعد الإفراج عنهم، وذلك بحكم أنهم على تماس مباشر مع هذه الفئة .

5- من خلال الخطوات السابقة تكون لدى الباحث المقياس بصورته الأولية من (69) فقرة.

6- توزيع الفقرات على ثلاث مجالات؛ المجال الذاتي وتمثله (28) فقرة والمجال الاجتماعي وتمثله (29) والمجال الاقتصادي وتمثله (12) فقرة.

7- اختيار مقياس (ليكرت) ذي التدرج الرباعي (أوافق بشدة، أوافق، غير موافق، غيرموافق بشدة) وذلك لتحديد درجة مساهمة العوامل في العَوْد إلى الجريمة؛ ولغايات التصحيح أعطى ذلك التدريج الرباعي الأوزان (1,2,3,4) على التوالي.

8- التحقق من صدق وثبات المقياس.

إجراءات التحقق من صدق وثبات المقياس:

أولاً: الصدق

تم التحقق من صدق المقياس بثلاث طرق وفيما يأتي عرضٌ لكل منهما:

1- صدق المحكمين:

للتحقق من صدق المحتوى قام الباحث بتوزيع الصيغة الأولية للمقياس ملحق (4) على لجنة من المحكمين تكونت من (16) عضواً منهم (5) من أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة نزوى، قسم التربية والدراسات الإنسانية و(2) من أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة السلطان قابوس قسم علم النفس و(5) من أعضاء الهيئة التدريسية قسم علم الاجتماع والعمل الاجتماعي بجامعة السلطان قابوس و(3) من مركز الإرشاد الطلابي بجامعة السلطان قابوس و(1) من الكلية التطبيقية بالرستاق ملحق (5) - قائمة بأسمائهم - وقد طُلب من المحكمين إبداء الرأي حول سلامة الصياغة اللغوية لكل فقرة في فقرات المقياس؛ وانتماء كل فقرة إلى المجال الذي تندرج تحته ومدى ملاءمة الفقرة للبيئة العمانية، إضافة إلى إبداء رأيهم حول وضوح وكفاية ورقة التعليمات المرفقة، بجانب إبداء الرأي حول المتغيرات ذات العلاقة من حيث مناسبتها وكفايتها، ومدى ملاءمة تصنيفاتها، إضافة إلى أي تعديلات أو ملاحظات أو اقتراحات يرونها مناسبة؛ وإضافة فقرات جديدة لم يتضمنها المقياس. وبناءً على ذلك تمّ اعتماد نسبة اتفاق (80%) فأكثر في إجابات أعضاء لجنة التحكيم، وفي ضوء آراء المحكمين وملاحظاتهم فقد تم حذف (7) فقرات من أصل (69) فقرة، إضافة إلى تجزئة فقرة واحدة إلى فقرتين وإجراء عدد من التعديلات الطفيفة في صياغة عدد من فقرات المقياس والجدول (2) يوضح الفقرات التي تم تعديلها بناء على آراء المحكمين:

جدول (2)

الفقرات التي تم تعديلها لمقياس العَوْد إلى الجريمة بناءً على آراء المحكمين:

رقم الفقرة في المقياس	الفقره قبل التعديل	الفقرة بعد التعديل	المجال
1	أشعر بأني غير مقبول من الآخرين بعد ارتكابي الجرائم	أشعر أني غير مقبول من الآخرين بعد خروجي من السجن.	الذاتي
4	الإدمان على المخدرات والمسكرات كان سببا لعودتي إلى السجن (فصل الفقرة)	– إ دماني على المخدرات كان سببا لعودتي إلى السجن – تعاطي المسكرات أدى بي إلى العَوْد للسجن	الذاتي
5	ضعف الإرادة والرغبة في التخلص من الجريمة	أشعر بضعف الإرادة في التخلص من الجريمة	الذاتي
6	تعلمت سلوكيات منحرفه من خلال الاختلاط بالنزلاء داخل السجن	اكتسابي لسلوكيات منحرفه داخل السجن أعادتني إليه مرة أخرى	الذاتي
8	التعود على الاستهلاك الترفي	الإسراف والتقليد الاجتماعي في نمط الحياة كان سببا في عودتي إلى السجن	الاقتصادي
12	أعاني من أمراض نفسية أدت بي إلى العَوْد للسجن	أعاني من مشكلات نفسية أدت بي إلى العَوْد للسجن	الذاتي
19	تدني الاستبصار بأضرار الجريمة	قلة معرفتي بأضرار وعواقب الجريمة	الذاتي

والجدول (3) يوضح الفقرات التي تم حذفها والمجال الذي تنتمي إليه في ضوء آراء المحكمين:

جدول (3)

الفقرات التي تم حذفها لمقياس العَوْد إلى الجريمة بناءً على آراء المحكمين:

رقم الفقرة في المقياس	الفقرة	المجال
7	أشعر باليأس نتيجة لعدد مرات العَوْد إلى السجن	الذاتي
22	التهور دفعني لارتكاب الجريمة مرة أخرى	الذاتي
29	قلة تواصل الأهل والأقارب أثناء وجودي في السجن	الاجتماعي
15	خجل أفراد أسرتي وأقاربي من الظهور معهم بسبب صحيفة السوابق الجرمية	الاجتماعي
17	لدي أصدقاء سبق وأن ارتكبوا جرائم	الاجتماعي
22	اكتسبت السلوكيات غير السوية أثناء السفر خارج السلطنة	الاجتماعي
7	كثرة المغريات المادية التي أشاهدها	الاقتصادي

2- صدق البناء:

للتحقق من صدق البناء تم حساب معامل الارتباط لبيرسون بين كل فقرة من فقرات المقياس وبين الدرجة الكلية للمقياس وبين كل فقرة من فقرات المقياس والمجال الذي تتدرج تحته، إضافة إلى إيجاد معامل الارتباط بين مجالات المقياس مع بعضها بعضا من جهة وبينها وبين الدرجة الكلية للمقياس من جهة أخرى، ولهذا الغرض تم تطبيق المقياس على عينة مكونة من (35) نزيلا من مجتمع الدراسة ومن خارج عينتها، وقد تم استخدام معامل الارتباط لبيرسون (Pearson) لمعرفة ارتباط كل فقرة من فقرات المقياس بالدرجة الكلية للمقياس وبين كل فقرة من فقرات المقياس والمجال الذي يندرج تحته، والجدول (4) يبين النتائج التي تم التوصل إليها.

جدول (4)

معاملات الارتباط لفقرات المقياس بالدرجة الكلية للمقياس وبالمجال التي تندرج تحته

ارتباط العوامل الذاتية مع			ارتباط العوامل الاجتماعية مع			ارتباط العوامل الاقتصادية مع		
الفقرة	الدرجة الكلية للمقياس	الدرجة الكلية للمجال	الفقرة	الدرجة الكلية للمقياس	الدرجة الكلية للمجال	الفقرة	الدرجة الكلية للمقياس	الدرجة الكلية للمجال
2	0.353 **	0.383 **	1	0.318 **	0.282 **	3	0.278 **	0.404 **
6	0.474 **	0.477 **	4	0.378 **	0.351 **	8	0.455 **	0.607 **
7	0.338 **	0.403 **	5	0.289 **	0.329 **	17	0.371 **	0.343 **
11	0.499 **	0.519 **	9	0.499 **	0.558 **	22	0.447 **	0.554 **
12	0.506 **	0.543 **	10	0.282 **	0.345 **	23	0.367 **	0.605 **
13	0.450 **	0.437 **	14	0.225 **	0.330 **	33	0.485 **	0.686 **
15	0.359 **	0.391 **	16	0.537 **	0.534 **	40	0.232 **	0.273 **
18	0.230 **	0.269 **	21	0.313 **	0.310 **	45	0.252 **	0.340 **
19	0.249 **	0.280 **	26	0.457 **	0.486 **	52	0.349 **	0.526 **
20	0.321 **	0.344 **	28	0.401 **	0.386 **	54	0.364 **	0.443 **
24	0.504 **	0.511 **	29	0.432 **	0.456 **	60	0.429 **	0.637 **
25	0.401 **	0.381 **	31	0.344 **	0.399 **			
27	0.504 **	0.590 **	32	0.495 **	0.576 **			
30	0.429 **	0.481 **	35	0.520 **	0.517 **			
34	0.576 **	0.644 **	36	0.269 **	0.302 **			
38	0.450 **	0.497 **	37	0.458 **	0.469 **			
39	0.558 **	0.638 **	42	0.358 **	0.364 **			
41	0.502 **	0.527 **	43	0.317 **	0.391 **			
44	0.541 **	0.577 **	48	0.489 **	0.516 **			
46	0.429 **	0.508 **	49	0.312 **	0.409 **			
47	0.560 **	0.582 **	50	0.353 **	0.389 **			
51	0.433 **	0.406 **	53	0.320 **	0.396 **			
55	0.523 **	0.634 **	56	0.330 **	0.352 **			
58	0.337 **	0.316 **	57	0.395 **	0.487 **			
59	0.541 **	0.551 **	62	0.260 **	0.327 **			
61	0.515 **	0.513 **						
63	0.308 **	0.376 **						

** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من 0.01 * ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من 0.05

يتضح من الجدول (4) أن فقرات المقياس تتمتع بمعامل ارتباط مرتفع ودال إحصائيا عند مستوى دلالة أقل من (0.01) وأقل من (0.05) مما يدل على ارتباط الفقرات بالمجال الذي تندرج تحته وبالدرجة الكلية للمقياس.

جدول (5)

معاملات الارتباط بين مقياس العوامل المسهمة ومجالاته الثلاثة بالدرجة الكلية للمقياس

المجالات	معامل الارتباط			
	المجال الذاتي	المجال الاجتماعي	المجال الاقتصادي	المقياس ككل
المجال الاجتماعي	0.757**			
المجال الاقتصادي	0.548**	0.562**		
المقياس ككل	0.929**	0.910**	0.721**	

** دال إحصائيا عند مستوى دلالة أقل من 0.01

يتضح من الجدول (5) أن معاملات الارتباط بين درجات كل مجال من مجالات المقياس الثلاثة مع بعضها بعضاً من جهة ومع الدرجة الكلية للمقياس من جهة أخرى، ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$) وهذا يشير إلى أن المقياس يتصف بدرجة مقبولة من صدق البناء.

3- الصدق التمييزي

للتحقق من الصدق التمييزي لمقياس العَوْد إلى الجريمة المطبق في هذه الدراسة تم استخدم إختبار مان- وينتي (Mann- Whitney) للمقارنة بين أعلى (9) درجات لأفراد عينة التقنيين المكونة من (35) نزيل وهو ما يمثل نسبته (27%) وبين أدنى (9) درجات لأفراد العينة وهو ما يمثل نسبته (27%) والجدول (6) يبين نتيجة هذه المقارنة.

جدول (6)

مستوى دلالة الفروق بين أفراد المجموعتين العليا والدنيا لمقياس العَوْد إلى الجريمة

المجموعة	العدد	متوسط الرتب	مجموعة الرتب	قيمة Z	مستوى الدلالة
المجموعة العلىا أعلى 27%من الدرجات	9	14.00	126.00	3.585-	0.000
المجموعة الدنيا أدنى 27%من الدرجات	9	5.00	45.00		

يتبين من الجدول (6) أن مستوى الدلالة للفرق بين أعلى (27%) من الدرجات وأدنى (27%) من الدرجات يساوي (0.00) وهو دال إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \geq$ 0.01) لصالح المجموعة العلىا وبناءً على ذلك فإن المقياس يتصف بالصدق التمييزي.

ثانياً: ثبات الأداة:

تم التحقق من ثبات المقياس بطريقتين الطريقة الأولى الاتساق الداخلي باستخدام معادلة ألفا لكرونباخ (Cronbach- Alpha). أما الطريقة الثانية فهي التجزئة النصفية باستخدام معامل الارتباط لبيرسون، وتصحيحه بمعادلة سبيرمان- براون والجدول (7) يوضح ذلك:

جدول (7)

معاملات الثبات لمقياس الدراسة المحسوبة بطريقتي ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية

المجالات	عدد الفقرات	معاملات الثبات			
		معامل ألفا كرونباخ	معامل التجزئة النصفية	بعد تصحيحها بمعادلة سبيرمان براون	بعد تصحيحها بمعادلة جيتمان
الذاتي	27	0.78	0.58	**0.74	**0.74
الاجتماعي	25	0.72	0.71	**0.83	**0.81
الاقتصادي	11	0.68	0.41	*0.58	*0.58
المقياس ككل	63	0.87	0.72	**0.84	**0.83

** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من 0.01

يتضح من الجدول (7) أن قيم معامل الثبات للاتساق الداخلي المحسوبة بمعادلة ألفا لكرونباخ قد بلغت (0.87) للمقياس ككل؛ بينما بلغت قيمة معامل الثبات المحسوبة بطريقة التجزئة النصفية (0.72) للمقياس ككل؛ كما أن معامل ثبات التجزئة النصفية بعد تصحيحه بمعادلة سبيرمان براون بلغ (0.84) وكما يتضح من الجدول أيضا أن قيم معاملات الثبات المحسوبة بمعادلة ألفا لكرونباخ للمجالات قد تراوحت ما بين (0.78- 0.68) وجميعها دال إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$) كما تراوحت معاملات ثبات التجزئة النصفية لمجالات المقياس بعد تصحيحها بمعادلة سيبرمان-براون ما بين (0.74- 0.58) وجميعها دال إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$) وتشير هذه القيم إلى أن المقياس يتصف بدرجة مقبولة من الثبات تفي بأغراض هذه الدراسة وبناءً على إجراءات الصدق والثبات السابقة اطمأن الباحث إلى سلامة المقياس واستخدمه كأداة للتعرف على العوامل المسهمة في العَوْد إلى الجريمة.

وتألف المقياس في صورته النهائية من (63) فقرة جميعها موجبة الاتجاه، حيث لا توجد فقرة سالبة الاتجاه ملحق (6) المقياس بصيغته النهائية المستخدم في هذه الدراسة والجدول (8) يبين توزيع فقرات المقياس على مجالاته الثلاثة:

جدول (8)

توزيع فقرات مقياس العَوْد إلى الجريمة لدى نزلاء السجن المركزي

المجالات	رقم الفقرات	عدد الفقرات
المجال الذاتي	2, 6, 7 ,11 12، 13، 15، 18، 19، 20، 24، 25، 27، 30، 34، 38، 39، 41، 44، 46، 47، 51، 55، 58، 59، 61، 63	27
المجال الاجتماعي	1، 4، 5، 9 ، 10، 14، 16، 21، 26، 28، 29، 31، 32، 35، 36، 37، 42، 43، 48، 49، 50، 53، 56، 57، 62	25
المجال الاقتصادي	3، 8، 17، 22، 23، 33، 40، 45، 52، 54، 60	11
المجموع الكلي		63

تصحيح المقياس:

للإجابة عن فقرات المقياس اختار الباحث في هذه الدراسة التدرج الرباعي (أوفق بشدة، أوافق، غير موافق، غير موافق بشدة) ولغايات التصحيح أعطى هذا التدريج الرباعي الأوزان الآتية (1،2،3،4) على التوالي، وللحكم على درجة مساهمة كل عامل من العوامل المسهمة في العَوْد إلى الجريمة، والمشار إليها في مضمون فقرات المقياس؛ فقد تم اعتماد المعيار كما هو موضحٌ في الجدول(9):

جدول (9)

معيار الحكم على مستوى الفقرة

المستوى	مدى الاستجابة
أوافق بشدة	3.25-4
أوافق	2.50 -3.24
غير موافق	1.75 -2.49
غير موافق بشدة	1-1.74

اجراءات الدراسة:

لغايات تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بالإجراءات الأتية:

1- أخذ موافقة على تنفيذ إجراءات هذه الدراسة من الجهات ذات العلاقة.

2- نظرا لعدم وجود بيانات تميز النزلاء العائدين من غيرهم ولأغراض الدراسة قام الباحث بتصنيف نزلاء السجن إلى عائدين وغير عائدين عن طريق مراجعة بياناتهم في الحاسب الآلي.

3- تجميع النزلاء في قاعة المحاضرات والتي يتوافر فيها جميع سبل الراحة مما ينعكس إيجاباً في استجابات النزلاء على فقرات المقياس.

4- قام الباحث بشرح مفصل للنزلاء عن أهداف الدراسة وكيفية الإجابة عن فقرات المقياس والرد عن جميع الاستفسارات والتأكيد على أن الإجابات ستحاط بالسرية ولا تؤثر على النزيل من حيث محكوميته.

5- إدخال البيانات إلى الحاسب الآلي وتحليلها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإنسانية والاجتماعية (SPSS -18).

6- تم دمج واستبعاد بعض متغيرات الدراسة وذلك لتحقيق الغاية الإحصائية، حيث تم استبعاد متغير نوع السكن ومتغير مكان الجريمة كما تم دمج مستويات بعض

المتغيرات وهي العمر والمستوى التعليمي والـدخل الشـهري والحالـة الاجتماعيـة ونـوع الجريمة الحالية وعدد مرات الدخول للسـجن والمـدة مـن الإفـراج إلـى العـود للسـجن ونوع الجريمة السابقة.

7- صياغة التوصيات والمقترحات في ضوء نتائج الدراسة.

الأساليب الإحصائية:

استخدم الباحث في تحليل البيانات الأساليب الإحصائية الآتية:

1- التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة.

2- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لحساب درجات العوامل المسهمة في العَوْد إلـى الجريمة.

3- معامل الارتباط لبيرسون (Pearson) لحساب الاتساق الداخلي وصدق البناء لمقيـاس العَـوْد للجريمة لدى نزلاء السجن المركزي.

4- معادلة ألفا لكرونباخ (Cronbach- Alpha) لحساب نتائج الاتساق الداخلي.

5- معادلة سيبرمان براون لتصحيح صدق التجزئة النصفية للمقياس.

6- اختبار ت (T-test) لحساب الفروق في العوامل الذاتية والاجتماعية والاقتصادية لدى أفـراد عينة الدراسة التي تعزى لمستويات متغير الحالة الاجتماعية.

7- اختبار تحليل التباين الآحادي (Ona Way Anova) لحساب الفروق فـي العوامـل الذاتيـة والاجتماعية والاقتصادية لدى أفراد عينة الدراسة والتي تعـزى إلـى متغيـرات : العمـر و المستوى التعليمي والمهنة، الدخل الشهري والحالة الاجتماعية وملكية السكن ونوع الجريمـة الحالية والمدة من الإفراج إلى العَوْد للسجن ونوع الجريمة السابقة.

8- اختبار"LSD" للمقارنات البعدية؛ لتحديـد اتجـاه الفـروق ذات الدلالـة الإحصـائية بـين مستويات المتغيرات.

الصعوبات التي واجهت الباحث:

واجه الباحث العديد من الصعوبات في مراحل الدراسة كان من أبرزها:

1- بالرغم من الجهود المبذولة في الإدارة العامة للسجون في الجانب الإحصائي لأعداد النزلاء وغيرها من البرامج؛ إلا أنه لا توجد إحصائية خاصة بالعائدين إلى السجن؛ مما اضطر الباحث إلى الرجوع إلى سجلات النزلاء لتمييز العائدين عن غيرهم وقد استغرق ذلك وقتاً طويلا.

2- رفض بعض النزلاء تعبئة الاستبيان بحجة كثرة الدراسات التي طُبقت عليهم دون فائدة يمكن أن تعود عليهم من جراء تلك الدراسات.

3- عدم معرفة بعض أفراد العينة القراءة والكتابة مما استلزم عمل مقابلات شخصية لهم استغرقت وقتا طويلاً لكل مقابلة .

4- تزامن تطبيق هذه الدراسة مع العفو السامي مما تتطلب الأمر إلى مراجعة كشوفات النزلاء للتأكد مرة أخرى من وجودهم في السجن.

5- ترك بعض فقرات الاستبيان والبيانات الديموغرافية مما استلزم الرجوع إليهم مرة أخرى لتكملة جوانب النقص في فقرات الاستبيان.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى تقصي العوامل المسهمة في العَـوْد إلـى الجريمـة لـدى نـزلاء السجن المركزي في سلطنة عمان في ضوء بعض المتغيـرات، وفيمـا يـأتي عـرضٌ للنتـائج التي تم التوصل إليها مصنفة حسب أسئلة الدراسة:

أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما أهم العوامل المسهمة في العَوْد للجريمة لدى نزلاء السجن المركزي في سلطنة عمان؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لتقـديرات أفراد عينة الدراسة لدرجة مساهمة كل عاملٍ من العوامل المسهمة في العَوْد إلى الجريمة على حده، ثم حساب تقديرات أفراد عينة الدرسة لدرجة مساهمة العوامل الذاتية والاجتماعية والاقتصادية في العَوْد للجريمة وترتيبها تنازليا كما في الجدول (10):

جدول (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل المسهمة في العَوْد للجريمة لدى نزلاء السجن المركزي

العوامل المسهمة في العَوْد للجريمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة مساهمتها
العوامل الاقتصادية	2.87	0.54	1	مرتفعة
العوامل الذاتية	2.64	0.50	2	مرتفعة
العوامل الاجتماعية	2.63	0.42	3	مرتفعة

المتوسط الحسابي من 4 درجات

يتضح من الجدول (10) أن المتوسطات الحسابية لدرجة تقديرات أفراد العينـة للعوامـل الذاتية والاجتماعية والاقتصادية متقاربة، حيث احتل مجال العوامل الاقتصادية المرتبة الأولى فـي

درجة مساهمته في العَوْد إلى الجريمة بمتوسط حسابي قيمته (2.87) وانحراف معياري قيمته (0.54) بينما كان مجال العوامل الذاتية في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قيمته (2.64) وانحراف معياري قيمته (0.50) وفي المرتبة الثالثة جاء مجال العوامل الاجتماعية بمتوسط حسابي قيمته (2.63) وانحراف معياري قيمته (0.42).

وقد تم الاعتماد على المحك الآتي للحكم على إجابة الفقرة لمدى مساهمتها في العَوْد للجريمة لدى أفراد عينة الدراسة :

المتوسطات الحسابية للدرجات من 4 – 3.25 عامل مساهم بدرجة مرتفعة جدا.

المتوسطات الحسابية للدرجات من 3.24– 2.50 عامل مساهم بدرجة مرتفعة.

المتوسطات الحسابية للدرجات من 2.49– 1.75 عامل مساهم بدرجة متوسطة.

المتوسطات الحسابية للدرجات من 1.74– 1 عامل مساهم بدرجة منخفضة.

وفيما يأتي عرضُ لأهم العوامل المسهمة في العَوْد إلى الجريمة:

1- العوامل الاقتصادية

للإجابة عن هذا الجزء من السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من الفقرات المتعلقة بالعوامل الاقتصادية المسهمة في العَوْد للجريمة لدى نزلاء السجن المركزي في سلطنة عمان، وكانت النتائج كما في الجدول (11):

جدول (11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات العوامل الاقتصادية المسهمة في العَوْد للجريمة لدى أفراد العينة مرتبة ترتيبا تنازليا

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة مساهمتها
40	طول المدة الزمنية لصرف شهادة رد الاعتبار للنزلاء المفرج عنهم من الجهات المختصة	3.66	0.70	1	مرتفعة جدا
3	صعوبة الحصول على وظيفة بعد خروجي من السجن	3.35	0.94	2	مرتفعة جدا
52	ارتفاع تكاليف المعيشة والأسعار	3.30	0.92	3	مرتفعة جدا
17	رفض أرباب العمل تشغيل أصحاب السوابق الجرمية في الأعمال التجارية	3.25	0.98	4	مرتفعة جدا
23	قلة الدخل يدفعُني إلى تكرار الجريمة لسد احتياجاتي الخاصة	2.97	1.14	5	مرتفعة
8	عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية بعد الإفراج عني	2.88	1.11	6	مرتفعة
22	الرغبة في الكسب السريع دون النظر في عواقب الأمور	2.75	1.10	7	مرتفعة
33	تُعد الحاجة والعوز من الأسباب التي دفعتني للعود للجريمة	2.72	1.11	8	مرتفعة
61	الفقر أحد الأسباب التي دفعتني إلى ارتكاب الجريمة	2.58	1.12	9	مرتفعة
54	الإسراف والتقليد الاجتماعي في نمط الحياة كان سبباً في عودتي إلى السجن	2.29	1.07	10	متوسطة
45	أترفع عن الأعمال المهنية مثل (النجارة والحدادة والسباكة وغيرها)	2.23	1.15	11	متوسطة
	الدرجة الكلية للعوامل الاقتصادية	2.87	0.54		

المتوسط الحسابي من 4 درجات

يتضح من الجدول (11) أن المتوسطات الحسابية لاستجابة تقديرات أفراد العينة في العوامل الاقتصادية تراوحت بين (3.66 – 2.23) وبانحرافات معيارية تراوحت بين (1.15- 0.70)

وكان من أهم العوامل الاقتصادية المسهمة في العَوْد إلى الجريمة لدى نزلاء السجن المركزي العامل المشار إليه في مضمون الفقرة (40) "طول المدة الزمنية لصرف شهادة رد الاعتبار للنزلاء المفرج عنهم من الجهات المختصة" حيث حصل على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قيمته (3.66) وانحراف معياري قيمته (0.70) وجاء العامل المشار إليه في مضمون الفقرة (3) "صعوبة الحصول على وظيفة بعد خروجي من السجن" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قيمته (3.35) وانحراف معياري قيمته (0.94) بينما حصل العامل المشار إليه في مضمون الفقرة (53) ارتفاع تكاليف المعيشة والأسعار في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قيمته (3.30) وانحراف معياري قيمته (0.92) أما العامل المشار إليه في مضمون الفقرة (17) "رفض أرباب العمل تشغيل أصحاب السوابق الجرمية في الأعمال التجارية" فجاء في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قيمته (3.25) وانحراف معياري (0.98) وأخيراً كان العامل المشار إليه في مضمون الفقرة (45) "أترفع عن الأعمال المهنية مثل النجارة والحدادة والسباكة" من أقل العوامل الاقتصادية مساهمة في العَوْد إلى الجريمة حيث حصل على متوسط حسابي قيمته (2.23) وانحراف معياري قيمته (1.15).

2- العوامل الذاتية:

للإجابة عن هذا الجزء من السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من الفقرات المتعلقة بالعوامل الذاتية المسهمة في العَوْد للجريمة لدى نزلاء السجن المركزي في سلطنة عمان، وترتيبها تنازليا وكانت النتائج كما في الجدول (12):

جدول (12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات العوامل الذاتية المسهمة في العَوْد إلى الجريمة لدى أفراد العينة مرتبة ترتيبا تنازليا

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة مساهمتها
41	أشعر بالقلق من المستقبل	3.29	0.91	1	مرتفعة جدا
7	ضعف الوازع الديني كان سببا لعودتي إلى الجريمة	3.25	1.01	2	مرتفعة جدا
63	تعاطي المسكرات أدى بي إلى العَوْد للسجن	3.14	1.12	3	مرتفعة
34	أشعر بالتوتر والضيق معظم الأوقات	3.10	0.91	4	مرتفعة
15	إدماني على المخدرات كان سببا لعودتي إلى السجن	3.07	1.20	5	مرتفعة
6	أشعر أني غير مقبول من الآخرين بعد خروجي من السجن	3.04	1.03	6	مرتفعة
61	أشعر بعدم اقتناع المجتمع بتوبتي والشك في تصرفاتي	3.01	0.99	7	مرتفعة
59	أشعر أن المجتمع يتعامل معي بحذر وخوف	2.98	1.02	8	مرتفعة
20	جهلي بالقوانين والأنظمة الجزائية	2.91	1.09	9	مرتفعة
19	قلة معرفتي بعواقب وأضرار الجريمة	2.86	1.03	10	مرتفعة
44	أشعر بضعف الإرادة في التخلص من الجريمة	2.82	1.07	11	مرتفعة
30	أميل إلى العزلة وعدم الاختلاط بالآخرين في المجتمع	2.79	1.07	12	مرتفعة
27	إحساسي بسرعة الانفعال والاستثارة كان سببا في توليد العداء وعودتي إلى السجن	2.78	1.10	13	مرتفعة
39	أشعر بضعف المسؤولية الذاتية تجاه أفعالي	2.73	1.05	14	مرتفعة
12	أعاني من مشكلات نفسية أدت بي إلى العَوْد للسجن	2.69	1.18	15	مرتفعة
46	أشعر بعدم القدرة على اتخاذ القرار في تعديل سلوكي للأفضل	2.68	1.01	16	مرتفعة
55	أشعر بضعف الثقة بالنفس	2.63	1.08	17	مرتفعة
2	اكتسابي لسلوكيات منحرفة داخل السجن أعادتني إليه مرة أخرى	2.57	1.20	18	مرتفعة
25	ضعف الشعور بالذنب بعد ارتكابي الجريمة الأولى	2.50	1.15	19	مرتفعة

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة مساهمتها
11	أرغب في مجاراة أصدقائي في كل شيء	2.43	1.04	20	متوسطة
51	أشعر بالرفض من قبل الأسرة بعد ارتكابي الجريمة الأولى	2.36	1.09	21	متوسطة
47	العَوْد للجريمة كتعويض عن الشعور بالنقص	2.31	1.02	22	متوسطة
24	أشعر بعدم الاستقرار والأمن داخل الأسرة	2.20	1.09	23	متوسطة
13	أشعر بالحقد والكراهية تجاه المجتمع	2.11	1.12	24	متوسطة
38	تُعد الجريمة بالنسبة لي أفضل وسيلة للتوافق مع ظروف الحياة	1.98	1.05	25	متوسطة
58	أنظر إلى الجريمة كعامل من عوامل الرجولة والشجاعة	1.50	0.78	26	منخفضة
18	اشعر أن التكيف في الحياة داخل السجن أفضل من خارج السجن	1.48	0.87	27	منخفضة
الدرجة الكلية للعوامل الذاتية		2.64	0.50		

المتوسط الحسابي من 4 درجات

يتضح من الجدول (12) أن المتوسطات الحسابية لاستجابة تقديرات أفراد عينة الدراسة في العوامل الذاتية تراوحت بين (3.29- 1.48) وبانحرافات معيارية تراوحت بين (1.20- 0.78).

وكان من أهم العوامل الذاتية المسهمة في العَوْد إلى الجريمة لدى نزلاء السجن المركزي العامل المشار إليه في مضمون الفقرة (41) " أشعر بالقلق من المستقبل" حيث تصدر المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قيمته (3.29) وانحراف معياري قيمته (0.91) أما العامل المشار إليه في مضمون الفقرة (7) "ضعف الوازع الديني كان سبباً لعودتي إلى الجريمة" فقد حصل على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قيمته (3.25) وانحراف معياري قيمته (1.01) بينما جاء العامل المشار إليه في مضمون الفقرة (63) "تعاطي المسكرات أدى بي إلى العَوْد للسجن" في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قيمته (3.14) وانحراف معياري قيمته (1.12) في حين جاء العامل المشار إليه

في مضمون الفقرة (34) "أشعر بالتوتر والضيق معظم الأوقات" في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قيمته (3.10) وانحراف معياري قيمته (0.91) أمّا عامل "إدماني على المخدرات كان سبباً لعودتي إلى السجن" المشار إليه في مضمون الفقرة (15) فقد جاء في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي قيمته (3.07) وانحراف معياري (1.20) أما العامل المشار إليه في مضمون الفقرة (6) "أشعر أني غير مقبول من الآخرين بعد خروجي من السجن" فقد جاء في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي قيمته (3.04) وانحراف معياري قيمته (1.03) بينما جاء العامل المشار إليه في مضمون الفقرة (61) "أشعر بعدم إقتناع المجتمع المحيط بتوبتي والشك في تصرفاتي" في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي قيمته (3.01) وانحراف معياري (0.99) أما العامل المشار إليه في مضمون الفقرة (18) "أشعر أن التكيف في الحياة داخل السجن أفضل من خارج السجن" فكان أقل تقديراً لدى أفراد العينة لدرجة مساهمته في العَوْد للجريمة حيث حصل على متوسط حسابي قيمته (1.48) وانحراف معياري قيمته (0.87).

3- العوامل الاجتماعية

للإجابة عن هذا الجزء من السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من الفقرات المتعلقة بالعوامل الاجتماعية المسهمة في العَوْد للجريمة لدى نزلاء السجن المركزي في سلطنة عمان، وكانت النتائج كما في الجدول (13):

جدول (13)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات العوامل الاجتماعية المسهمة في العَوْد للجريمة لدى أفراد العينة مرتبة ترتيبا تنازليا

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة مساهمتها
10	عدم توفر دار لرعاية النزلاء بعد الإفراج عنهم	3.62	0.80	1	مرتفعة جدا
5	ضعف برامج التأهيل والإصلاح داخل السجن	3.54	0.86	2	مرتفعة جدا
4	سوء استغلال وقت الفراغ	3.33	0.91	3	مرتفعة جدا
1	تأثير رفقاء السوء على كان سبباً لعودتي إلى السجن	3.24	0.99	4	مرتفعة
32	نظرة المجتمع السلبية للمفرج عنهم كالمجرمين وأصحاب سوابق	3.24	1.00	5	مرتفعة
50	ضعف البرامج الوقائية في المجتمع	3.23	0.90	6	مرتفعة
43	ضعف التوعية من مخاطر الجريمة من قبل مؤسسات المجتمع المختلفة	3.19	1.01	7	مرتفعة
57	نظرة العاملين – في السجون- للنزلاء بأنهم أصحاب سوابق **ولا** يمكن إصلاحهم وتأهيلهم	3.19	1.09	8	مرتفعة
35	نظرة المجتمع لي تتسم بالاحتقار	2.94	1.03	9	مرتفعة
48	تدني ثقة أفراد المجتمع بي	2.91	0.97	10	مرتفعة
21	سهولة الحصول على الأدوات التي تساعدني في العَوْد إلى الجريمة	2.88	1.08	11	مرتفعة
16	صعوبة وجود أسرة تقبل على مصاهرتي	2.77	1.17	12	مرتفعة
9	عدم دعوتي للمشاركة في المناسبات الاجتماعية من قبل أقاربي وجيراني	2.60	1.15	13	مرتفعة
56	السكن في أحياء مكتظة ومزدحمة	2.59	1.05	14	مرتفعة
29	ضعف الانتماء إلى المجتمع	2.49	1.12	15	متوسطة
26	علاقتي بأسرتي يسودها التوتر والمشاجرات الكلامية	2.35	1.10	16	متوسطة
28	مشاهدة مظاهر العنف والجريمة في وسائل الإعلام ودور السينما	2.18	1.10	17	متوسطة
36	ضعف الإجراءات الرادعة للعقوبة	2.16	1.13	18	متوسطة

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة مساهمتها
53	ضعف التنشئة الأولى في الأسرة	2.15	1.14	19	متوسطة
37	ضعف الرقابة والرعاية من قبل الأسرة	2.12	1.02	20	متوسطة
14	وجود فرد من الأسرة سبق وإن ارتكب جريمة.	1.97	1.15	21	متوسطة
49	استخدام برامج الهواتف الذكية كبرنامج التواصل الاجتماعي (الواتس أب) سهل في تعلمي سلوكيات غير مرغوب فيها	1.90	1.02	22	متوسطة
31	أسرتي **لا** تتدخل في شيء أعمله حتى ولو كان خطأ	1.83	1.06	23	متوسطة
62	تصفحي لشبكة المعلومات العالمية (الانترنت) أدى إلى إكسابي خبرا ت وقيم انحرافيه	1.76	0.95	24	متوسطة
42	تشجيع الأهل للسلوكيات غير السوية	1.48	0.85	25	منخفضة
	الدرجة الكلية للعوامل الاجتماعية	2.63	0.42		

المتوسط الحسابي من 4 درجات

يتضح من الجدول (13) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات لاستجابة تقديرات أفـراد عينة الدراسة على العوامل الاجتماعية تراوحت بـين (3.62 – 1.48) وبانحرافـات معياريـة تراوحت بين(1.14– 0.80).

وكان من أهم في العوامل الاجتماعية المسهمة في العَوْد إلى الجريمة لدى نزلاء السجن المركزي العامل المشار إليه في مضمون الفقرة (10) "عدم توفر دار لرعاية النزلاء بعد الإفـراج عنهم" حيث حصل على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قيمته (3.62) وانحراف معيـاري قيمتـه (0.80) بينما جاء العامل المشار إليه في مضمون الفقرة (5) "ضعف برامج التأهيـل والإصـلاح داخل السجن" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قيمته (3.54) وانحراف معياري قيمتـه (0.86) أما عامل "سوء استغلال وقت الفراغ " المشار إليها في مضمون الفقرة (4) فقد جاء فـي المرتبـة الثالثة بمتوسط حسابي قيمته (3.33) وانحراف معياري قيمته (0.91) أمّا العاملان المشار إليهمـا

في مضمون الفقرتين (32-1) "تأثير رفقاء السوء على كان سبباً لعودتي إلى السجن" و "نظرة المجتمع السلبية للمفرج عنهم كالمجرمين وأصحاب سوابق" فتبوأتا المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (3.24) بمتوسط حسابي قمتهما (0.99) و (1.00) في حين جاء العامل المشار إليه في مضمون الفقرة (50) "ضعف البرامج الوقائية في المجتمع" في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي قيمته (3.23) وانحراف معياري قيمته (0.90) وكما جاء أيضا العاملان المشار إليهما مضمون الفقرتين (57-43) "ضعف التوعية من مخاطر الجريمة من قبل مؤسسات المجتمع المختلفة" و "نظرة العاملين في السجون للنزلاء بأنهم أصحاب سوابق ولا يمكن إصلاحهم وتأهيلهم" في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي قيمته (3.19) وانحراف معياري قيمتهما (1.01) و (1.09) وأخيراً كان العامل المشار إليه في مضمون الفقرة (42) "تشجيع الأهل للسلوكيات غير السوية" من أقل تقديرا لدى أفراد العينة لدرجة مساهمته في العَوْد إلى الجريمة حيث حصل على متوسط حسابي قيمته (1.48) وانحراف معياري قيمته(0.85).

ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: هل توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$) في العوامل المسهمة في العَوْد للجريمة لدى نزلاء السجن المركزي بسلطنة عمان تعزى إلى متغيرات الدراسة الآتية: العمر، المستوى التعليمي، المهنة، الدخل الشهري، الحالة الاجتماعية، ملكية السكن، نوع الجريمة الحالية، عدد مرات الدخول إلى السجن، المدة من الإفراج إلى العَوْد للسجن، نوع الجريمة السابقة؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واستخدام تحليل التباين الأحادي (ONE Way Anova) والمقارنات البعدية وذلك لمعرفة دلالة الفروق بين متوسطات العوامل المسهمة في العَوْد للجريمة لدى نزلاء السجن المركزي بسلطنة عمان تبعاً لمتغيرات الدراسة، وفيما يأتي عرضٌ للنتائج التي تم التوصل إليها وفقاً لكل متغير على حده:

1- متغير العمر:

للإجابة عن هذا الجزء من السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة دلالة الفروق بين متوسطات العوامل المسهمة في العَوْد للجريمة لدى نزلاء السجن المركزي بسلطنة عمان تبعاً لمستويات متغير العمر فكانت النتائج كما في الجدول (14):

جدول (14)

المتوسطات الحسابية لمتغير العمر وانحرافاتها المعيارية في العوامل الذاتية والاجتماعية والاقتصادية

المتغير	العوامل	المستويات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
العمر	الذاتية	18-29	75	2.80	0.47
		30-35	79	2.68	0.40
		36-41	39	2.50	0.58
		42 فأكثر	47	2.40	0.49
	الاجتماعية	18-29	75	2.74	0.37
		30-35	79	2.64	0.32
		36-41	39	2.61	0.48
		42 فأكثر	47	2.41	0.52
	الاقتصادية	18-29	75	2.95	0.45
		30-35	79	2.91	0.50
		36-41	39	2.76	0.60
		42 فأكثر	47	2.74	0.62

يتضح من الجدول (14) وجود فروق ظاهرة في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بين مستويات العوامل الذاتية والاجتماعية والاقتصادية لمتغير العمر. وللتحقق من الدلالة الإحصائية لهذه الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي والجدول (15) يوضح النتائج التي تم التوصل إليها:

جدول (15)

نتائج تحليل التباين الأحادي (ONE Way Anova) لمعرفة الفروق في العوامل المسهمة في العَوْد للجريمة لدى نزلاء السجن المركزي تبعاً لمستويات متغير العمر

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
العوامل الذاتية	بين المجموعات	5.405	3	0.802	7.960	0.000
	داخل المجموعات	53.416	236.00	0.226		
	المجموع	58.821	239.00			
العوامل الاجتماعية	بين المجموعات	2.775	3	0.925	5.472	0.002
	داخل المجموعات	39.897	236.00	0.169		
	المجموع	42.673	239.00			
العوامل الاقتصادية	بين المجموعات	1.866	3	0.622	2.182	0.091
	داخل المجموعات	67.265	236.00	0.285		
	المجموع	69.131	239.00			

يتضح من نتائج الجدول (15) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$) في العوامل الاقتصادية تعزى لمتغير العمر، بينما توجد فروق ذات دلالة إحصائية في كلٍ من العوامل الذاتية والاجتماعية تعزي لمتغير العمر. ولمعرفة بين أي من مستويات متغير العمر توجد هذه الفروق، تم إجراء اختبار المقارنات البعدية لطريقة "أقل فرق معنوي LSD" لمستويات متغير العمر في العوامل الذاتية والعوامل الاجتماعية، والجدولين (16) و (17) يوضحان نتائج هذه المقارنة البعدية:

جدول (16)

نتائج اختبار (LSD) للمقارنة البعدية بين مستويات متغير العمر في العوامل الذاتية

المستويات	18-29	30-35	36-41	42 فأكثر
30-35	0.113			
36-41	*0.002	0.062		
42 فأكثر	*0.000	* 0.002	0.327	

*عند مستوى دلالة$\alpha \leq 0.05$

يتضح من الجدول (16) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل الذاتية بين مستويات متغير العمر، وذلك بين من كانت أعمارهم تتراوح من (29- 18) وبين من كانت أعمارهم تتراوح من (41-36) لصالح المرحلة العمرية من(29-18) كما وجدت فروق بين من كانت أعمارهم تتراوح من (29- 18) وبين من أعمارهم (42) فأكثر لصالح المرحلة من (29- 18) كما وجدت فروق أيضا بين من كانت أعمارهم تتراوح من (35- 30) وبين من كانت أعمارهم (42) فأكثر لصالح المرحلة العمرية من (35- 30).

جدول (17)

نتائج اختبار (LSD) للمقارنة البعدية بين مستويات متغير العمر في العوامل الاجتماعية

المستويات	18-29	30-35	36-41	42 فأكثر
30-35	0.130			
36-41	0.115	0.731		
42 فأكثر	* 0.000	*0.007	*0.044	

* عند مستوى دلالة$\alpha \leq 0.05$

يتضح من الجدول (17) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل الاجتماعية بين مستويات متغير العمر وذلك بين من كانت أعمارهم تتراوح من (29- 18) وبين من كانت أعمارهم من (42) فأكثر لصالح المرحلة العمرية من (29-18) كما وجدت فروق أيضا بين من كانت أعمارهم تتراوح من (35- 30) وبين من كانت أعمارهم من (42) فأكثر لصالح المرحلة العمرية من (35- 30) كما توجد فروق بين من كانت أعمارهم تتراوح بين من كانت أعمارهم تتراوح من (41-36) وبين من كانت أعمارهم من (42) فأكثر لصالح المرحلة العمرية من (41-36).

2- المستوى التعليمي:

للإجابة عن هذا الجزء من السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل الذاتية والاجتماعية والاقتصادية حسب متغير المستوى التعليمي وكانت النتائج كما في الجدول (18):

جدول (18)

المتوسطات الحسابية لمتغير المستوى التعليمي وانحرافاتها المعيارية للعوامل الذاتية والاجتماعية والاقتصادية

المتغير	العوامل	المستويات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المستوى التعليمي	الذاتية	ابتدائي فأقل	78	2.70	0.49
		إعدادي	93	2.65	0.48
		ثانوي فأعلى	69	2.53	0.50
	الاجتماعية	ابتدائي فأقل	78	2.65	0.43
		إعدادي	93	2.64	0.38
		ثانوي فأعلى	69	2.57	0.45
	الاقتصادية	ابتدائي فأقل	78	2.94	0.59
		إعدادي	93	2.82	0.52
		ثانوي فأعلى	69	2.85	0.47

يتضح من الجدول (18) وجود فروق ظاهرة في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بين مستويات العوامل الذاتية والاجتماعية والاقتصادية لمتغير المستوى التعليمي؛ وللتحقق من الدلالة الإحصائية لهذه الفروق تم استخدام تحليل التباين الآحادي والجدول (19) يوضح النتائج التي تم التوصل إليها:

جدول (19)

نتائج تحليل التباين الأحادي (ONE Way Anova) لمعرفة الفروق في العوامل المسهمة في العَوْد للجريمة لدى نزلاء السجن المركزي تبعاً لمستويات متغير المستوى التعليمي

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
العوامل الذاتية	بين المجموعات	1.113	2	0.557	2.286	0.104
	داخل المجموعات	57.708	237	0.243		
	المجموع	58.821	239			
العوامل الاجتماعية	بين المجموعات	0.313	2	0.157	0.876	0.418
	داخل المجموعات	42.360	237	0.179		
	المجموع	42.673	239			
العوامل الاقتصادية	بين المجموعات	0.678	2	0.339	1.173	0.311
	داخل المجموعات	68.454	237	0.289		
	المجموع	69.131	239			

يتضح من الجدول (19) عدم جود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في العوامل الذاتية والاجتماعية والاقتصادية تعزى لمتغير المستوى التعليمي.

3- متغير المهنة:

للإجابة عن هذا الجزء من السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل الذاتية والاجتماعية والاقتصادية لمستويات متغير المهنة، فكانت النتائج كما في الجدول (20):

جدول (20)

المتوسطات الحسابية لمتغير مستويات المهنة وانحرافاتها المعيارية للعوامل الذاتية والاجتماعية والاقتصادية

المتغير	العوامل	المستويات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المهنة قبل الدخول إلى السجن	الذاتية	القطاع العام	31	2.53	0.44
		القطاع الخاص	85	2.64	0.47
		باحث عن عمل	82	2.67	0.43
		أعمال حرة	42	2.62	0.66
	الاجتماعية	القطاع العام	31	2.53	0.38
		القطاع الخاص	85	2.64	0.37
		باحث عن عمل	82	2.64	0.38
		أعمال حرة	42	2.61	0.57
	الاقتصادية	القطاع العام	31	2.78	0.45
		القطاع الخاص	85	2.87	0.53
		باحث عن عمل	82	2.94	0.47
		أعمال حرة	42	2.79	0.69

يتضح من الجدول (20) وجود فروق ظاهرة في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بين مستويات العوامل الذاتية والاجتماعية والاقتصادية، لمتغير المهنة. وللتحقق من الدلالة الإحصائية لهذه الفروق، تم استخدام تحليل التباين الآحادي والجدول (21) يوضح النتائج التي تم التوصل إليها:

جدول (21)

نتائج تحليل التباين الأحادي (ONE Way Anova) لمعرفة الفروق في العوامل المسهمة في العَوْد للجريمة لدى نزلاء السجن المركزي تبعاً لمستويات متغير المهنة

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
العوامل الذاتية	بين المجموعات	0.407	3	0.136	0.548	0.650
	داخل المجموعات	58.415	236	0.248		
	المجموع	58.821	239			
العوامل الاجتماعية	بين المجموعات	0.363	3	0.121	0.675	0.568
	داخل المجموعات	42.310	236	0.179		
	المجموع	42.673	239			
العوامل الاقتصادية	بين المجموعات	0.946	3	0.315	1.092	0.353
	داخل المجموعات	68.185	236	0.289		
	المجموع	69.131	239			

يتضح من جدول (21) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل الذاتية والاجتماعية والاقتصادية تعزى لمتغير المهنة؛ وهذا يدل على أن العوامل المسهمة في العَوْد إلى الجريمة لدى النزلاء لا تختلف باختلاف متغير المهنة.

4- الدخل الشهري:

للإجابة عن هذا الجزء من السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل الذاتية والاجتماعية والاقتصادية حسب متغير الدخل الشهري وكانت النتائج كما في الجدول (22):

جدول (22)

المتوسطات الحسابية لمتغير الدخل الشهري وانحرافاتها المعيارية في العوامل الذاتية والاجتماعية الاقتصادية

المتغير	العوامل	المستويات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الدخل الشهري	الذاتية	أقل من 200 ريال	127	2.69	0.46
		200-300 ريال	51	2.64	0.39
		أكثر من 300 ريال	62	2.51	0.60
	الاجتماعية	أقل من 200 ريال	127	2.64	0.40
		200-300ريال	51	2.64	0.34
		أكثر من 300 ريال	62	2.57	0.51
	الاقتصادية	أقل من 200 ريال	127	2.94	0.48
		200-300ريال	51	2.88	0.49
		أكثر من 300 ريال	62	2.70	0.63

يتضح من الجدول (22) وجود فروق ظاهرة في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بين مستويات العوامل الذاتية والاجتماعية والاقتصادية لمتغير الدخل الشهري. وللتحقق من الدلالة الإحصائية لهذه الفروق، تم استخدام تحليل التباين الأحادي والجدول (23) يوضح النتائج التي تم التوصل إليها:

جدول (23)

نتائج تحليل التباين الأحادي (ONE Way Anova) لمعرفة الفروق في العوامل المسهمة في العَوْد للجريمة لدى نزلاء السجن المركزي تبعاً لمستويات متغير الدخل الشهري

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
العوامل الذاتية	بين المجموعات	1.264	2	0.632	2.603	0.076
	داخل المجموعات	57.557	237	0.243		
	المجموع	58.821	239			
العوامل الاجتماعية	بين المجموعات	0.227	2	0.113	0.634	0.532
	داخل المجموعات	42.446	237	0.179		
	المجموع	42.673	239			
العوامل الاقتصادية	بين المجموعات	2.439	2	1.220	4.334	0.014
	داخل المجموعات	66.692	237	0.281		
	المجموع	69.131	239			

تشير معطيات الجدول (23) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في كل من العوامل الذاتية والاجتماعية تعزى لمتغير الدخل الشهري. بينما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في العوامل والاقتصادية تعزى لمتغير الدخل، ولأجل معرفة أيّ من مستويات متغير الدخل الشهري توجد هذه الفروق تم إجراء اختبار (LSD) لمستويات متغير الدخل الشهري في العوامل الاقتصادية، وكانت النتائج كما في الجدول (24):

جدول (24)

نتائج اختبار (LSD) للمقارنة البعدية بين مستويات متغير الدخل الشهري في العوامل الاقتصادية

المستويات	أقل من 200 ريال	200-300 ريال
200-300ريال	0.443	
أكثر من 300 ريال	*0.004	0.084

*عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$

من خلال جدول (24) يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل الاقتصادية بين مستويات متغير الدخل الشهري وذلك من دخله أقل من 200 ريال وبين من دخله أكثر من 300 لصالح من له دخل أقل من 200 ريال.

5- متغير الحالة الاجتماعية:

للإجابة عن هذا الجزء من السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل الذاتية والاجتماعية والاقتصادية حسب متغير الحالة الاجتماعية، وكانت النتائج كما في الجدول (25):

جدول (25)

المتوسطات الحسابية لمتغير الحالة الاجتماعية وانحرافاتها المعيارية في العوامل الذاتية والاجتماعية والاقتصادية

المتغير	العوامل	المستويات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الحالة الاجتماعية	الذاتية	أعزب	153	2.73	0.45
		متزوج	58	2.48	0.58
	الاجتماعية	أعزب	153	2.66	0.36
		متزوج	58	2.60	0.56
	الاقتصادية	أعزب	153	2.94	0.48
		متزوج	58	2.75	0.62

يتضح من الجدول (25) وجود فروق ظاهرة في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بين مستويات العوامل الذاتية والاجتماعية والاقتصادية لمتغير الحالة الاجتماعية، وللتحقق من الدلالة الإحصائية لهذه الفروق تم استخدام اختبار ت (T-test) والجدول (26) يوضح النتائج التي تم التوصل إليها:

جدول (26)

نتائج اختبار ت (T-test) للمقارنة بين متوسطات أفراد العينة في العوامل المسهمة في العَوْد للجريمة لدى نزلاء السجن المركزي تبعاً لمستويات متغير الحالة الاجتماعية

المتغير	المستويات	درجات الحرية	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
العوامل الذاتية	أعزب المتزوج	209	3.274	** 0.001
العوامل الاجتماعية	أعزب المتزوج		0.951	0.343
العوامل الاقتصادية	أعزب المتزوج		2.334	** 0.021

* دال عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.01$

يتضح من الجدول (26) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.01$) بين متسويات العوامل الاجتماعية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، بينما توجد فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل الذاتية والاقتصادية بين مستويات متغير الحالة الاجتماعية، وكانت هذه الفروق بين الأعزب والمتزوج، لصالح الأعزب في كلا الحالتين.

6- ملكية السكن:

للإجابة عن هذا الجزء من السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل الذاتية والاجتماعية والاقتصادية حسب متغير ملكية السكن وكانت النتائج كما في الجدول (27):

جدول (27)

المتوسطات الحسابية لمتغير ملكية السكن وانحرافاتها المعيارية في العوامل الذاتية والاجتماعية والاقتصادية

المتغير	العوامل	المستويات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
ملكية السكن	الذاتية	ملك	74	2.56	0.49
		مستأجر	45	2.46	0.45
		مع الأهل	120	2.74	0.49
	الاجتماعية	ملك	74	2.57	0.45
		مستأجر	45	2.60	0.41
		مع الأهل	120	2.67	0.40
	الاقتصادية	ملك	74	2.73	0.53
		مستأجر	45	2.94	0.47
		مع الأهل	120	2.93	0.54

يتضح من الجدول (27) أن هناك فروقاً ظاهرة في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، بين مستويات العوامل الذاتية والاجتماعية والاقتصادية لمتغير ملكية السكن. وللتحقق من الدلالة الإحصائية لهذه الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي والجدول (28) يوضح النتائج التي تم التوصل إليها:

جدول (28)

نتائج تحليل التباين الأحادي (ONE Way Anova) لمعرفة الفروق في العوامل المسهمة في العَوْد للجريمة لدى نزلاء السجن المركزي تبعاً لمستويات متغير ملكية السكن

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
العوامل الذاتية	بين المجموعات	2.532	2	1.266	5.330	0.005
	داخل المجموعات	56.290	237	0.238		
	المجموع	58.821	239			
العوامل الاجتماعية	بين المجموعات	0.496	2	0.248	1.395	0.250
	داخل المجموعات	42.176	237	0.178		
	المجموع	42.673	239			
العوامل الاقتصادية	بين المجموعات	1.998	2	0.999	3.527	0.031
	داخل المجموعات	67.133	237	0.283		
	المجموع	69.131	239			

تشير معطيات الجدول (28) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) في العوامل والاجتماعية تعزى لمتغير ملكية السكن. بينما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في العوامل الذاتية والاقتصادية تعزى لمتغير ملكية السكن؛ ولأجل معرفة أيّ من المستويات متغير ملكية السكن توجد هذه الفروق تم القيام بالآتي:

أ- إجراء اختبار (LSD) لمستويات متغير ملكية السكن في العوامل الذاتية، وكانت النتائج كما في الجدول (29):

جدول (29)

نتائج اختبار (LSD) للمقارنة البعدية بين مستويات متغير ملكية السكن في العوامل الذاتية

المستويات	ملك	مستأجر
مستأجر	0.466	
مع الأهل	0.016	*0.005

* دال عند مستوى دلالة α ≤0.05

يتضح من خلال الجدول (29) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل الذاتية بين مستويات متغير ملكية السكن وكانت هذه الفروق بين من يمتلك سكن وبين كل من يسكن مع أهله والمستأجر لصالح الذي يسكن مع أهله في كلا الحالتين.

ب- إجراء اختبار (LSD) لمستويات متغير ملكية السكن في العوامل الاقتصادية وكانت النتائج كما في الجدول (30):

جدول (30)

نتائج اختبار (LSD) للمقارنة البعدية بين مستويات متغير ملكية السكن في العوامل الاقتصادية

المستويات	ملك	مستأجر
مستأجر	*0.044	
مع الأهل	*0.014	0.929

* دال عند مستوى دلالة α ≤0.05

يتضح من خلال الجدول (30) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل الاقتصادية بين مستويات متغير ملكية السكن وذلك بين من يمتلك سكن والمستأجر ولصالح المستأجر، كما توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين من يمتلك سكن وبين من يسكن مع أهله لصالح الذي يسكن مع أهله.

7- نوع الجريمة الحالية:

للإجابة عن هذا الجزء من السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل الذاتية والاجتماعية والاقتصادية حسب متغير نوع الجريمة الحالية وكانت النتائج كما في الجدول (31):

جدول (31)

المتوسطات الحسابية لمتغير نوع الجريمة الحالية وانحرافاتها المعيارية في العوامل الذاتية والاجتماعية والاقتصادية

المتغير	العوامل	المستويات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
نوع الجريمة الحالية	الذاتية	مخدرات	125	2.63	0.47
		سرقة	69	2.76	0.47
		جرائم أخرى	46	2.48	0.57
	الاجتماعية	مخدرات	125	2.67	0.40
		سرقة	69	2.69	0.39
		جرائم أخرى	46	2.42	0.46
	الاقتصادية	مخدرات	125	2.85	0.48
		سرقة	69	3.04	0.46
		جرائم أخرى	46	2.66	0.69

يتضح من الجدول (31) وجود فروق ظاهرة في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بين مستويات العوامل الذاتية والاجتماعية والاقتصادية لمتغير نوع الجريمة الحالية. وللتحقق من الدلالة الإحصائية لهذه الفروق تم استخدام تحليل التباين الآحادي والجدول (32) يوضح النتائج التي تم التوصل إليها:

جدول (32)

نتائج تحليل التباين الأحادي (ONE Way Anova) لمعرفة الفروق في العوامل المسهمة في العَوْد للجريمة لدى نزلاء السجن المركزي تبعا لمستويات متغير نوع الجريمة الحالية

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
العوامل الذاتية	بين المجموعات	2.136	2	1.068	4.465	0.012
	داخل المجموعات	56.686	237	0.239		
	المجموع	58.821	239			
العوامل الاجتماعية	بين المجموعات	2.364	2	1.182	6.951	0.001
	داخل المجموعات	40.308	237	0.170		
	المجموع	42.673	239			
العوامل الاقتصادية	بين المجموعات	4.036	2	2.018	7.348	0.001
	داخل المجموعات	65.095	237	0.275		
	المجموع	69.131	239			

يبين الجدول (32) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة مستوى دلالة ($0.05\geq \alpha$) في العوامل الذاتية والاجتماعية والاقتصادية تعزى لمتغير نوع الجريمة الحالية؛ ولأجل معرفة أي من مستويات متغير نوع الجريمة الحالية توجد هذه الفروق تم إجراء اختبار (LSD) لمستويات متغير نوع الجريمة للعوامل الذاتية والاجتماعية والاقتصادية فكانت النتائج مبينة في الجداول (33) و (34) و (35):

جدول (33)

نتائج اختبار (LSD) للمقارنة البعدية بين مستويات متغير نوع الجريمة الحالية في العوامل الذاتية

المستويات	مخدرات	سرقة
سرقة	0.085	
جرائم أخرى	0.076	*0.003

* دال عند مستوى دلالة $0.05\geq \alpha$

يتضح من خلال الجدول (33) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل الذاتيـــة بـــين مستويات متغير نوع الجريمة الحالية، وذلك بين جريمة السرقة والجرائم الأخرى التـــي تتضـــمن الجرائم الآتية (السكر، الاحتيال، السلب، الجرائم الأخلاقية، القتل، الإعتـــداء، التخريـــب، إســـاءة الامانة) ولصالح جريمة السرقة.

جدول (34)

نتائج اختبار (LSD) للمقارنة البعدية بين مستويات متغير نوع الجريمة الحالية في العوامل الاجتماعية

المستويات	مخدرات	سرقة
سرقة	0.700	
جرائم أخرى	*0.001	*0.001

* دال عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$

يتضح من الجدول (34) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل الاجتماعيـــة بـــين مستويات متغير نوع الجريمة الحالية بين جريمة المخدرات والجرائم الأخـــرى، لصـــالح جريمـــة المخدرات، كما توجد فروق بين جريمة السرقة والجرائم الأخرى وذلك لصالح جريمة السرقة.

جدول (35)

نتائج اختبار (LSD) للمقارنة البعدية بين مستويات متغير نوع الجريمة الحالية في العوامل الاقتصادية

المستويات	مخدرات	سرقة
سرقة	*0.017	
جرائم أخرى	*0.038	*0.000

* دال عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.01$

يتضح من الجدول (35) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل الاقتصـــادية بـــين مستويات متغير نوع الجريمة الحالية بين جريمة المخدرات وجريمة السرقة، وبين جريمة الســـرقة والجرائم الأخرى لصالح جريمة السرقة في كلا الحالتين؛ كما توجد فروق أيضـــاً بـــين جريمـــة المخدرات والجرائم الأخرى لصالح جريمة المخدرات.

8- عدد مرات دخول السجن:

للإجابة عن هذا الجزء من السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل الذاتية والاجتماعية والاقتصادية حسب متغير عدد مرات دخول السجن وكانت النتائج كما في الجدول (36):

جدول (36)

المتوسطات الحسابية لمتغير عدد مرات دخول السجن وانحرافاتها المعيارية في العوامل الذاتية والاجتماعية والاقتصادية

المتغير	العوامل	المستويات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
عدد مرات دخول السجن	الذاتية	مرتان	106	2.62	0.52
		ثلاث مرات	49	2.58	0.48
		أربع مرات	38	2.72	0.41
		خمس فأكثر	47	2.66	0.50
	الاجتماعية	مرتان	106	2.60	0.42
		ثلاث مرات	49	2.58	0.38
		أربع مرات	38	2.66	0.38
		خمس فأكثر	47	2.69	0.48
	الاقتصادية	مرتان	106	2.85	0.54
		ثلاث مرات	49	2.78	0.49
		أربع مرات	38	2.95	0.43
		خمس فأكثر	47	2.93	0.61

يتضح من الجدول (36) وجود فروق ظاهرة في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بين مستويات العوامل الذاتية والاجتماعية والاقتصادية لمتغير عدد مرات دخول السجن. وللتحقق من الدلالة الإحصائية لهذه الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي والجدول (37) يوضح النتائج التي تم التوصل إليها:

جدول (37)

نتائج تحليل التباين الأحادي (ONE Way Anova) لمعرفة الفروق في العوامل المسهمة في العَوْد للجريمة لدى نزلاء السجن المركزي تبعاً لمستويات متغير عدد مرات دخول السجن

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
العوامل الذاتية	بين المجموعات	0.532	3	0.177	0.718	0.542
	داخل المجموعات	58.289	236	0.247		
	المجموع	58.821	239			
العوامل الاجتماعية	بين المجموعات	0.411	3	0.137	0.765	0.514
	داخل المجموعات	42.262	236	0.179		
	المجموع	42.673	239			
العوامل الاقتصادية	بين المجموعات	0.809	3	0.270	0.932	0.426
	داخل المجموعات	68.322	236	0.289		
	المجموع	69.131	239			

يتضح من الجدول (37) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل الذاتية والاجتماعية والاقتصادية تعزى لمتغير عدد مرات دخول السجن وهذا يعني أن العوامل المسهمة في العَوْد إلى الجريمة لا تختلف باختلاف عدد مرات دخول السجن لدى نزلاء السجن المركزي.

9- مدة الإفراج إلى العَوْد للسجن:

للإجابة عن هذا الجزء من السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل الذاتية والاجتماعية والاقتصادية حسب متغير مدة الإفراج إلى العَوْد للسجن، وكانت النتائج كما في الجدول (38):

جدول (38)

المتوسطات الحسابية لمتغير مدة الإفراج إلى العَوْد للسجن وانحرافاتها المعيارية في العوامل الذاتية والاجتماعية والاقتصادية

المتغير	العوامل	المستويات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مدة لإفراج إلى العَوْد للسجن	الذاتية	أقل من سنة	107	2.75	0.50
		من سنةإلى سنتين	72	2.58	0.46
		ثلاث سنوات فأكثر	61	2.51	0.50
	الاجتماعية	أقل من سنة	107	2.69	0.41
		من سنة إلى سنتين	72	2.56	0.42
		ثلاث سنوات فأكثر	61	2.57	0.40
	الاقتصادية	أقل من سنة	107	2.91	0.52
		من سنةإلى سنتين	72	2.84	0.51
		ثلاث سنوات فأكثر	61	2.83	0.52

يتضح من الجدول (38) وجود فروق ظاهرة في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بين مستويات العوامل الذاتية والاجتماعية والاقتصادية لمتغير مدة الإفراج إلى العَوْد للسجن. وللتحقق من الدلالة الإحصائية لهذه الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي والجدول (39) يوضح النتائج التي تم إليها:

جدول (39)

نتائج تحليل التباين الأحادي (ONE Way Anova) لمعرفة الفروق في العوامل المسهمة في العَوْد للجريمة لدى نزلاء السجن المركزي تبعاً لمستويات متغير مدة الإفراج إلى العَوْد إلى السجن

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
العوامل الذاتية	بين المجموعات	2.620	2	1.310	5.523	0.005
	داخل المجموعات	56.202	237	0.237		
	المجموع	58.821	239			
العوامل الاجتماعية	بين المجموعات	0.952	2	0.476	2.704	0.069
	داخل المجموعات	41.721	237	0.176		
	المجموع	42.673	239			
العوامل الاقتصادية	بين المجموعات	.371	2	0.186	0.640	0.528
	داخل المجموعات	68.760	237	0.290		
	المجموع	69.131	239			

يتضح من خلال الجدول (39) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل الاجتماعية والاقتصادية تعزى لمتغير مدة الإفراج؛ في حين توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في العوامل الذاتية تعزى لمتغير مدة الإفراج؛ ولأجل معرفة بين أي من مستويات متغير مدة الإفراج إلى العَوْد إلى السجن توجد هذه الفروق، في العوامل الذاتية، تمّ إجراء اختبار للمقارنات البعدية لطريقة "أقل فرق معنوي LSD" لمستويات لمتغير مدة الإفراج إلى العَوْد إلى السجن كما في الجدول (40):

جدول (40)

نتائج اختبار (LSD) للمقارنة البعدية بين مستويات متغير مدة الإفراج إلى العَوْد إلى السجن في العوامل الذاتية

المستويات	أقل من سنة	من سنة إلى سنتين
من سنة إلى سنتين	0.025*	
ثلاث سنوات فأكثر	0.002*	0.374

* دال عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$

يتضح من الجدول (40) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل الذاتية بين مستويات متغير مدة الإفراج إلى العَوْد إلى السجن وذلك بين المدة أقل من سنة وبين المدة من سنة إلى سنتين وبين المدة من ثلاث سنوات فأكثر لصالح المدة أقل من سنة في كلا الحالتين.

10- نوع الجريمة السابقة:

للإجابة عن هذا الجزء من السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل الذاتية والاجتماعية والاقتصادية حسب متغير نوع الجريمة السابقة وكانت النتائج كما في الجدول (41):

جدول (41)

المتوسطات الحسابية لمتغير نوع الجريمة السابقة وانحرافاتها المعيارية في العوامل الذاتية والاجتماعية والاقتصادية

المتغير	العوامل	المستويات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
نوع الجريمة السابقة	الذاتية	مخدرات	123	2.66	0.47
		سرقة	66	2.73	0.47
		جرائم أخرى	51	2.47	0.53
	الاجتماعية	مخدرات	123	2.67	0.40
		سرقة	66	2.64	0.39
		جرائم أخرى	51	2.49	0.48
	الاقتصادية	مخدرات	123	2.85	0.50
		سرقة	66	3.00	0.45
		جرائم أخرى	51	2.73	0.67

يتضح من الجدول (41) وجود فروق ظاهرة في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بين مستويات العوامل الذاتية والاجتماعية والاقتصادية لمتغير نوع الجريمة السابقة. وللتحقق من الدلالة الإحصائية لهذه الفروق تم استخدام تحليل التباين الأحادي والجدول (42) يوضح النتائج التي تم إليها:

جدول (42)

نتائج تحليل التباين الأحادي (ONE Way Anova) لمعرفة الفروق في العوامل المسهمة في العَوْد للجريمة لدى نزلاء السجن المركزي تبعاً لمستويات متغير نوع الجريمة السابقة

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
العوامل الذاتية	بين المجموعات	2.089	2	1.045	4.364	0.014
	داخل المجموعات	56.732	237	0.239		
	المجموع	58.821	239			
العوامل الاجتماعية	بين المجموعات	1.202	2	0.601	3.435	0.034
	داخل المجموعات	41.471	237	0.175		
	المجموع	42.673	239			
العوامل الاقتصادية	بين المجموعات	1.996	2	0.998	3.524	0.031
	داخل المجموعات	67.135	237	0.283		
	المجموع	69.131	239			

تشير معطيات الجدول (42) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في العوامل الذاتية والاجتماعية والاقتصادية تعزى لمتغير نوع الجريمة السابقة؛ ولأجل معرفة أي من مستويات متغير نوع الجريمة السابقة توجد هذه الفروق قام الباحث بالآتي:

أ- إجراء اختبار (LSD) لمستويات متغير نوع الجريمة للعوامل الذاتية فكانت النتائج موضحة في الجداول (43):

جدول (43)

نتائج اختبار (LSD) للمقارنة البعدية بين مستويات متغير نوع الجريمة السابقة في العوامل الذاتية

المستويات	مخدرات	سرقة
سرقة	0.344	
جرائم أخرى	*0.020	*0.004

* دال عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$

يتضح من خلال جدول (43) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل الذاتية بين مستويات متغير الجريمة السابقة وذلك بين المخدرات والجرائم الأخرى وهي (قتل، مشاجرة، إعتداء على رجال الأمن، سطومسلح، إهانة كرامة، مخالفة قواعدالمرور) لصالح جريمة المخدرات؛ كما وجدت فروق بين جريمة السرقة والجرائم الأخرى لصالح جريمة السرقة.

أ- إجراء اختبار (LSD) لمستويات متغير نوع الجريمة السابقة للعوامل الاجتماعية فكانت النتائج كما في الجداول (44):

جدول (44)

نتائج اختبار (LSD) للمقارنة البعدية بين مستويات متغير نوع الجريمة السابقة في العوامل الاجتماعية

المستويات	مخدرات	سرقة
سرقة	0.629	
جرائم أخرى	*0.010	0.056

* دال عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$

يتضح من جدول (44) وجود فروق ذات دلالة إحصائية دلالة إحصـــائية فـــي العوامـــل الاجتماعية بين مستويات متغير الجريمة السابقة وذلك بين المخدرات والجرائم الأخرى؛ ولصـــالح جريمة المخدرات.

ب- إجراء اختبار للمقارنات البعدية لطريقة "أقل فرق معنوي LSD" لمســـتويات متغيـــر نـــوع الجريمة السابقة في العوامل الاقتصادية وكانت النتائج كما في الجدول (45):

جدول (45)

نتائج اختبار (LSD) للمقارنة البعدية بين مستويات متغير نوع الجريمة السابقة في العوامل الاقتصادية

المستويات	مخدرات	سرقة
سرقة	0.086	
جرائم أخرى	0.176	*0.009

* دال عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$

يتضح من جدول (45) وجود فروق ذات دلالة إحصائية دلالة إحصـــائية فـــي العوامـــل الاقتصادية بين مستويات متغير الجريمة السابقة وذلك بين جريمة لسرقة والجرائم الأخرى لصالح جريمة السرقة.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج

الفصل الخامس

مناقشة نتائج الدراسة

هدفت الدراسة الحالية إلى تقصي العوامل المسهمة في العَوْد إلى الجريمة لدى نزلاء السجن المركزي في سلطنة عمان في ضوء بعض المتغيرات، وفيما يلي مناقشة للنتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة والتوصيات والمقترحات التي انبثقت عنها من خلال الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولاً: مناقشة نتائج الدراسة:

1- مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما أهم العوامل المسهمة في العَوْد للجريمة لدى نزلاء السجن المركزي في سلطنة عمان ؟

أظهرت نتائج هذه الدراسة أن العوامل الاقتصادية من أهم العوامل المسهمة في العَوْد إلى الجريمة لدى نزلاء السجن المركزي؛ حيث جاءت في المرتبة الأولى؛ ثم يليها على الترتيب العوامل الذاتية والاجتماعية حيث كانت متقاربة في درجة مساهمتهما في العَوْد للجريمة والشكل (1) يوضح ذلك.

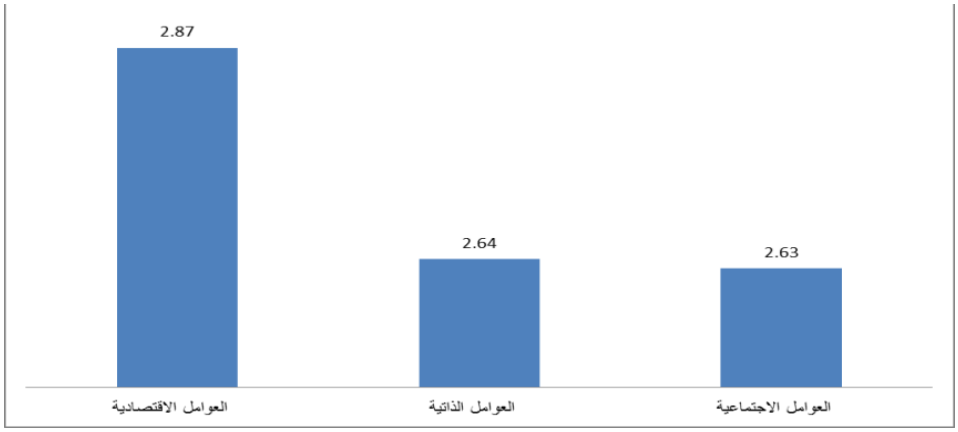

الشكل (1)

مقارنة متوسطات العوامل الذاتية والاجتماعية والاقتصادية

1- العوامل الاقتصادية:

أظهرت النتائج أن من أهم هذه العوامل وفقاً لتقديرات استجابات أفراد عينة الدراسة لدرجة مساهمتها في العَوْد للجريمة؛ تمثلت في طول المدة الزمنية لصرف شهادة رد اعتبار من الجهات المختصة، وعدم الحصول على وظيفة، وغلاء المعيشة والأسعار، ورفض أرباب العمل تشغيل أصحاب السوابق الجرمية وقلة الدخل، وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة كدراسة عبدالسلام (1989) التي بينت أن من أسباب العَوْد إلى الجريمة عدم الحصول على وظيفة ودراسة الدوسري (1996) التي أظهرت أن المشكلات الاقتصادية من العوامل المساهمة التي أدت بهن إلى العَوْد للجريمة بنسبة (23%) ودراسة السبيعي (1997) التي أشارت إلى أن العامل الاقتصادي له دور في العَوْد إلى الجريمة إذا اقترن بالدخل المنخفض والمستوى التعليمي المتدني؛ كما اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة الغامدي (1998) التي كشفت إلى أن سوء الحالة الاقتصادية له علاقة بالعَوْد لتعاطي المخدرات، واتفقت أيضا نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة حمدان (2001) التي أظهرت إلى وجود علاقة بين الأوضاع الاقتصادية المتدنية وبين عدد مرات العَوْد للجريمة، كما اتفقت أيضا مع دراسة الشبرمي (2010) التي أوضحت أن من أهم العوامل المؤدية إلى العَوْد للجريمة هي عدم حصول المفرج عنه على عمل، وكما اتفقت أيضا مع دراسة (Muntingh&Gould,2010) التي كشفت إلى أن انخفاض الوضع الاقتصادي والاجتماعي من أهم العوامل التي تساهم في العَوْد للجريمة واتفقت أيضا مع دراسة (Monnery,2013) حيث كشفت نتائجها أن العاطلين عن العمل هم أكثر عوداً إلى الجريمة. واختلفت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة القفاري (2000) التي بينت عدم وجود علاقة بين الخصائص الاقتصادية و العَوْد إلى الجريمة، ودراسة السرحان (2004) التي أوضحت إلى أن العامل الاقتصادي عند عينة الدراسة ليس العامل الرئيس في العَوْد للجريمة.

ويفسر الباحث اتفاق نتائج هذه الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة من حيث سيطرت القيم المادية على الناس، وكثرة متطلبات الحياة مما قد يعجز الشخص عن توفيرها بالطرق المشروعة فيلجأ إلى السلوك الإجرامي كالسرقة والاحتيال والرشوة، ليوفر لنفسه ما يحتاجه من مستلزمات الحياة، أما من حيث اختلاف نتائج هذه الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة فيرجع إلى التماسك والتضامن الاجتماعي بين أفراد المجتمع.

وفيما يتعلق بالعامل المشار إليه في مضمون الفقرة (3) "**صعوبة الحصول على وظيفة بعد خروجي من السجن**" فيمكن تفسير هذه النتيجة من حيث أن العمل يؤثر تأثيرا كبيرا على حياة الإنسان إيجاباً وسلباً إذ يشغل معظم وقته في العمل؛ ويعود إلى المنزل وهو منهك بأعباء العمل مما قد يحميه من الإقدام على الجريمة إضافة إلى أن العمل يحدد المركزي الاقتصادي للشخص فهو مصدر الدخل لأسرته ولإشباع حاجاته الأساسية، كما يعزز العمل لدى الفرد المكانة الاجتماعية ويتيح له قدرا من الثقة بالنفس والاستقرار النفسي والمادي ويمكنه من التخطيط لأموره المستقبلية لضمان حياته والقيام بأدواره ومسؤولياته الاجتماعية ضمن الأسرة والمجتمع مما ينعكس بدوره إيجابياً على سلوكه وتصرفاته وقد أوضحت نتائج دراسة (Heaney,2012) إلى أن توفير الوظيفة للعائدين والدعم العملي والعاطفي يساهم في عدم العود إلى ارتكاب الجريمة. أمّا عندما يفقد الشخص عمله بسبب الجرم الذي ارتكبه سيترك ضرراً كبيراً على أسرته التي يعولها مما قد يؤدي إلى نشوء المشاكل الاسرية التي ينتج عنها الطلاق أو التفكك الأسري وهذا بدوره يؤثر على أفراد الأسرة ولاسيما الأحداث مما قد يدفعهم إلى الانحراف؛ كما أن توقف الشخص عن العمل قد يدفعه إلى ارتكاب جرائم الاعتداء على الأموال ولاسيما السرقة لإشباع حاجاته وحاجات أسرته الضرورية إضافة إلى شعور الفرد بأنه عالة على المجتمع وبالتالي قد تسوء حالته النفسية وينتابه القلق والاكتئاب واليأس نظراً لكونه شاب في مقتبل العمر ويمتلك طاقات حيوية ولديه آمال

وطموحات يريد تحقيقها فإن لم توجه تلك الطاقات في العمل المفيد أدت بالشخص إلـــى ارتكـــاب السلوكيات غير سوية.

وقد يرجع السبب في صعوبة الحصول على الوظيفة في القطاع الحكومي والقطاع الخاص إلى الشروط المطلوبة لتعيين المحكوم عليه بجرم سابق في وظيفة ومن ضمنها الحصول على شهادة رد اعتبار للجاني حيث تصدر حيث حسب ما جاء في المادة (69) من قانون الجزاء العماني "إذا انقضى على تنفيذ العقوبة الإرهابية سبع سنوات كاملة وعلى تنفيذ العقوبة التأديبية ثلاث سنوات كاملة" (ص. 32، 1974).

أما العامل المشار إليه في مضمون الفقرة (52) "**ارتفاع تكاليف المعيشة والأسعار**" وقد يؤدي غلاء الاسعار إلى الاستدانة لتوفر ما تحتاجه الأسرة من سبل المعيشة، فيصبح الفرد غير قادر على سداد ما عليه من إلتزامات مادية.

وفيما يتعلق بمناقشة العامل المشار إليه في مضمون الفقرة (17) رفض أرباب العمل تشغيل أصحاب السوابق الجرمية فيرجع ذلك إلى فقدان الثقة بالنزيل المفرج عنه بحيث لا يقبل في عمل ولا يشارك في مشروع.

2- العوامل الذاتية:

أظهرت النتائج أن من أهم هذه العوامل وفقاً لتقديرات استجابات أفراد عينة الدراسة لدرجة مساهمتها في العَوْد للجريمة والتي تمثلت في "**الشعور بالقلق من المستقبل**" ويمكن تفســير هــذه النتيجة بسبب العوامل التي تؤثر على الشخص كأعباء المعيشة وقلة الدخل وصعوبة الحصول على وظيفة وغلاء الأسعار والتغيرات المستمرة التي يتميز بها هذا العصــر، ممــا يــؤدي بــه إلــى الضغوطات النفسية وعدم قدرته على التكيف مع واقع الحياة، فيضطر إلى تأمين مستقبله بــالطرق غير المشروعة كالسرقة والاحتيال والاعتداء على الآخرين، وكثيرا ما يؤدي القلق إلــى مخــاطر

وممارسات خاطئة كالانتحار وتعاطي المخدرات وسرعة الانفعال والشعور باللامعنى في الحياة كما يمكن تفسير ذلك في ضوء النظرية التحليلة وذلك عندما يشعر الفرد بأن هناك خطرا يهدده في محيطه الخارجي فإذا لم يتخذ التدابير المناسبة لمواجهته فان القلق قد يؤثر عليه وفيما يتعلق بمناقشة العامل الثاني "**ضعف الوازع الديني كان سبباً لعودتي إلى الجريمة**" ويفسر ذلك من أن الوازع الديني هو المحرك للنفس الانسانية، يحميها من الانحراف ويدفعها إلى فعل الخير واجتناب الشر فهو صمّام الأمان من الوقوع في الجرائم، وعندما يضعف الوازع الديني لدى الشخص فإن مقاومته للشهوات تضعف؛ ويصبح من السهل وقوعه في المعاصي وقد بين الله تبارك وتعالى الفوز والفلاح لمن زكى نفسه وطهرها من دنس المعاصي والآثام يقول الله تعالى﴿ قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩ وَقَدۡ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ۝١٠ ﴾[1] وهذا ما عززته دراسة الحربي (2010) من دور برنامج حفظ القرآن في تقوية الوازع الديني والحد من العَوْد إلى الجريمة وأما مايتعلق بمناقشة العامل الثالث والخامس "**الإدمان على المسكرات والمخدرات**" اتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة ماي وشارما وستوارت (May,Sharma&Stewart,2008) من أن شرب الكحول وتعاطي المخدرات من العوامل المؤثرة سلبيا على المجرم وتساهم في عودته إلى الجريمة مرة أخرى؛ كما اتفقت أيضا مع دراسة (Boduszek, Belsher, Dhingra & Ioannou,2013) من أن شرب الكحول من العوامل المسهمة في العَوْد إلى الجريمة ويفسر الباحث هذه النتيجة من حيث إن تعاطي المسكرات والمخدرات لها تأثير على حياة الإنسان من جميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والنفسية؛ وقد بين الله تبارك وتعالى في كتابه أضرار الخمر بأنها رجس من عمل الشيطان وسبب في إيقاع العداوة والبغضاء بين المسلمين كما أنه تصد عن ذكر الله والصلاة يقول الله تعالى﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡخَمۡرُ وَٱلۡمَيۡسِرُ وَٱلۡأَنصَابُ وَٱلۡأَزۡلَٰمُ رِجۡسٞ مِّنۡ عَمَلِ ٱلشَّيۡطَٰنِ فَٱجۡتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ۝٩٠ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَن يُوقِعَ بَيۡنَكُمُ ٱلۡعَدَٰوَةَ وَٱلۡبَغۡضَآءَ فِي ٱلۡخَمۡرِ وَٱلۡمَيۡسِرِ وَيَصُدَّكُمۡ عَن ذِكۡرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِۖ فَهَلۡ أَنتُم مُّنتَهُونَ ۝٩١ ﴾[2]

---

[1] سورة الشمس، الآيتين 9،10.

[2] سورة المائدة الآيتين 90، 91.

وتتمثل أضرار المسكرات والمخدرات من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والنفسية من حيث إن الإدمان يؤدي إلى التفكك الاسري بحيث تكثر الخلافات الأسرية والطلاق وتشرد الابناء وينعدم الشعور بالمسؤولية تجاه الأسرة والمجتمع؛ إضافة إلى تدني قدرة الإنسان على العمل وتناقص كفاءته الإنتاجية وكثرة الديون بسبب ما ينفقه لشراء الخمر والمخدر كما يؤثر تعاطي المخدرات على الوضع الاقتصادي للبلاد بسبب كثرة التهريب وضياع الأموال بدون فائدة وتضاعف أعداد الفقراء؛ وإلى ما يتعرض له المدمن من الأمراض النفسية كالقلق والإكتئاب وتقلب المزاج.

أما العاملان "**الشعور بالتوتر والضيق معظم الوقت**" "**والشعور بأنه غير مقبول من الآخرين**" وتفسر هذه النتيجة من حيث أن شعور النزيل بأنه غير مقبول من الآخرين وأن الناس يكرهونه يؤدي به إلى عدم إشباع حاجتين من الحاجات النفسية وهما الحاجة إلى التقدير والاحترام والحاجة إلى الانتماء، ولاشك أن إشباع النزيل لهاتين الحاجتين يؤدي به إلى الاستقرار النفسي والاتزان الإنفعالي؛ والشعور بالطمأنينة والصفاء مما يدفعه ذلك إلى التمسك بأسرته ومجتمعه وإلى احترام القوانين والأنظمة والالتزام بالقيم والمبادي الاسلامية؛ بينما يؤدي عدم إشباع هاتين الحاجتين إلى الشعور بالقلق والضيق والتوتر فيحاول الهروب من الحي الذي يقطن فيه إلى مكان آخر لكي يجد متنفسا من الألم الذي يعانيه والإحباط الذي يسيطر عليه وهو ما يسمى بالتنفس الانفعالي وغالبا ما يكون أصدقاء السوء هم الذين يلجأ إليهم لإشباع حاجاته النفسية والاجتماعية؛ كما تنسجم هذه النتيجة مع نظرية الحاجات لماسلو والتي تعتبر الأمن والاستقرار والحب والانتماء من الحاجات الأساسية لدى الشخص مما يؤدي عدم إشباعها إلى الشعور بالحرمان والقلق.

3-العوامل الاجتماعية:

أظهرت النتائج أن من أهم هذه العوامل وفق استجابات أفراد العينة للفقرات هي عدم توفر دار لرعاية النزلاء بعد الإفراج عنهم وضعف برامج التأهيل والإصلاح وسوء استغلال وقت الفراغ وتأثير رفقاء السوء ونظرة المجتمع السلبية للمفرج عنهم وضعف البرامج الوقائية في المجتمع والتوعية من مخاطر الجريمة من قبل مؤسسات المجتمع المختلفة

وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة كدراسة (التويجري،2011؛ Chang,2011، الرويلي، 2008؛ عسيري،2011؛ العتيبي، 2003؛ المعمري، 2002؛ المالكي، 2004؛ الوهيبي، 2011؛ هياجنة، 1993)

وفيما يتعلق بمناقشة العامل المشار إليه في مضمون الفقرة (10) **عدم توفر دار لرعاية النزلاء بعد الإفراج عنهم** تعتبر الرعاية اللاحقة مجموعة من الجهود العلمية والعملية تقوم بها أجهزة متخصصة حكومية وتطوعية، بحيث تتضافر تلك الجهود لتوفير الرعاية للنزلاء وأسرهم خلال فترة العقوبة وبعد الإفراج؛ بهدف تحقيق التكيف الاجتماعي والتوافق النفسي للمفرج عنه مع المجتمع وكذلك تقبل المجتمع له بعد الإفراج عنه لكي يصبح فردا منتجا سويا بحيث لا تدفعه الصعوبات التي قد تواجهه بعد الإفراج إلى العَوْد إلى ارتكاب الجريمة.

كما أن أخطر فترة تواجهه النزيل هي بعد الإفراج عنه فلا تزال تجربة السجن ماثله أمامه فإذا وجد الرعاية والمساعدة التي تأخذ بيده وتضمن له سبل العيش الشريف استجاب لها، أما إذا وجد المجتمع يلاحقه ويطارده بجرمه الذي قضى عقوبته فلا يكون أمامه إلا رفقاء السوء وطريق الجريمة سبيلاً إلى ضمان لقمة العيش؛ وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة هياجنة (1993) التي كشفت أن من ضمن العوامل الاجتماعية المساهمة في العَوْد إلى الجنوح عدم توفر قسم للرعاية اللاحقة.

أما العامل المشار إليه في مضمون الفقرة (5) "**ضعف برامج التأهيل والإصلاح داخل السجن**" ويرجع ذلك إلى قلة عدد الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين والوعاظ مقارنة بأعداد النزلاء، وقد اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة كدراسة غانم (1999) حيث أظهرت نتائجها أن الأساليب الاصلاحية لا تؤدي دورها في تأهيل وتعديل سلوك النزيل، ودراسة العمري (2002) التي كشفت أن من بين العوامل الاجتماعية المؤدية إلى العَوْد للجريمة ضعف التأهيل والإصلاح ودراسة السبيعي (2006) التي كشفت عن وجود مشكلات تواجه الرعاية في الحد من العَوْد لتعاطي المخدرات ومن ضمنها قلة الكفاءات المتخصصة في العلاج الطبي والنفسي.

أما العامل المشار إليه في مضمون الفقرة (4) "**سوء استغلال وقت الفراغ**" تهدف المؤسسات الترويحية إلى شغل أوقات الشباب بما يعود عليهم بالنفع وذلك من خلال الأنشطة المتكاملة ذات الطابع الثقافي والاجتماعي والرياضي؛ وفي حالة عدم قيام هذه المؤسسات بدورها فإن المفرج عنه قد يجد متسع من الوقت لا يحسن استغلاله واستثماره بما يحقق له الفائدة المرجوة مما يجعله يشعر بالضيق والملل فيسعى جاهدا إلى تمضية وقت الفراغ في الجلوس أمام الطرقات إلى ساعات متأخرة من الليل مع رفقاء السوء أو مشاهدة القنوات الفضائية التي تبث في بعض برامجها من السلوكيات غير السوية وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة السدحان (1998) حيث كشفت الدراسة عن وجود علاقة بين العمر ومكان قضاء وقت الفراغ و العَوْد إلى الانحراف.

وفيما يتعلق بمناقشة العامل المشار إليه في مضمون الفقرة (1) "**تأثير رفقاء السوء على كان سبباً لعودتي إلى السجن**" ويمكن تفسير هذه النتيجة على اعتبار أن النزيل المفرج عنه يجد في رفقاء السوء بديلا عن الاهمال العائلي ونبذ المجتمع له، كما يجد الشخص في جماعة الرفاق ما يحقق له حاجاته النفسية من الأمن والانتماء وتقدير الذات، كل ذلك يجعل المفرج عنه مرتبطا ارتباطا وثيقا بهؤلاء الرفاق، فيتقبل قيمهم وثقافتهم ولا يستطيع الرفض أمام ضغوطاتهم أو اغرائهم للقيام بالسلوكيات غير السوية؛ وقد بين الرسول ﷺ مدى تأثير الصحبة على عقيدة الإنسان وسلوكه حيث قال" الرجل على دين خليله فلينظر أحدكم من يخالل" (الترمذي، 2009، ص.722) كما

يمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء نظرية الاختلاط التفاضلي المشار إليها في الأدب النظري من حيث أن الانسان يتعلم السلوك الاجرامي من خلال تفاعله واتصاله مع أشخاص يمارسون ذلك السلوك الاجرامي وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة العتيبي (2003) التي كشفت أن هناك ثلاثة عوامل رئيسية دفعت أفراد عينة الدراسة إلى العَوْد إلى الجريمة ومن بينها مشاركة أصدقاء السوء في سلوكهم الانحراف.

أما العامل المشار إليه في مضمون الفقرة (32) "**نظرة المجتمع السلبية للمفرج عنهم كالمجرمين وأصحاب سوابق**" قد تجعل النظرة الاجتماعية السلبية للنزيل يشعر بالكراهية والغربة بدلا من التكيف والاستقرار، فيترسخ في ذهنه أنه منبوذ من مجتمعه وفي هذه الحالة إما أن ينغلق على نفسه، مما يجعله عرضة لانعكاسات خطيرة تعيق عملية تكيفه وتسهل عودته إلى الجريمة، وإما أن يهرب من الواقع الذي يعيش فيه إلى رفاق السوء للحصول على التقدير والاحترام بدلا من الإهمال والنبذ. وتنسجم هذه النتيجة مع نظرية الوصم الاجتماعي إذ تركز على ردة فعل المجتمع تجاه المجرم أكثر من طبيعة السلوك الإجرامي، فالعَوْد إلى الجريمة من خلال هذه النظرية ناتج من عدم تقبل المجتمع للمجرم، والنظر إليه بنظرات الشك والريبة مما يدفعه إلى أن يلجأ إلى أصدقائه السابقين للحصول على الهوية، وقد اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة الرويلي (2008) التي أظهرت أن من مظاهر الوصم الذي يتعرض له المفرج عنه هي مقاطعته من قبل أفراد أسرته واحتقاره من قبل أفراد المجتمع كما عززت نتائج هذه الدراسة بنتائج دراسة العنزي (2008) التي كشفت عن وجود علاقة عكسية بين عدد مرات دخول السجن والتكيف الاجتماعي فكلما تكرر عدد مرات العَوْد انخفض مستوى التكيف الاجتماعي كما اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة عسيري (2011) التي أظهرت أن هناك خمسة عوامل ساهمت في العَوْد للجريمة لدى النزلاء وهي رفض المجتمع والمشاركة الاجتماعية مع مجرم سابق وعدم الثقة ورفض المصاهرة والمجاورة له بالمسكن وكما اتفقت أيضا مع دراسة (Chamberlain, 2012) التي أظهرت أن من ضمن المشاكل التي يعاني منها المجرمين عدم تقبل المجتمع لهم واتفقت أيضا مع دراسة (Chang,2011) التي بينت أن وصمة العار تساهم في العَوْد إلى الجريمة.

ثانياً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: هل توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$) في العوامل المسهمة في العَوْد للجريمة لدى نزلاء السجن المركزي بسلطنة عمان تعزى إلى متغيرات الدراسة الآتية: العمر، المستوى التعليمي، المهنة، الدخل الشهري، الحالة الاجتماعية، ملكية السكن، نوع الجريمة الحالية، عدد مرات الدخول إلى السجن، المدة من الإفراج إلى العَوْد للسجن، نوع الجريمة السابقة؟

1- العمر:

أظهرت هذه الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل الذاتية والاجتماعية لدى نزلاء السجن المركزي تعزى لمتغير العمر لصالح من أعمارهم تتراوح بين (29-18) ويفسر الباحث هذه النتيجة، أن الانسان في هذه المرحلة يتمتع بالقوة والنشاط والاندفاع والتسرع وعدم تقديره للمسؤولية وعدم النضج الانفعالي، مما قد يكون عرضة للمؤثرات والاضطرابات النفسية والاجتماعية؛ كما يمكن ربط تركز العَوْد إلى الجريمة في هذه المرحلة العمرية بالتغيرات التي تحدث وتتفاعل في المجتمع العماني، فهذه التغيرات لها تأثير على منظومة القيم السائدة في المجتمع، إضافة إلى ضعف الرقابة الأسرية ورغبة الشباب في الاستقلال والتحرر من سلطة الأسرة، وبينت النتائج وجود علاقة عكسية بين العمر و العَوْد إلى الجريمة، بمعنى كلما زاد العمر انعكس ذلك على اتجاه معدل العَوْد إلى الجريمة بالانخفاض، ويرجع ذلك إلى الاستقرار النفسي والنضج الذي يتمتع به الانسان كلما تقدم به العمر. وقد اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع نتائج دراسة (Onsando,2012) التي أشارت إلى أن ارتفاع درجة واحدة في العمر يؤدي إلى الخفض من معدل العَوْد إلى الجريمة بنسبة (4%) وكما اتفقت أيضا مع نتائج دراسة (geiran,2012) التي أظهرت إلى انخفاض معدل العَوْد إلى الجريمة بعد زيادة عمر الجاني، والشكل (3) يوضح عدد أفراد العينة حسب مستويات العمر.

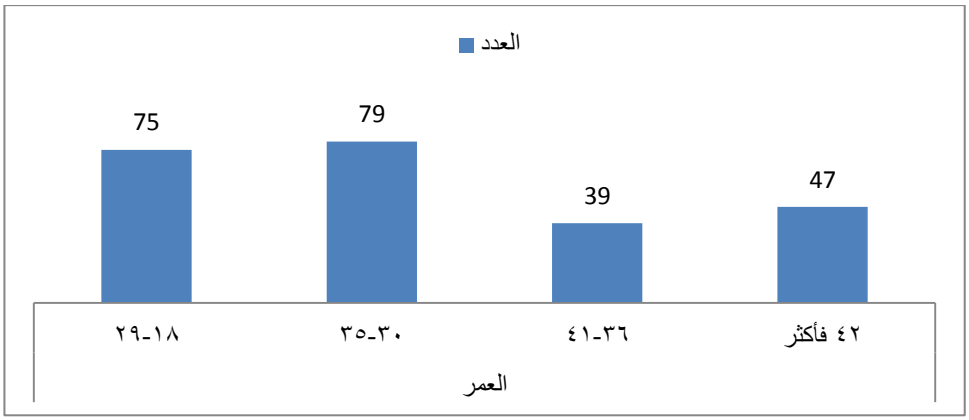

الشكل (2)

عدد أفراد العينة حسب مستويات العمر

2- المستوى التعليمي:

أظهرت نتائج هذه الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل الذاتية والاجتماعية والاقتصادية لدى نزلاء السجن المركزي تعزى لمتغير المستوى التعليمي؛ ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن التعليم يُعد أحد الركائز الأساسية الفاعلة في تكوين شخصية الفرد واكتسابه للمهارات الضرورية لتحقيق التوازن النفسي والاندماج الاجتماعي إلا أنه لا يعني من تلقى تعليما بمنأى عن الجريمة، وقد يرجع ذلك إلى قلة التركيز في المناهج الدراسية على غرس القيم الدينية وعواقب الإجرام وأضراره الوخيمه على الانسان، ويعود إنتشار التعليم بين أفراد العينة إلى وجود مركز تعليمي في السجون حيث يُكمل النزيل تعليمه إلى الصف الثاني عشر، كما يمكن تفسير هذه النتيجة إلى أن الجريمة في وقتنا الحاضر لم تعد محصورة على الأميين بل ترتكب من قبل المتعلمين أياً كانت مؤهلاتهم العلمية ولاسيما إذا كانوا عاطلين عن العمل نتيجة لعدم ملائمة مخرجات التعليم بكافة متطلبات سوق العمل؛ والشكل (3) يوضح المستويات التعليمية لأفراد عينة حسب المستوى التعليمي.

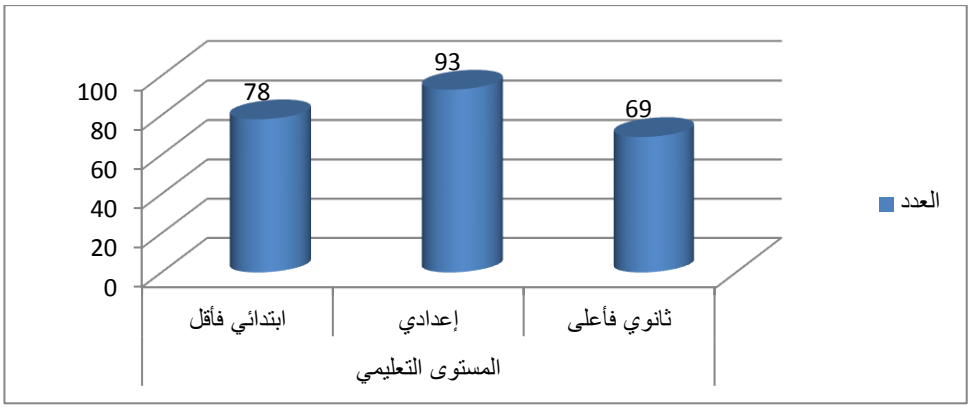

الشكل (3)

توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

3- المهنة

أظهرت نتائج هذه الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل الذاتية والاجتماعية والاقتصادية لدى نزلاء السجن المركزي تعزى لمتغير المهنة؛ ويرجع ذلك إلى التحاقهم بوظائف غير تخصصية لا تتطلب مهارات وقدرات عليا تستوجب تميزهم عن غيرهم الذين لايعملون كما يمكن تفسير ذلك إلى تعامل هذه الفئة مع شرائح مجتمعية بسيطة من ذوي المستوى التعليمي المنخفض، إضافة إلى افتقاد المهارة المهنية نتيجة عودته إلى السجن. والشكل (4) يوضح أعداد النزلاء العاملين في القطاعين العام والخاص والباحثين عن عمل قبل دخولهم السجن.

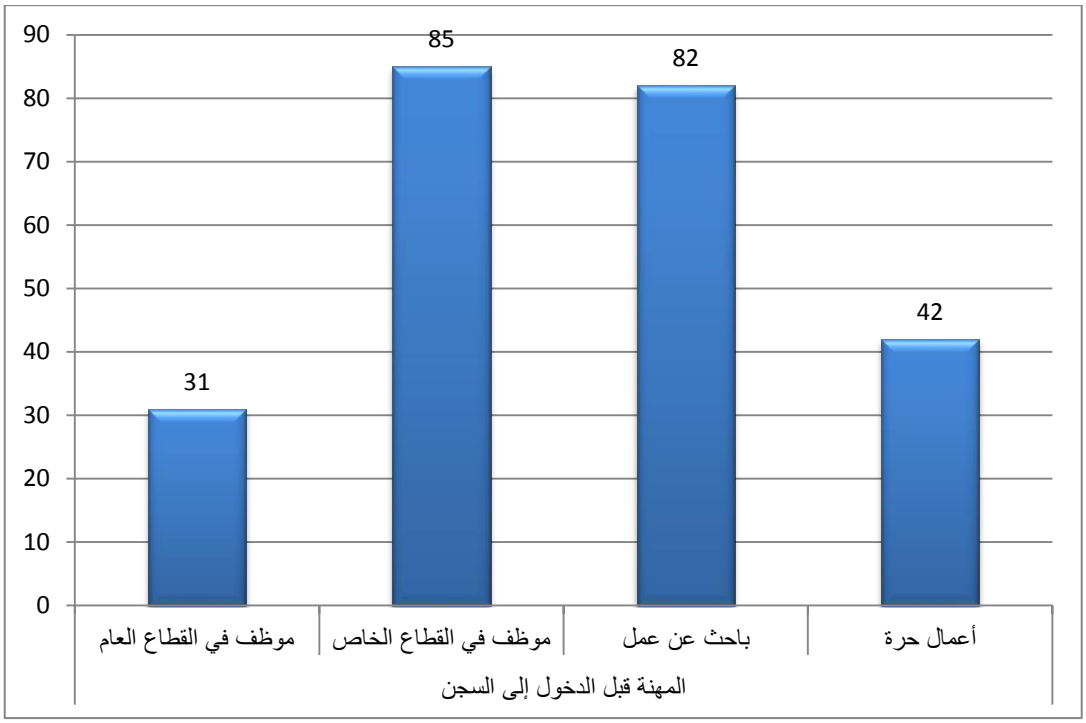

الشكل (4)

عدد أفراد العينة حسب مستويات المهنة قبل الدخول إلى السجن

2- الدخل الشهري:

أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل والاقتصادية فقط لدى نزلاء السجن المركزي تعزى لمتغير الدخل الشهري لصالح من دخله أقل من 200 ريال ويرجع ذلك إلى ارتباط أفراد العينة بمهن غالباً مايكون فيها مستوى الأجور متدني؛ مما يؤثر على اتجاه الفرد نحو ارتكاب السلوكيات المنحرفة بسبب حرمانه من إشباع حاجاته الضرورية التي تحقق له الأمن والرضا النفسي والاجتماعي؛ كما يمكن تفسير ذلك في ضوء نظرية الإحساس بالنقص لآدلر وهو شعور الفرد بأنه أقل شأناً من الآخرين الأمر الذي يدفعه إلى الحصول على المال بالطرق غير مشروعة للتخلص من النقص الذي يعانيه؛ كما يمكن تفسير هذه النتيجة بانخفاض المستوى التعليمي لديهم حيث لا يؤهلهم إلى الالتحاق بالوظائف ذات الدخل المرتفع. والشكل (5) يوضح مقدار الدخل الشهري للنزيل قبل الدخول إلى السجن.

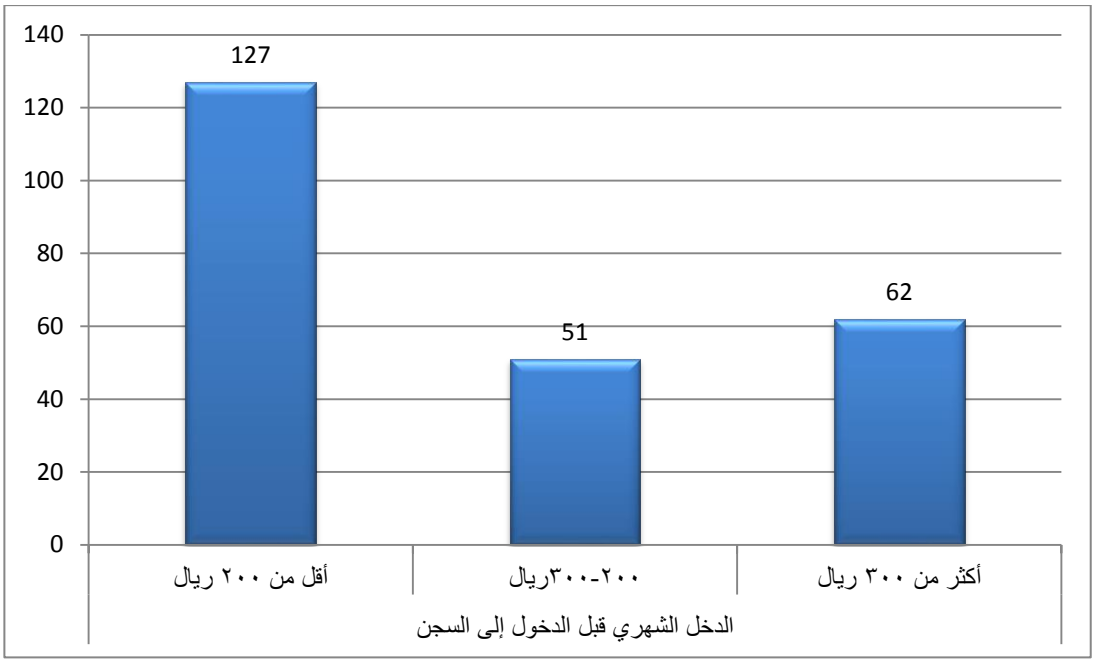

الشكل (5)

عدد أفراد العينة حسب مستويات الدخل الشهري قبل الدخول إلى السجن

3- الحالة الاجتماعية:

أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل الذاتية والاقتصادية لدى نزلاء السجن المركزي تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية لصالح الأعزب، ويرجع ذلك إلى إرتفاع التكاليف المادية للزواج، ولاسيما أن افراد العينة دخلهم الشهري منخفض والبعض باحثين عن العمل، إضافة إلى ما يواجهه المفرج عنه من الوصم الاجتماعي والذي من صوره رفض تزويجه كما أن حالة العزوبية تقلل من الشعور بالمسؤولية نحو الأسرة وذلك لعدم وجود التزامات أسرية، كما أن هذه الفئة أكثر تحررا من العادات والقيم السائدة وأقل إمتثالاً لها مما يجعلها أقل تقديراً لعواقب الأمور؛ وقد اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع نتائج دراسة السبيعي (1997) التي أشارت إلى أن نسبة (47,9%) من النزلاء العائدين من العزاب، ودراسة حمدان (2001) التي أظهرت أن أعلى نسبة في العَوْد تظهر في صفوف العزاب. ويبين الشكل(6) عدد أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية.

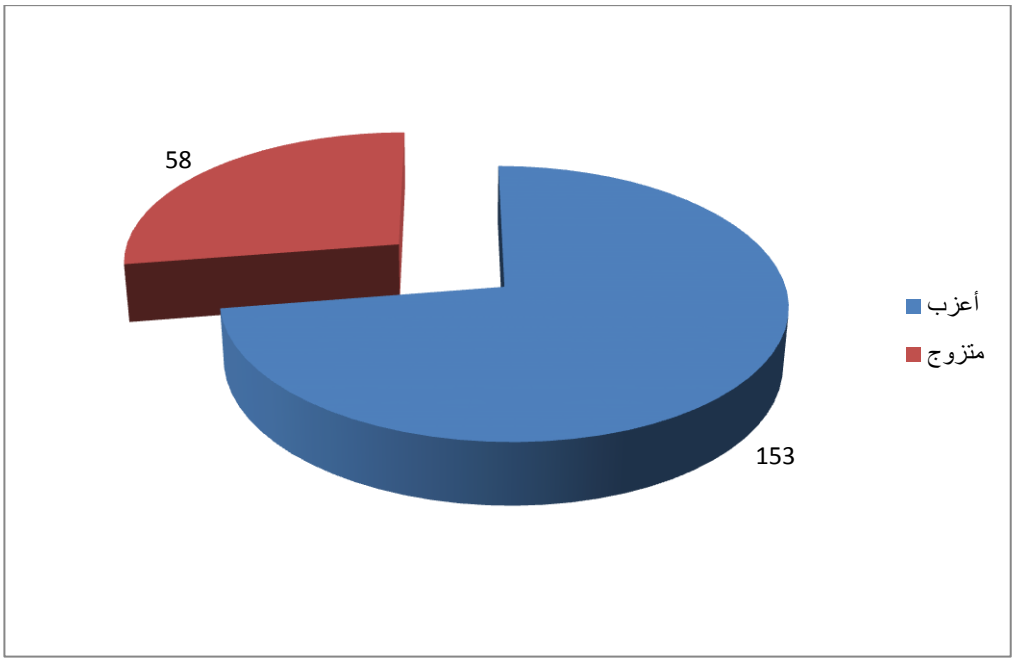

الشكل (6)

عدد أفراد العينة حسب مستويات الحالة الاجتماعية

6- ملكية السكن:

أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل الذاتية والاقتصادية لدى نزلاء السجن المركزي تعزى لمتغير ملكية السكن لصالح الذي يسكن مع أهله؛ ويعود السبب في ذلك إلى إرتفاع تكاليف بناء أو شراء المنازل بسبب تدني الوضع الاقتصادي لدى أفراد العينة، وعدم استطاعتهم الاستقلال في منزل خاص مما حداهم بالسكن مع والديهم للتخفيف من الأعباء الاقتصادية المتمثلة في الإيجار الشهري والشكل (7) يوضح مستويات ملكية السكن لأفراد عينة الدراسة.

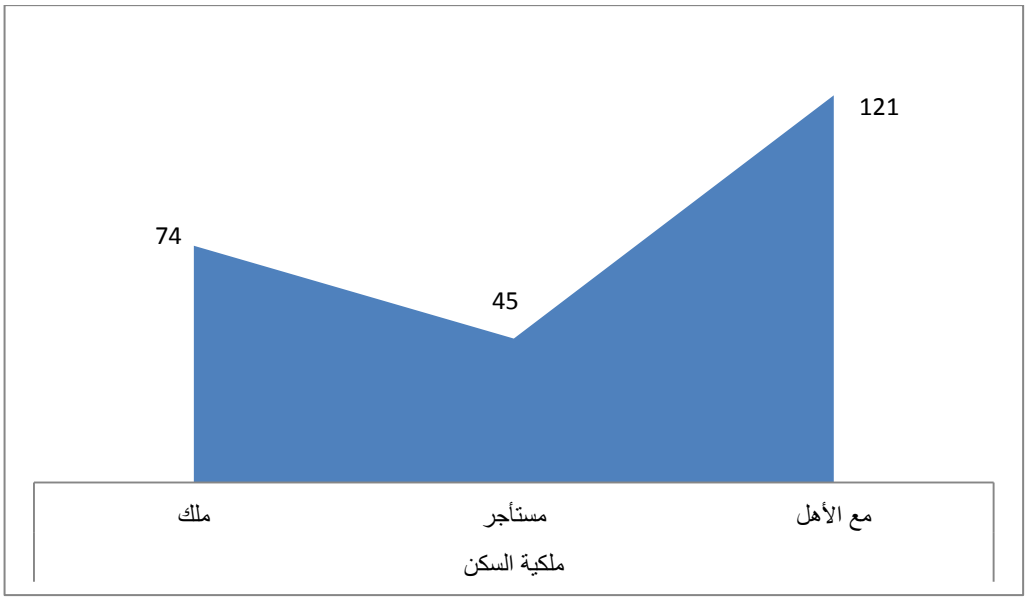

الشكل (7)

عدد أفراد العينة حسب مستويات ملكية السكن

7- نوع الجريمة الحالية:

أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل الذاتية والاجتماعية والاقتصادية لدى نزلاء السجن المركزي تعزى لمتغير نوع الجريمة الحالية لصالح جريمة السرقة وقد يعود ذلك إلى الضغوطات النفسية التي يواجهها النزيل بعد الإفراج والتي تتمثل في البيئة الاجتماعية والضغوطات المالية فيلجأ إلى جريمة السكر والاحتيال والجرائم الأخلاقية والإعتداء على الآخرين بهدف الحصول على المال والتخفيف من الضغوطات التي تواجه في الحياة، كما أن البعض إذا لم يجد المال الكافي لشراء المخدر يؤدي به الأمر إلى السرقة أو السلب أو الاحتيال، ليوفر لنفسه المخدر والشكل (8) يوضح مستويات متغير الجريمة الحالية.

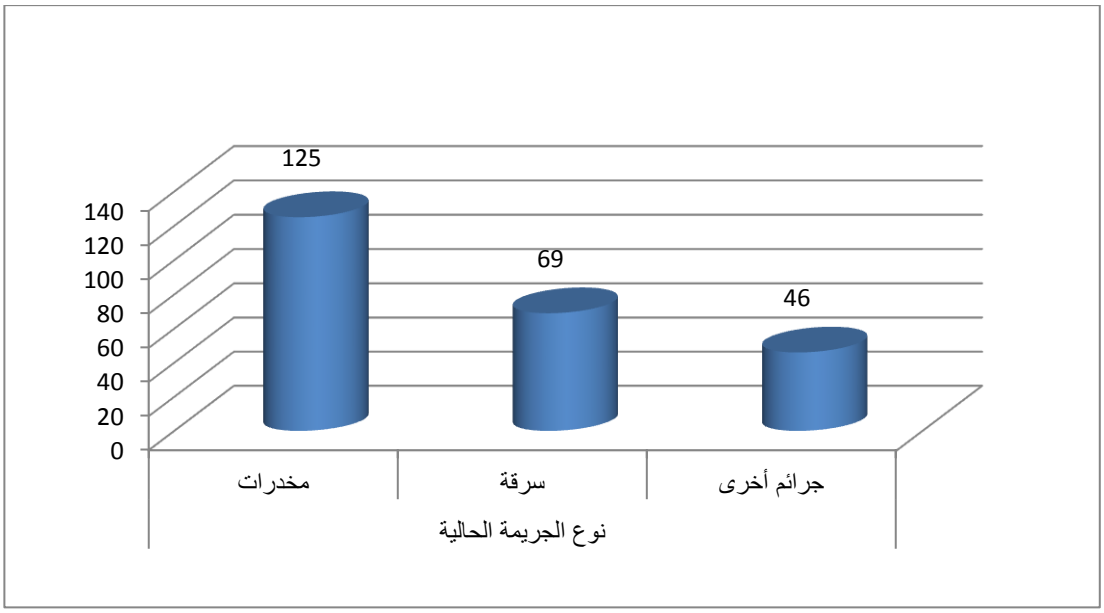

الشكل (8)

عدد أفراد العينة حسب متغير نوع الجريمة الحالية

8- عدد مرات دخول السجن:

أظهرت نتائج هذه الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل الذاتية والاجتماعية والاقتصادية لدى نزلاء السجن المركزي تعزى لمتغير عدد مرات دخول السجن وقد يعزى ذلك إلى ضعف الرادع الخاص والعام المتمثل في عقوبة السجن ومدة الحكم وعدم استفادة النزيل من التأهيل المهني، كما يمكن تفسر هذه النتيجة إلى تأصل نوازع الشر لدى أفراد العينة وعدم رغبتهم في التغيير من حياتهم والتخلص من السلوكيات الغير سوية وهذا ما عززته نتائج دراسة (Orrick, 2012) من أن العَوْد إلى الجريمة يتوقف على طبيعة النزيل واتجاهاته بعد خروجه من السجن ومدى استعداده للتغيير. والشكل (9) يبين عدد مرات دخول السجن.

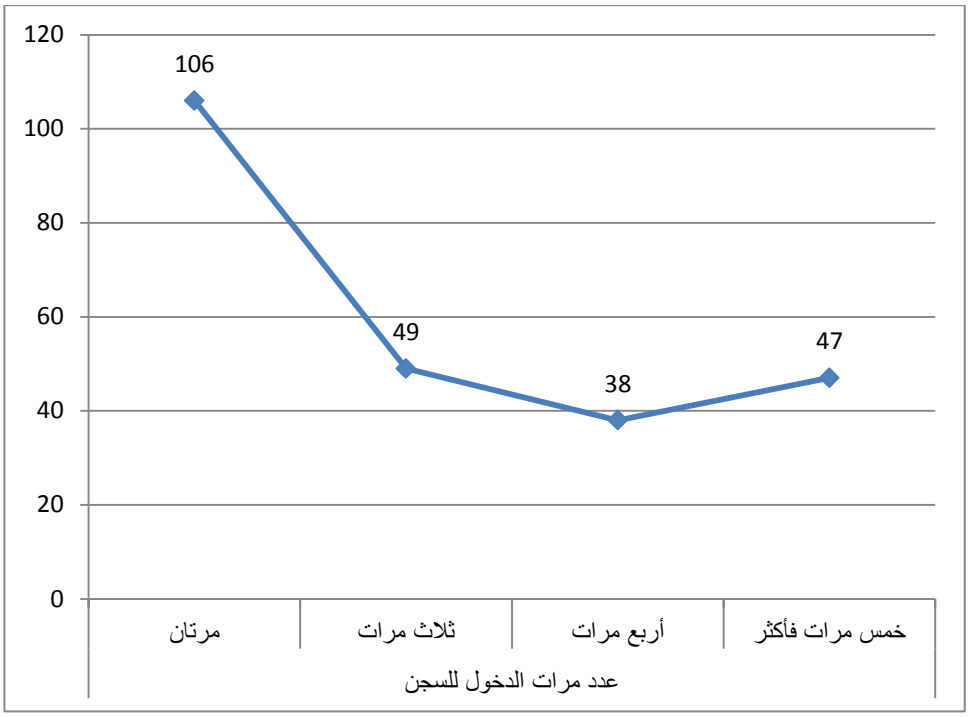

الشكل (9)

عدد أفراد العينة حسب مستويات عدد مرات دخول السجن

9- المدة من الإفراج إلى العَوْد للسجن:

أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل الذاتية فقط لـــدى نزلاء السجن المركزي تعزى لمتغير مدة الافراج إلى العَوْد للسجن لصالح المدة أقــل مـــن ســـنة ويرجع ذلك إلى عدم قدرة المفرج عنه من التكيف مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المترتبـــة على سجنه بسبب التفكك الأسري أوفقدان الوظيفة وعدم وجود مصدر للدخل أوبســـبب الوصـــمة الاجتماعية من عدم تقبله في بيئته المحيطة به. "وقد أثبت الدراسات التي أجريت على المفرج عنهم من السجون أن أغلب الجرائم التي يرتكبها العائدون للجريمة مرة أخرى تقع في الأشـــهر الســـتة الأولى من مدة الإفراج عنهم وذلك بسبب مرور المفرج عنه بما يسمى بصدمة الإفراج وهي الحالة النفسية والاجتماعية والاقصادية التي يعيشها المفرج عنه خلال الأشـــهر الأولـــى لخروجـــه مـــن المؤسسة العقابية" (السدحان، 2013) والشكل (9) يوضح المدة من الإفراج إلى العَوْد إلى السجن.

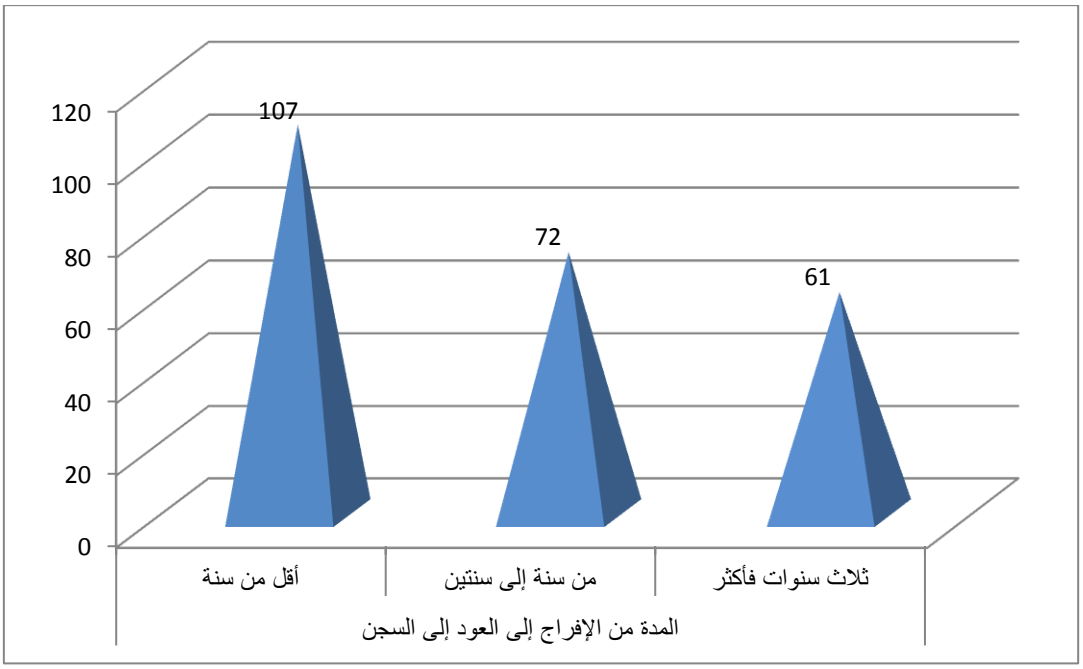

الشكل (10)

عدد أفراد العينة حسب مستويات المدة من الإفراج إلى العَوْد إلى السجن

10- نوع الجريمة السابقة:

أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية لدى نزلاء السجن المركـــزي تعزى لمتغير نوع الجريمة السابقة لصالح جريمة المخدرات في العوامـــل الذاتيـــة والاجتماعيـــة، ولصالح جريمة السرقة في العوامل الاقتصادية.

ويمكن تفسير ذلك من حيث أن جريمة المخدرات تمثل عامل جذب للأشخاص المجـــرمين وذلك بسبب الإدمان على استخدامها وصعوبة الإقلاع منها إضافة إلى ما يحققه الاتجار فيها مـــن عوائد مادية إضافة إلى ترسخ فكرة الإدمان في عقولهم؛ والتي ربما تكون ناجمة عن أفكار غيـــر عقلانية وتشوهات معرفية؛ إلا أن الشخص بإمكانه تمحيص الأفكار السلبية ذات التـــأثير الضـــار واستبدالها بأفكار عقلانية ومنطقية والشكل (10) يوضح عدد أفراد العينـــة حســـب متغيـــر نـــوع الجريمة السابقة.

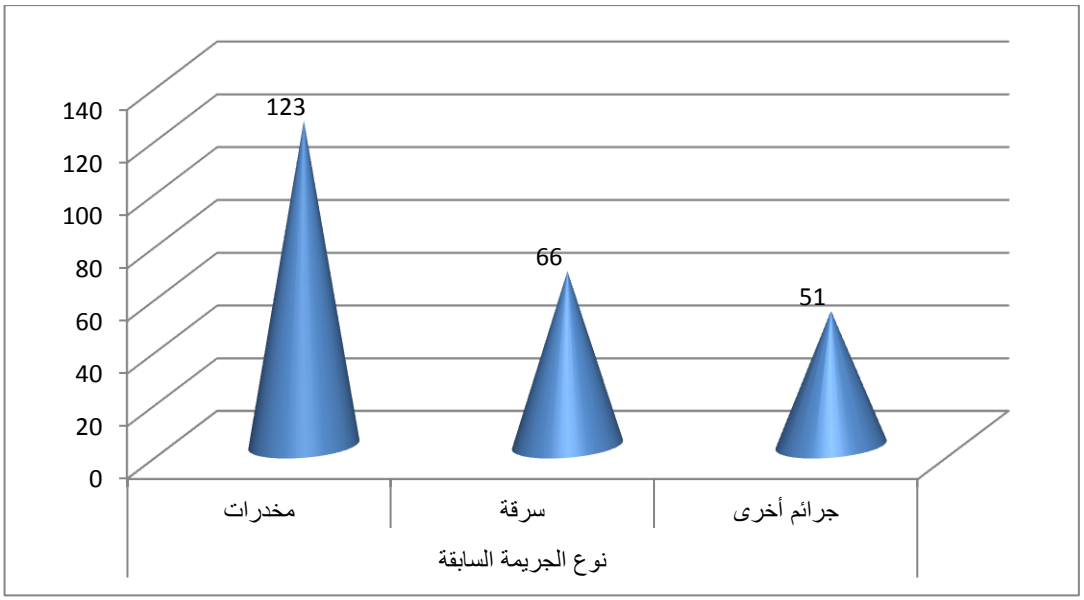

الشكل (10)

عدد أفراد العينة حسب مستويات الجريمة السابقة

ثانيا: التوصيات

في ضوء ما أسفرت عنه نتائج الدراسة الحالية يوصي الباحث ما يلي:

1- العمل توفير فرص عمل للمفرج عنهم بما يناسب قدراتهم ومؤهلاتهم العلمية وميولهم حتى لا يؤدي بهم الحال إلى البحث عن طرق غير مشروعة في الكسب فيقعوا في دائرة الانحراف.

2- إنشاء مؤسسة للرعاية اللاحقة تُعنى بالنزلاء المفرج عنهم وأسرهم والاستفادة من تجارب الدول السابقة في هذا المجال.

3- تفعيل البرامج الوقائية في المجتمع بصورة تساعد المفرج عنهم من التخلص من السلوكيات غير السوية.

4- تكثيف الجانب التوعوي في المجتمع من إلقاء المحاضرات والندوات التي تحذر من خطورة الإجرام وعواقبه الوخيمة على النفس والمجتمع.

5- زيادة عدد من الأخصائيين الاجتماعيين والمرشدين النفسيين والوعاظ في الإدارة العامة للسجون.

6- إصدار إحصائية خاصة بالنزلاء العائدين للسجن – أصحاب السوابق الجرمية –.

7- زيادة الاهتمام بالجوانب الإصلاحية والتأهيلية في السجون من خلال إقامة الدورات الدينية والاجتماعية والنفسية.

8- إنشاء مركز للعلاج النفسي داخل السجون يهدف إلى إجراء دراسات وفحوص نفسية للنزلاء ليتم على ضوئها تقويم النزيل ومحاولة تعديل سلوكه.

9- تطوير الأندية الثقافية والعلمية والترويحية بما يكفل شغل أوقات الشباب.

10- إعادة النظر في الضوابط الموضوعة بالنسبة للخمور والعمل على الحد من تداولها وبيعها في المحلات التجارية.

11- إعادة النظر في المادة (69) من قانون الجزاء العماني التي نصت" برد الاعتبار للمحكوم عليه إذا انقضى على تنفيذ العقوبة الارهابية سبع سنوات أو انقضى على تنفيذ العقوبة التأديبية ثلاث سنوات".

ثالثا: الدراسات والبحوث المقترحة

يوصي الباحث بإجراء المزيد من الدراسات في هذا المجال ومن أهم هذه الدراسات التي يقترحها:

1- العوامل المسهمة في العَوْد إلى الجريمة لدى نزلاء السجن المركزي من وجهة نظر العاملين وأولياء الأمور والقضاة.

2- المشكلات الاجتماعية والنفسية للنزلاء المفرج عنهم في ضوء بعض المتغيرات.

3- فاعلية برنامج إرشاد وقائي في خفض العَوْد للجريمة لدى نزلاء السجن المركزي في سلطنة عمان.

4- سمات الشخصية لدى نزلاء السجن المركزي العائدين إلى الجريمة وعلاقتها ببعض المتغيرات.

5- فاعلية برنامج إرشاد جمعي في تنمية مهارات الرعاية اللاحقة لدى العاملين بالسجن المركزي في سلطنة عمان.

قائمة المراجع

المراجع العربية

المراجع الأجنبية

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية

إبراهيم، أكرم نشأت. (2012). **علم النفس الجنائي**. عمّان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

إبراهيم، أكرم نشأت. (2009). **علم الاجتماع الجنائي**. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

أبوالروس، أحمد. (1996). **أساليب إرتكاب الجرائم وطرق البحث فيها**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

أحمد، عبدالرحمن توفيق. (2012). **علم الإجرام والعقاب**. عمّان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

إبراهيم، أبو الحسن. (2008). **ديناميات الإنحراف والجريمة**. الإسكندرية: المكتب الجامعي.

أبوتوته، عبدالرحمن محمد. (1999). **علم الإجرام**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

أحمد، عبدالرحمن توفيق. (2006). **دروس في علم الإجرام**. عمّان: دار وائل للنشر.

أبو عامر، محمد زكي. (2007). **قانون العقوبات القسم العام**. الإسكندرية: دار الجامعة الجديد.

أبو النصر، مدحت محمد. (2008). **رعاية وتأهيل نزلاء المؤسسات الإصلاحية والعقابية**. القاهرة: مجموعة النيل العربية.

آل سعود، عبدالرحمن سعود. (1998). **الإجرام دراسة تطبيقية تقويمية**. الرياض: مكتبة العبيكان.

آل شافي، محمد مبارك. (2006). **التفكك الأسري وانحراف الأحداث**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

آل هطيلة، على سعد. (2005). **تأثير برامج القنوات الفضائية على اكتساب السلوك الجانح لدى الأحداث**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

أبواسعد، أحمد عبداللطيف وعريبات، أحمد عبدالحليم. (2012). **نظريات الإرشاد النفسي والتربوي**. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

إسعيد، دانيال سليم. (2003). **مشكلات طلبة المرحلة الثانوية بمحافظة غزة وسبل علاجها في ضوء الفكر الإسلامي والتربوي**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.

ابن منظور، محمد بن مكرم. (1994). **لسان العرب ط3**. بيروت: دار صادر.

الأغوات، فتحي. (2013). الفراغ عند الشباب بين الاستثمار والضياع. **جريدة الرأي**، العدد (15585)، تاريخ النشر 2013/1/11.

البلوشي، نعيمه حميد. (2003). **العلاقة بين جرائم النساء وبعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنيه، عمّان.

البكر، محمد عبدالله. (2004). أثر البطالة في البناء الاجتماعي للمجتمع. **مجلة العلوم الاجتماعية، 32** (2)، 264-291.

بوزبرة، سوسن.(2009). **علاقة مراكز إعادة التربية ب العَوْد لدى الأحداث المنحرفين**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر، الجزائر.

بكري، يوسف بكري. (2011). **الجرائم الإعلامية ضد الأحداث**. الاسكندرية: دار الفكر العربي.

البخاري، محمد بن إسماعيل. (2010). **صحيح البخاري**. القاهرة: دار ابن حزم.

بوالماين، نجيب. (2008). **الجريمة والمسألة السوسيولوجية**. رسالة دكتوراة غيرمنشورة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.

البلقي، هيثم. (2006). **انحراف الطفل والمراهق الأسباب- الوقاية- العلاج بين الشريعة والقانون**. القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

بونه، أحمد محمد. (2010). **تعدد الجرائم وأثره في العقوبات**. القاهرة: دار الكتب القانونية.

البوسعيدي، يحيي بن حمود. (2013). **العوامل المسهمة في حدوث بعض الجرائم الأخلاقية وعلاقتها ببعض سمات الشخصية لدى نزلاء السجن المركزي في سلطنة عمان**. رسالة ماجستير غيرمنشورة، جامعة نزوى، سلطنة عمان.

الترمذي، محمد بن عيسى. (2009). **سنن الترمذي**. بيروت: المكتبة العصرية.

التويجري، أسماء بنت عبدالله. (2011). **الخصائص الاجتماعية و الاقتصاديه للعائدات**. رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، استرجعت من الشبكة العالمية بتاريخ 2013/4/1 من الموقع: www.nauss.edu.sa\Docli\EB-502.

الجميلي، فتحيه عبدالغني. (2002). **الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة**. عمّان: دار وائل للنشر والتوزيع.

الجهني، غازي رحيمي. (1995). **اتجاهات المجتمع السعودي نحو السجناء المفرج عنهم**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

جعفر، على محمد. (2004). **حماية الأحداث المخالفين للقانون والمعرضين لخطر الانحراف**. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

الجوير، إبراهيم مبارك. (1990). **التربية الإسلامية ودورها في رعاية الأحداث الجانحين**. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

الجميل، نجيب علي. (2006). **علم الإجرام وعلم العقاب**. إيمن: دار جامعة عدن للطباعة والنشر.

الجبارة، عبدالله محسن. (2006). **البطالة لدى الخرجين الأسباب المحتملة والانعكاسات الأمنية والحلول المقترحة**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

الحبسي، سعيد ناصر.(2005). **الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للجناة في الجرائم المرتبطة بالجنس**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، عمّان.

حمدان، وفاء شاكر. (2001). **العَوْد إلى الجريمة في المجتمع الأردني**. رسالة ماجستير غيرمنشورة، الجامعة الأردنية، عمّان.

حسني، محمود نجيب. (1984). **شرح قانون العقوبات اللبناني القسم العام**. بيروت: دار النهضة العربية.

الحناكي، على سليمان. (2006). **الواقع الاجتماعي لأسر الأحداث العائدين إلى الانحراف**. الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

الحربي، محمد بادي. (2010). **دور برنامج حفظ القرآن الكريم في تأهيل النزلاء بالمؤسسات الإصلاحية**. رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

الحرملي، سعيد بن حميد. (2007). **دور الخدمة الاجتماعية في التعامل مع ظاهرة إدمان المخدرات**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السلطان قابوس، مسقط.

حومر، سمية. (2010). **الخريطة الاجتماعية لجنوح الأحداث**. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري، الجزائر.

حسين، طه عبدالعظيم. (2008). **الإرشاد النفسي للأطفال العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة**. الإسكندرية: دار الجامعة الجديد.

حمودة، منتصر سعيد وزين الدين، بلال أمين. (2007). **انحراف الأحداث دراسة فقهية في ضوء علم الإجرام والعقاب والشريعة الإسلامية**. الاسكندرية: دار الفكر العربي.

الحارثي، جيلان هلال. (2003). **أثر العوامل الاجتماعية في جنوح الأحداث من وجهة نظر الأحداث المنحرفين**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

حنتول، أحمد موسى. (1425). **أنماط السلوك الإجرامي في مرحلة الرشد وعلاقتها ببعض المتغيرات الشخصية لدى عينة من المودعين في سجون المنطقة الغربية**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

خضر، عبدالفتاح. (1984). **السجون مزاياها وعيوبها**. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية.

خليفة، محروس محمود. (1997). **رعاية المسجونين والمفرج عنهم وأسرهم في المجتمع العربي**. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

الخطيب، جمال محمد. (2012). **تعديل السلوك الإنساني**. عمّان: دار الفكر.

خليل، عدلي. (2008). **العَوْد ورد الاعتبار**. القاهرة: دار الكتب القانونية.

الخواجا، عبدالفتاح محمد. (2009). **الإرشاد النفسي والتربوي بين النظرية والتطبيق**. عمّان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

الخالدي، عطا الله. (2008). **إرشاد المجموعات الخاصة**. عمّان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

الدوسري، مها. (1996). **مدى ارتباط العوامل الاجتماعية والاقتصادية والذاتية وبيئة السجن بالعود للجريمة**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض.

الدلبحي، عوض عبدالله.(2004). **الإجراءات الشرطية والعوامل الاجتماعية المرتبطة بظاهرة تعاطي النساء للمسكرات والمخدرات**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنيه، الرياض.

الدوري، عدنان وأضبيعه، أحمد. (1998). **أصول علم الإجرام**. القاهرة: دار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع.

الداهري، صالح حسن. (2011). **أساسيات علم النفس الجنائي ونظرياته**. عمّان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.

الداهري، صالح حسن. (2008). **علم النفس**. عمان: دار صفا للنشر والتوزيع.

الدرمكي، فاطمة راشد. (2008). **علم النفس الإرشادي**. العين: مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة.

دريس، زيد عبدالله. (2007). **الخدمات المقدمة من اللجنة الوطنية لرعاية السجناء والمفرج عنهم**.

وأسرهم لأسر السجناء واقعها وآفاقها. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنيه، الرياض.

الراشدي، إبراهيم محمد.(2010). **الحاجات الإرشادية لدى نزلاء السجن المركزي بسلطنة عمان ووسائل إشباعها**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نزوى، سلطنة عمان.

الرشيدي، نايض لافي. (2002). **واقع التدريب والتأهيل في إصلاحية الحائر من وجهة نظر النزلاء**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنيه، الرياض.

الربدي، محمد إبراهيم. (2003). **العوامل المرتبطة بجرائم النساء في المجتمع السعودي**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

الرويس، فهد. (1991). **أثر التفكك الأسري في عودة الأحداث للانحراف**. رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

الرشيدي، على عبيد. (2011). **دور إدارة السجون في تأهيل السجناء في منطقة المدينة المنورة من وجهة نظر العاملين**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

الرويلي، سعود محمد. (2008). **الوصم الاجتماعي وعلاقته ب العَوْد للجريمة دراسة ميدانية على نزلاء المؤسسات العقابية العائدين وغير العائدين بسجون منطقة الحدود الشمالية**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

رشوان، حسين عبدالحميد. (2010). **الجريمة**. القاهرة: المكتب الجامعي.

ربيع، محمد شحاته ويوسف، جمعة سيد وعبدالله، معتز سيد. (2003). **علم النفس الجنائي**. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

الرجب، بثينة توفيق وعبدالرحيم، آمال. (2002). البطالة والسلوك المنحرف دراسة اجتماعية ميدانية في سجون دمشق. **مجلة شؤون اجتماعية**، (74)، 9- 39.

رمضان، السيد. (2011). **رعاية وتأهيل المسجونين**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

الرميح، صالح رميح. (2010). **الخصائص الاجتماعية والنفسية للسجناء دراسة لأسباب وتداعيات البيئة الاجتماعية والفيزيقية المرتبطة بالسجناء**. الرياض: مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية الإدارة العامة لمنح البحوث.

الربايعة، أحمد. (1988). أثر العوامل الاجتماعية في الدافع إلى ارتكاب الجريمة. **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، 3** (1)، 65- 113.

زغير، رشيد حميد وصالح، يوسف محمد. (2010). **الانحراف والصحة النفسية**. عمّان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

الزعبي، أحمد محمد. (2011). **التوجيه والإرشاد النفسي والمدرسي**. دمشق: دار الفكر.

الزبيدي، محمد مرتضى. (2011). **تاج العروس من جوهر القاموس**. بيروت: دار صادر.

السماك، أحمد حبيب. (1985). **ظاهرة العَوْد إلى الجريمة في الشريعة الإسلامية والفقه الجنائي الوضعي**. الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر.

السبيعي، ذعار سلطان. (1997). **الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدين للجريمة دراسة ميدانية مقارنة بسجن الدمام بالمنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية**. رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض.

السدحان، عبدالله. (1996). عودة الأحداث للانحراف الأنماط والأسباب. **مجلة التعاون، 11** (42)، 13-78.

السدحان، عبدالله. (1994). **قضاء وقت الفراغ وعلاقته بانحراف الأحداث**. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية.

السرحان، خالد. (2004). **أثر الحالة الاقتصادية في عودة الأحداث للانحراف**. رسالة ماجستير غير منشورة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

السنهوري، عبدالمنعم يوسف. (1990). مدى ف عالية أساليب التأثير المباشر في مواجهة مشكلة عود الأحداث إلى الانحراف. **المجلة العربية للدراسات الأمنية** ، الرياض، **9**، 89-110.

السيد، طارق كمال. (2008). **الإنحراف الاجتماعي الأسباب والمعالجة**. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

السبيعي، منصور عبدالله. (2006). **دور برامج الرعاية اللاحقة في الحد من تعاطي المخـــدرات.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

السمري، عدلي محمود. (2011). **علم الاجتماع الجنائي.** عمّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

السمري، عدلي محمود. (2010). الاتجاهات النظرية في تفسير الجريمة، (محمد محمود الجوهري محرر)، **علم اجتمـــاع الجريمـــة والانحـــراف** (ص ص 35–93). عمّـــان: دار المســـيرة للنشر والتوزيع.

السنوي، معتصم زكي. (2000). مسئولة المجتمع في ارتكاب الجريمة و العَـــوْد. **مجلـــة الأمـــن والحياة، 19** (212)، 34– 70.

السدحان، عبدالله ناصر. (2013). **رعاية الإسلام للمذنبين بعد عقابهم ط3.** مكة المكرمة: لجنـــة رعاية السجناء تراحم.

السرحاني، صلاح دحام. (2010). **واقع التدريب المهني ومعوقاته في المؤسســـات الاصـــلاحية.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

الشميمري، هدى صالح. (1997). **قوة الأنا لبعض المتغيرات النفسية والاجتماعية لدى نـــزيلات مؤسسة رعاية الفتيات بمدينة مكة المكرمة.** رسالة ماجستير غيـــر منشـــورة، جامعـــة أم القرى، مكة المكرمة.

الشهراني، عبدالرحمن محمد. (2004). **الخصائص الاجتماعية لمرتكبي جريمة سرقة المحـــلات التجارية.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

شتا، السيد على. (2004). **انحراف الاجتماعي الأنماط والتكلفة.** الإسكندرية: المكتبة المصرية.

الشبرمي، أيمن محمد. (2010). **العلاقة بين العفو عن العقوبة و العَوْد إلـــى الجريمـــة.** رســـالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

الشاذلي، فتوح عبـــدالله. (2006). **أساســيات علــم الإجــرام والعقــاب**. بيــروت: منشــورات الحبلى الحقوقية.

الشهري، على عبدالرحمن. (2003). **العنف في المدارس الثانوية من وجهــة نظــر المعلمــين والطلاب**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

الشيخ، صلاح محمد. (1430). **الاتجاهات الفكرية لدى طلاب المرحلة الثانوية بمحافظــة جــدة**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

الصنيع، صالح إبراهيم. (1998). **التدين علاج الجريمة**. الرياض: مكتبة الراشد.

الصحراوي، يونس. (2009). التفكك الأسري ونشوء العَوْد الانحرافــي دراســة نظريــة فــي سوسيولوجيا الانحراف، **مجلة شبكة العلوم النفسية العربية**، (21)، 61-65، استرجعت من الشبكة العالمية بتاريخ 29/4/ 2013 من الموقع:

www.arabpsxnet.comlarchives\op\Topicj21-younes.

الضحيان، سعود بن ضحيان. (1998). البرامج الإرشادية ودورها في الحــد مــن العَــوْد إلــى الجريمة، **مجلة كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية**، جامعــة قطــر، ص ص 203-230، استرجعت من الشبكة العالمية بتاريخ 2013/6/15 من الموقع:

http://repository.yu.edu.jo/handle/123456789/487032.

الضحيان، سعود بن ضحيان. (2001). **البرامج التعليمية والتأهيلية في المؤسسات الاصلاحية**. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

الضامن، منذر. (2003). **الإرشاد النفسي أسسه الفنية والنظرية**. العين: مكتبة الفلاح.

طالب، أحسن مبارك. (2000أ). **العمل الطوعي لنزلاء المؤسسات الإصلاحية**. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

طالب، أحسن مبارك. (2000ب). المجرم السجن المجتمع. **مجلة الفكر الشرطي الشارقة، 8** (4)، 120- 138.

الطيار، فهد على. (2005). **العوامل الاجتماعية المؤدية للعنف لدى طلاب المرحلة الثانوية.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

طلبة، محمود إسماعيل. (2010). **سيكولوجية الترويح وأوقات الفراغ**، القاهرة: إسلاميك جرافيك.

عجوة، عاطف عبدالفتاح. (1985).**البطالة في العالم العربي وعلاقتها بالجريمة.** الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية.

عبدالسلام، فاروق. (1989). **العَوْد للجريمة من منظور نفسي واجتماعي.** الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

عبدالستار، فوزية. (1985). **مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب** ط5. بيروت: دار النهضة العربية.

العبيدي، الأسعد. (1995). **دور الخصائص النفسية والاجتماعية لنزلاء المؤسسات الإصلاحية وخصائصها في تشكيل وتوجيه العملية التعليمية والتربوية بها.** أبحاث الندوة العلمية حول التعليم داخل المؤسسات الإصلاحية، 24-26 يوليو، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

عبداللطيف، حاتم عبدالمنعم. (2009). **عزوف نزلاء السجون عن الالتحاق بالمدارس دراسة من المنظور البيئي لمعوقات التعليم والتدريب.** الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

العوران، حسن سلامة. (2010). شغب السجون في الأردن دراسة تحليلية. **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، 25** (2)، 66-102.

عبدالسلام، رضا. (2004). **اقتصاديات الجريمة.** القاهرة: دار الإسلام للطباعة والنشر.

عبداللطيف، رشاد أحمد. (2007 أ). **أساسيات الدفاع الاجتماعي في الخدمة الاجتماعية.** الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

عبداللطيف، رشاد أحمد. (2007 ب). **انحراف الصغار مسئولية من؟.** الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

عبداللطيف، رشاد أحمد. (1999). **الآثار الاجتماعية لتعاطي المخدرات.** الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

عبدالخالق، جلال الدين ورمضان، السيد. (2001). **الجريمة والانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية.** الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

عبدي، سميرة. (2011). **الضغط المدرسي وعلاقته بسلوكيات العنف والتحصيل الدراسي لدى المراهق.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مولود معمري، الجزائر.

على، جمال شعبان. (2012). **معاملة المجرمين و أساليب رعايتهم في ضوء التكافل الاجتماعي في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي.** الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

عبدالحميد، حسني. (2007). **بدائل العقوبات السالبة للحرية في الشريعة الإسلامية.** عمّان: دار النفائس للنشر والتوزيع.

العيسوي، عبدالرحمن محمد. (1997). **سيكولوجية المجرم.** بيروت: دار الراتب.

العيسوي، عبدالرحمن محمد.(2005). **مبحث الجريمة.** الاسكندرية: دار الفكر العربي.

عزمي، محمد مدحت. (2010). **نظرات في ظاهرة الجريمة في ضوء مبادئ علم الإجرام.** الاسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب.

عبده، هانى خميس. (2008). **سوسيولوجيا الجريمة والانحراف.** القاهرة: دار المعرفة الجامعية.

العقيدي، صالح حسين. (2008). **أثر التفكك الأسري على جنوح طلاب المدارس الثانوية**. رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

العاني، محمد شلال وطوالبة، على حسن. (1998). **علم الإجرام والعقاب**. عمّـان: دار المسـيرة للنشروالتوزيع.

عبدالله، نوري سعدون. (2011). العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة. **مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية**، (1)، 132- 156.

العزة، سعيد حسني وعبدالهادي، جودت عزت. (1999). **نظريات الإرشـاد والعـلاج النفسـي**، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

عبدالله، محمد قاسم. (2012). **نظريات الإرشاد والعلاج النفسي**. عمّان: دار الفكر.

علام، منتصر. (2012). **الإرشاد النفسي العقلاني الانفعالى السلوكي**. الإسكندرية: دار المكتـب الجامعي الحديث.

العتيبي، عران. (1991). **التنشئة الأسرية وظاهرة العَوْد عند الأحداث**. رسالة ماجسـتير غيـر منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

العتيبي، مناجا صالح. (1995). **أثر التأهيل المهني داخل السجون في الحـد مـن العَـوْد إلـى الجريمة**. رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

العتيبي، ذعار. (2003). **الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للاحداث العائدين للانحراف**. رسالة ماجستيرغير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

العتيبي، مطلق. (2003). **العَوْد إلى الجريمة من خلال تأثير بعض العوامل الاجتماعية: دراسـة ميدانية على عينة من نزلاء السجون بمحافظة جدة**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعـة الملك عبد العزيز، جدة.

العنزي، إبراهيم هلال. (2008). **العوامل المرتبطة بالتكيف الاجتماعي للمفرج عنهم من المؤسسات الاصلاحية.** رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، استرجعت من الشبكة العالمية بتاريخ 2013/4/30 من الموقع:

http://libback.upu.edu.sa\hipres\ABs\ind987.

العتيبي، نورة. (2003). **دور الأسرة في تنشئة الأبناء على قيم التنمية والتحدث.** دراسة ميدانية بمدينة الرياض، رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة الملك سعود. الرياض.

العمري، صالح محمد. (2002). **العَوْد إلى الانحراف في ضوء العوامل الاجتماعية.** رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

عوض، السيد.(2001).**الجريمة في مجتمع متغير.** الإسكندرية: المكتبة المصرية.

العَوْدة، فهد عبدالله. (1431). **العَوْد إلى الجريمة وأثره في العقوبة في الشريعة الإسلامية والنظام السعودي.** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

عبدالمنعم، سليمان. (2005). **علم الإجرام والجزاء.** بيروت: منشورات الحَبلى الحقوقية.

عسيري، أحمد حسين. (2011). **الاتجاهات المجتمعية نحو السجناء المفرج عنهم وأثرها على العَوْد إلى الجرائم في منطقة تبوك بالمملكة العربية السعودية.** الرياض: دار المفردات للنشر والتوزيع.

عبدالوهاب، سرور محمد. (2004). **الدافع والباعث على الجريمة وأثرهما في العقوبات التعزيرية.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

العكايلة، محمد سند. (2006). **إضطرابات الوسط الأسري.** عمّان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

غباري، محمد سلامة. (1989). **مدخل علاجي جديد لانحراف الأحداث.** الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

الغامدي، سعيد محمد.(1998). **مدى تقبل المفرج عنه في قضايا المخدرات وعلاقته ب العَوْد للجريمة**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

الغامدي، إبراهيم سعيد. (2008). **العوامل المؤدية إلى ارتكاب العنف بين النزلاء**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

الغامدي، عبدالعزيزمحمد. (2010). **علاقة الجريمة بالعوامل الاجتماعية كما يراها ضباط التحقيق بشرطة منطقة الباحة**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

غانم، عبدالله عبد الغني. (1999). **أثر السجن في سلوك النزيل**، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

الغول حسين على. (2003). **علم النفس الجنائي الإطار والمنهجية الجوانب النفسية والإكلينيكية للمجرم**، القاهرة: دار الفكر العربي.

غباري، محمد سلامة. (2004). **أدوار الأخصائي الاجتماعي في مجال الجريمة والانحراف**. السويس: دار المعرفة الجامعية.

القهوجي، علي عبدالقادر. (1985). **علم الإجرام والعقاب**. بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر.

القفاري، عبدالله.(2000). **أثر انحراف الاحداث في ارتكاب الجريمة بعد الكبر**. رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

القريشي، غني ناصر. (2011). **علم الجريمة**. عمّان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

قرني، عادل يحيى. (2006). **مبادئ علمي الإجرام والعقاب**. مسقط: أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة، نزوى.

قرني، عادل يحيى. (2011). **شرح قانون الجزاء العماني القسم العام**. مسقط: أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة، نزوى.

القشعان، حمود فهد والكندري، يعقوب يوسف. (2002). العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى تعاطي المخدات والمسكرات على عينة من المدمنين الكويتيين. **المجلة التربوية،17** (65)، 73- 120.

القشيري، مسلم بن الحجاج. (2010). **صحيح مسلم**. القاهرة : دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع.

الكساسبة، فهد يوسف. (2010). **وظيفة العقوبة ودورها في الإصلاح والتأهيل**. عمّان: دار وائل للنشر والتوزيع.

كرزون، أنس أحمد. (2001). **منهج الإسلام في تزكية النفس**. بيروت: دار ابن حزم.

الكردوسي، عادل عبد الجواد. (2001). الإعلام الأمني والوقاية من السلوك الإجرامي. **مجلة الأمن والقانون، 9** (2)،121- 153

كوري، كلارلد. (2011). **النظرية والتطبيق في الإرشاد والعلاج النفسي**. ترجمة: سامح الخفشن، عمان: دار الفكر.

لطفي، طلعت إبراهيم. (2009). **دراسات في علم الاجتماع الجنائي**. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

الماوردي، أبي الحسن محمد حبيب. (1978). **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**. مكة المكرمة: دار الباز للنشر والتوزيع.

المشاقبة، محمد. (2008). **مبادئ الإرشاد النفسي للمرشدين والإخصائيين النفسيين**. عمّان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

المرواني، نايف محمد. (2009). **التوافق النفسي والمسئولية الاجتماعية لدى المجرمين.** القاهرة: دار الفكر العربي.

المسعود، عبد العزيز عبدالله. (2000). **ثقافة السجن وعلاقتها بالسلوك المضاد للمجتمع.** رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

المطيري، سلمان مناور. (2005). **دراسة مقارنه مطبقة على العائدين وغير العائدين لجريمة السرقة من السعوديين في سجون مدينة الرياض إصلاحية الحائر.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض.

المعماري، على أحمد والهسنياني، أحمد عبدالعزيز. (2012). **دراسات في علم الإجرام.** عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع.

المالكي، خالد غرم الله. (2005). **الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمدمنين والمطبق عليهم عقوبة تكرار تعاطي المخدرات.** رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

المحمودي، محمدالطاهر. (2006). **مفهوم الذات لدى الأحداث الجانحين بالمجتمع الليبي.** رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.

المشهداني، محمد أحمد. (2008). **أصول علمي الإجرام والعقاب في الفقهين الوضعي والإسلامي.** عمّان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

المغدري، خميس حميد. (2004). **استراتيجيات التكيف لضغوط بيئة السجن وعلاقتها بالأبعاد الأساسية للشخصية لدى السجناء في سلطنة عمان.** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمّان.

المشهداني، أكرم عبدالرزاق. (2005). **واقع الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي**. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

المغضيب، عبدالله عبد الرحمن. (2004). **دور القطاع الخاص في رعاية أسر نزلاء المؤسسات الإصلاحية**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

المغربي، سعيد والليثي، السيد أحمد. (2010). **الفئات الخاصة و أساليب رعايتها1- المجرمون**. الرياض: دار الزهراء للنشر والتوزيع.

المنظري، راشدبن سليمان. (2007).**المشكلات الاجتماعية لأسر المسجونين وإلى ات التعامل المهني معها** . رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السلطان قابوس، الخوض، مسقط .

المنظري، راشد بن سليمان.(2012). **برامج الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم بين النمط المثالي والنمط الواقعي**. دراسة حالة للمجتمع العماني، أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة مجمع البحوث والدراسات، نزوى.

مرسوم سلطاني. (1974). **قانون الجزاء العماني**. سلطنة عمان.

مرسوم سلطاني. (1998). **قانون السجون العماني**. سلطنة عمان.

مصطفى، إبراهيم والزيات، أحمد وعبدالقادر، حامد والنجار، محمد. (1972). **المعجم الوسيط**. المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر.

ملحم، سامي محمد. (2006). **مبادئ التوجيه والإرشاد النفسي**. عمّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

مسلم، عدنان أحمد والبرقاوي، هناء أحمد. (1997). أثر العوامل الاجتماعية في الدافع إلى ارتكاب الجريمة في سورية. **مجلة شؤون اجتماعية، 14**(53)، 83- 123.

النيرب، عبدالله محمد. (2008). **العوامل النفسية والاجتماعية المسئولة عن العنف المدرسي في المرحلة الإعدادية كما يدركها المعلمون والتلاميذ في قطاع غـزة.** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

النقبي، سيف محمد. (2010). **بعض العوامل المسهمة في جنوح الأحداث كما يدركها الجانحون والعاملون معهم في دولة الإمارات العربية المتحدة.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نزوى، سلطنة عمان.

النيسابوري، الحاكم. (1986). **المستدرك على الصحيحين ج4.** دار المعرفة: بيروت.

هياجنة، أمجد محمد. (1993). **العوامل المساهمة في عَوْد الأحداث إلى الجنوح من وجهات نظر مختلف الفئات ذات العلاقة.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، عمّان.

الهليل، عبدالعزيز عبدالرحمن. (2010). **واقع الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم والموقوفين أمنياً في مركز محمد بن نايف للمناصحة والرعاية.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

هلال، ناجي محمد. (2001). العنف في السجن دراسة اجتماعية على عينة من السجناء. **المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، 18** (36)، 183- 237.

الوهيبية، بثينة بنت سالم.(2011). **العوامل الاجتماعية المؤدية إلى العَوْد إلى إدمان المخدرات دراسة ميدانية مطبقة على المرضى والعاملين في قسم علاج الإدمان.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السلطان قابوس، مسقط.

الواكد، أحمد صالح. (2005). **العلاقة بين الانخراط في برامج الإصلاح والتأهيل في المؤسسات العقابية الأردنية و العَوْد إلى الجريمة.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤته، عمّان.

الوريكات، محمد عبدالله. (2012). **مبادئ علم الإجرام.** عمّان: إثراء للنشر والتوزيع.

الوريكات، عايد عواد. (2004). **نظريات علم الجريمة**. عمّان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

الوريكات، محمد عبدالله. (2009). **مبادئ علم العقاب**. عمّان: دار وائل للنشر والتوزيع.

اليوسف، عبدالله بن عبدالعزيز. (1999). **واقع المؤسسات العقابية والإصلاحية و أساليب تحديث نظمها الإدارية في الدول العربية**. أبحاث ندوة النظم الحديثة في إدارة المؤسسات العقابية والإصلاحية، مركز الدراسات والبحوث بأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، في 19-1999/4/21.

ثانيا : المراجع الأجنبية.

Boduszek, D.; Belsher, R.; Dhingra, K. & Ioannou, M. (2013). Sychosocial correlates of recidivism in a sample of ex-prisoners: the role of oppositional defiant disorder and conduct disorder, **The Journal of Forensic Psychiatry & Psychology.**

Bartholomew,L (2009) Breaking the Cycle of Recidivism : Understanding.

Economical , Emotional, and Social Needs Facing Female Ex-offenders during the Transition and Reintegration Process. **Un Published Dissertation**. Capella University, United State.

Chamberlain,A.(2012). Community Change and Recidivism: The Interrelationship between.

Neighborhood Ecology and Prisoner Reintegration. **University of california, Irvine**, Unpublished Doctoral Thesis.

Chang,J.(2011). An Integrative Group Model Programs to Reduce Recidivism amon Offenders. **Alliant International University ,** Unpublished Doctoral Thesis.

Fagan, A. & Mazerolle, P. (2011). Repeat Offending and Repeat Victimization: Assessing Similarities and Differences in Psychosocial Risk Factors, **Crime & Delinquency**,57(5) 732-755.

Fazel, S. & Yu, R. (2011). Psychotic Disorders and Repeat Offending: Systematic Review and Meta-analysis, **Schizophrenia Bulletin**, 37(4): 800–810. .

Fitzgerald, S.; Gray, N. Taylor, J. Snowden & Robert (2011) . Risk factors for recidivism in offenders with intellectual disabilities, Psychology, Crime and Law , 17(1): 43-58.

Geiran,V.(2012). probation service recidivism stud Probation Service Research Report2, Dublin, Ireland.

Heaney, M. (2012). The Relationship Between Mentoring And Recidivism: An Examination Of A Program To Prevent Recidivism In Ex-Offenders, **Unpublished Dissertation**, Capella University.

Stephanie,H. (2011). A Quantitative Analysis of Factors Related to Recidivism, **unpublished master thesis**, Auburn University.

Hopper, J (2008) The Effects of private Labor Program Participants on Inmate Recidivism. Un Published Dissertation. Middle Tennessee State University, United State.

Hughes, R. (2008). Casual Factors Influence Repeat Violent Criminal Offenses in a GIS Spatial Context, **Papers in Resource Analysis,** 10: 1-14.

Jones, A. (2013). Critical Success Factors For Reducing Recidivism, **Unpublished Dissertation**, Walden University.

May, C.; Sharma, N. & Stewart, D. (2008). Factors linked to reoffending: a one-year follow-up of prisoners who took part in the Resettlement Surveys 2001, 2003 and 2004, **Research Summary**, Ministry of Justice, UK.

Muntingh, L. & Gould, C. (2010). Towards an understanding of repeat violent off ending, **ISS Paper** 213, 1-24.

Monnery, B.(2013). The determinants of recidivism among ex--prisoners: a survival analysis on French data, *Groupe d'Analyse et de Théorie Économique Lyon-St Étienne Working Paper No. WP 1320*.

Onsando, I. (2012). Analysis of factors related to recidivism, **unpublished master thesis**, University of Nairobi.

Orrick, E (2012) Criminal and Reentry : an Analysis of Recidivism Post- Release from Prison among Serious Violent Offenders. **Un PublishedDissertation**. The University of Texas, United State**.**

Putkonen, H.; Komulainen, E.; Virkkunen, M.; Eronen, M. & Lönnqvist, J (2003). **Risk of repeat offending among violent female offenders with psychotic and personality disorders,** Am J Psychiatry. 160(5):947-51.

Rakkushith (2012). **Influence of Media on Crime**. StudyMode.com. Retrieved 22, 6, 2013, from http://www.studymode.com/essays/Influence-Of-Media-On-977924.html Crime-

Sandon, A (2006). **Juvenile Delinquency Theories**, articles base, available on internet: http://www.articlesbase.com, retrieved 22-10-2013

Tewksbury, R. Jennings,W. Zgoba,K.(2012). **Sex Offenders Recidivism and Collateral Consequences**, Published theses, Department of Justice . USA

الملاحـــــق

ملحق (1)

قانون الجزاء العماني

قانون الجزاء
الكتاب الأول
في الأحكام العامة
الباب الأول
في الشريعة الجزائية
الفصل الأول

في مبدأ شريعة الجرائم والعقوبات وتطبيق الشريعة الجزائية من حيث الزمان.

المادة ١: لا يعد الفعل جرماً اذا لم يوجد نص على ذلك حين اقترافه.

كذلك لا يقضى بأي عقوبة لم يكن منصوصاً عليها حين اقتراف الجرم.

يعد الجرم مقترفاً حالماً تتم أفعال تنفيذه، دون ما نظر إلى وقت حصول النتيجة.

الفصل الثاني
في تطبيق الشريعة الجزائية من حيث المكان

المادة ٢: صلاحية الشريعة هى رعايتها لفعل أو وضعية ما مما يستتبع تطبيقها عليهما ولصلاحية الشريعة الجزائية العمانية، المحدودة فى هذا الفصل، مقاييس أربعة:

الأول: اقليمي، أى بالنظر إلى مكان حصول الفعل، وتعرف الصلاحية عندئذ بالصلاحية الاقليمية.

الثاني: ذاتي، أى بالنظر الى اهتمام الدولة العمانية بالفعل، وتكون، الصلاحية ذاتية.

الثالث: شخصي، أى بالنظر الى جنسية الفاعل، وتعرف الصلاحية عندئذ بالصلاحية الشخصية.

الرابع: نوعي، أى بالنظر الى نوع الفعل وحرص الدولة العمانية على المشاركة دولياً في مكافحة الجريمة، وتعرف عندئذ بالصلاحية الشاملة.

الباب الثاني
في أنواع الجرائم والأحكام الجزائية
الفصل الأول
في الوصف القانوني للجرائم

١- في تحديد الوصف الجرمي:

المادة ٢٩: يحدد الوصف القانوني للجريمة بحسب ما تفرضه بشأنها النصوص القانونية من عقوبة وعليه، تنقسم الجرائم، تبعاً لتقسيم العقوبات، إلى ثلاثة أنواع هي:

١- الجناية، وتوصف عقوبتها بالإرهابية.

٢- الجنحة، وتوصف عقوبتها بالتأديبية.

٣- القباحة، وتوصف عقوبتها بالتكديرية.

الفصل الثاني
في العقوبات الاصلية

١- في تحديد العقوبات:

المادة ٣٩: العقوبات محددة كما يلي:

١ – العقوبات الإرهابية: هى الاعدام، أو السجن المؤبد، أو السجن المؤقت من ثلاثة الى خمس عشرة سنة.

٢ – العقوبات التأديبية: هى السجن عن عشرة أيام الى ثلاث سنوات والغرامة من عشر ريالات عمانية الى خمسمائة، أو احداهما فقط. وذلك مع عدم الإخلال بالحدود التى يبينها القانون لكل جريمة[١].

٣– العقوبات التكديرية: هى السجن من أربع وعشرين ساعة إلى عشرة أيام والغرامة من ريال واحد الى عشر ريالات، أو احداهما فقط.

---

(١) تم اضافة الجملة الأخيرة بالمادة الأولى من المرسوم السلطانى رقم ٢٠٠٧/٥٢، الجريدة الرسمية، العدد (٨٤٢).

٦- في اعادة الاعتبار:

المادة ٦٩: يمكن اعادة الاعتبار للمحكوم عليه، بقرار يصدر عن القاضى الذى حكم عليه بالعقوبة، اذا أثبت المحكوم عليه.

١ – انه انقضى على تنفيذ العقوبة الارهابية سبع سنوات كاملة، أو انقضى على تنفيذ العقوبة التأديبية ثلاث سنوات كاملة.

٢ – وأنه نفذ الرسوم والنفقات سجناً أو نقداً، ودفع التضمينات المحكوم بها للمتضرر أو ان هذا الأخير أسقطها عنه.

تبطل اعادة الاعتبار، للمستقبل، مفاعيل جميع الأحكام الصادرة وتسقط العقوبات الفرعية أو الاضافية.

المادة ١١٥: يعتبر مكرراً:

١ – من حكم عليه بعقوبة ارهابية حكماً مبرماً، وارتكب جناية أخرى عقابها السجن فى أثناء مدة عقوبته أو فى خلال خمس سنوات بعد تنفيذها، أو بعد سقوطها عنه بأحد الأسباب القانونية غير العفو العام.

٢ – من حكم عليه بعقوبة تأديبية حكماً مبرماً وارتكب جنحة مماثلة للأولى من حيث النوع، فى أثناء تنفيذ العقوبة أو فى خلال سنتين بعد تنفيذها أو بعد سقوطها عنه بأحد الأسباب القانونية غير العفو العام.

٣– من حكم عليه بعقوبة تكديرية وارتكب القباحة نفسها أو قباحة مماثلة لها خلال سنة من تاريخ تنفيذها أو سقوطها عنه بغير حالة العفو العام.

المادة ١١٦: يعاقب المكرر كما يلى:

أولاً: بالاعدام، اذا كانت عقوبته السابقة السجن المؤبد.

ثانياً: بمضاعفة العقوبة الارهابية التى تستحقها الجناية الثانية على أن لا يجاوز حدها الأعلى ثلاثين سنة.

ثالثاً: يفرض ضعفى الحد الأقصى المعين قانوناً للجنحة لمن كان محكوماً سابقاً بجرم جنائى.

رابعاً: يفرض ضعفى الحد الأقصى للعقوبة التأديبية التى تستحقها الجنحة الثانية، لمن كان محكوماً عليه بجنحة مماثلة من حيث النوع.

خامساً: اذا كانت الجنحة الثانية غير مماثلة للجنحة الأولى فأنه يحكم على الفاعل بالحد الأقصى المعين قانوناً للجنحة الثانية.

سادساً: اذا كانت القباحة الثانية مماثلة للأولى أو معاقباً عليها بنظام واحد فأنه يحكم على الفاعل بضعفى العقوبة التى تستحقها القباحة الثانية.

المادة ١١٧: تعتبر الجرائم مماثلة لأجل تطبيق قاعدة التكرار:

في الجنـــح:

١ – الجنح المقصودة المنصوص عليها فى فصل واحد من فصول هذا القانون.

٢ – الجنح المقصودة على الاشخاص (الباب الرابع).

٣– القتل والجرح غير المقصودين.

٤ – السرقة، الاحتيال، اساءة الامانة، التزوير، الاختلاس، الشك دون مقابل، الجنح المنافية للأخلاق.

في القبـــاحات:

تعتبر مماثلة أفعال القباحات المخالفة لأحكام نظام واحد.

٦- أحكام مشتركة لأسباب تشديد العقوبة أو تخفيفها أو الاعفاء منها.

ملحق (2)

قانون السجون

مرســـوم ســلطاني

رقـم ٩٨/٤٨

باصدار قانون السجون

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١
وعلى قانون السجون الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٧٤/٢٣ .
وعلى قانون الشرطة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٠/٣٥ .
وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنا بما هو آت

مـــادة (١) : يعمل فى شأن السجون بأحكام القانون المرافق .

مـــادة (٢) : يصدر المفتش العام للشرطة والجمارك اللائحة التنفيذية للقانون ، وإلى حين صدورها يستمر العمل باللوائح والقرارات القائمة بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون .

مـــادة (٣) : يلغى القانون رقم ٧٤/٢٣ المشار إليه ، كما يلغى كل ما يخالف القانون المرافق أو يتعارض مع أحكامه .

مـــادة (٤) : ينشر هذا المرسوم فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

قابوس بن سعيد

سلطان عمان

صدر فى : ٢ من ربيع الآخر سنة ١٤١٩هـ
الموافـــق : ٢٦ من يوليـــو سنة ١٩٩٨م

قانون السجون

الفصل الأول

فى التعريفات والأحكام العامة

مـــادة (١) : فى تطبيق أحكام هذا القانون يكون للكلمات والعبارات التالية المعنى الموضح قرين كل منها ، ما لم يقتض سياق النص معنى آخر :

المفـتش العـام : المفتش العام للشرطة والجمارك .

الإدارة : الإدارة العامة للسجون .

المدير العـام : مدير عام السجون .

الـنـزيـل : كل من يسجن تنفيذاً لحكم قضائي صادر من محكمة مختصة .

المحـبـوس : كل من يحبس احتياطياً تنفيذاً لأمر صادر من سلطة مختصة .

الـسـجـن : المكان الذي يودع فيه النزيل .

اللجنة الطبـيـة : اللجنة المنصوص عليها فى قانون الشرطة .

الـلائـحـة : اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مـادة (٢) : تنشأ السجون وأماكن الحبس الاحتياطي و تحدد مقارها بقرار من المفتش العام ، ويخصص في كل منها قسم مستقل للرجال وقسم للنساء .

مـادة (٣) : يجوز تطبيق نظام السجون المفتوحة فى الحدود وبالشروط والضوابط التي يصدر بتحديدها قرار من المفتش العام .

مـادة (٤) : تنفذ العقوبات المقيدة للحرية فى السجون ، ويودع من يصدر أمر بحبسه احتياطياً فى الأماكن المعدة لذلك وفقاً لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية .

مـادة (١٣) : يصنف النزلاء إلى درجات وفقاً لنوع الجرائم المحكوم عليهم من أجلها ، وخطورتها ، وتكرار ارتكابها ، ومدة العقوبة المقضى بها ، وغير ذلك من الأسس التي تيسر تقويمهم .

وتحدد اللائحة درجات تصنيف النزلاء والقواعد التى تتبع فى معاملة نزلاء كل درجة .

وفى جميع الأحوال يعزل النزلاء والمحبوسين الذين لم تتجاوز أعمارهم الثامنة عشرة عن غيرهم .

مـــادة (٢١) : إذا توفى النزيل صرف لورثته ما يكون مستحقاً له من أجر ، وإذا لم يكن للمتوفى ورثة آل ذلك الأجر إلى حساب يخصص للصرف منه على المكافآت التشجيعية المنصوص عليها فى المادة (٢٦) من هذا القانون .

الفصل الرابع

فى التعليم والثقافة

مـــادة (٢٢) : يكون التعليم إلزامياً للأميين من النزلاء ، وتعمل الإدارة على تعليم النزلاء الآخرين وتدريبهم مهنياً مع مراعاة سنهم ومدى استعدادهم ومدة العقوبة المحكوم بها عليهم .

مـــادة (٢٣) : تضع الإدارة بالاتفاق مع الجهات المسؤولة عن التعليم والتدريب مناهج تعليم وتدريب النزلاء ، وتحدد اللائحة قواعد وإجراءات تأدية الامتحانات .

مـــادة (٢٤) : تنشأ فى كل سجن مكتبة تضم الكتب والمطبوعات الجائز تداولها والتي تهدف إلى تثقيف وتهذيب النزلاء ، ولجميع النزلاء الاستفادة منها فى أوقات فراغهم .

ويجوز للنزيل أن يحضر على نفقته الكتب والصحف والمجلات وذلك بعد موافقة مدير السجن .

مـــادة (٢٥) : على الإدارة تمكين النزلاء من الاستفادة من وسائل الإعلام المختلفة ووضع برامج خاصة بالندوات والمحاضرات التثقيفية والترفيهية على مدار العام ، وذلك وفقاً لما تنظمه اللائحة .

مـــادة (٢٦) : يمنح النزيل مكافأة مالية تشجيعية إذا استطاع أثناء وجوده فى السجن حفظ القرآن الكريم أو أجزاء منه أو قدم بحثاً أو عملاً فنياً متميزاً أو أجاد حرفة أو صنعة معينة أو حصل علي إحدى الشهادات العامة أو الجامعية أو العليا .

وتحدد اللائحة قيمة المكافأة وضوابط منحها .

مـــادة (٢٧) : على إدارة السجن أن تكفل محافظة النزلاء المسلمين على إقامة شعائرهم الدينية وأن تهيء لهم الوسائل اللازمة لأدائها ، ويكون لكل سجن مرشد أو أكثر من الدعاة المتخصصين .

مـــادة (٣٥) : تنشأ بالإدارة العامة للسجون إدارة للرعاية الاجتماعية للنزلاء يلحق بها عدد كاف من الخبراء والأخصائيين ، ويكون لها أقسام فى السجون كلما اقتضى الأمر ذلك ، وتختص هذه الإدارة بالآتي :

١ – المساهمة فى إعداد وتنفيذ برامج استقبال النزلاء فيما يخص فحص شخصيتهم وتصنيفهم .

٢ – الاشتراك فى وضع برامج معاملة النزلاء وتثقيفهم وتدريبهم وتأهيلهم والإشراف على تنفيذ هذه البرامج وتعديلها .

٣ – إعداد البحوث الاجتماعية والدراسات النفسية التى تساعد على تأهيل النزلاء لكى يكونوا أعضاء صالحين فى المجتمع .

٤ – متابعة النشاط الاجتماعى للنزلاء وبحث مشاكلهم الفردية وتقديم المساعدات اللازمة لحلها .

٥ – إعداد النزلاء وتأهيلهم نفسياً واجتماعياً ومهنياً والتنسيق مع الجهات المختصة لتسهيل حصولهم على عمل مناسب قبل الإفراج عنهم .

٦ – التنسيق مع الجهات المختصة لرعاية أسر النزلاء اجتماعياً ومادياً أثناء تنفيذ العقوبة .

ملحق (2)

اختصاصات إدارة مكافحة الجريمة

ثالثاً: إختصاصات الإدارات التنفيذية:

١- إدارة مكافحة الجريمة وتختص بما يلي :

- تلقي البلاغات و الشكاوي والمعلومات والتقارير عن ما يلي :

* الجرائم الدولية الواردة إليها من إدارة الإتصال للشرطة العربية والدولية .
* جرائم الحاسب الآلي .
* القضايا التي تكلف بها من قبل القيادة العامة للشرطة للتأكد من صحتها وضبطها وتحرير البيانات والتقارير الخاصة بنتائجها أو التحقيق فيها .

- تقييم مدى حاجة إدارات التحريات والتحقيقات الجنائية للإسناد والدعم البشري والفني في حالة وقوع جريمة جنائية أو أكثر أو عند طلب المساعدة من أية قيادة جغرافية أو من خلال تقييمها للموقف ولها إجراء التنسيق اللازم مع الإدارات الجغرافية في تقديم الإسناد كل في مجال إختصاصه.
- إبلاغ المدير العام عن القضايا العاجلة وذات الطابع الهام وعلى مدراء التحريات والتحقيقات الجنائية إبلاغ مدير مكافحة الجريمة بأية مستجدات جرمية بصفة مباشرة وفورية .
- التدخل في القضايا الهامة والغامضة أو المجهولة ومتابعتها والمشاركة بتقديم المعلومات أو جمعها من خلال قسم التحري المركزي وتوفيرها للإدارات والأقسام المعنية بها .
- تعتبر همزة الوصل بين المدير العام والإدارات بقيادات الشرطة الجغرافية من حيث توفير المعلومات عن القضايا الجرمية .
- التحقيق في الجرائم الدولية أو متابعته مع الإدارات المعنية وتقييمه من النواحي الإجرائية والقانونية وإحالة نتائجه إلى إدارة الإتصال للشرطة العربية والدولية لتتولى إرساله إلى الدولة الطالبة .
- التحري والبحث عن المعلومات المطلوبة عن بعض الأشخاص أو الشركات أو القضايا داخل السلطنة في حالة الطلب من دولة أخرى بالتنسيق مع الإدارات الأخرى .

ملحق (4)

مقياس العَوْد إلى الجريمة لدى نزلاء السجن المركزي بسلطنة عمان في صيغته الأولى المرسلة إلى لجنة التحكيم

كلية العلوم والآداب

قسم التربية والدراسات الإنسانية

الفاضل الدكتور.....المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

الموضوع: طلب تحكيم مقياس العَوْد إلى الجريمة لدى نزلاء السجن المركزي بسلطنة عمان

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان "**العوامل المسهمة في العَوْد إلى الجريمة لدى نـــزلاء السجن المركزي في سلطنة عمان في ضوء بعض المتغيرات**". وذلك كأحد متطلبات الحصول على درجة الماجستير في التربية تخصص الإرشاد النفسي، علماً بأن قانون الجزاء العمـــاني (1974، ص43) قد وصف العائد للجريمة أو المكرر للجريمة " كل من ارتكب الجريمة أثناء تنفيذ عقوبـــة سابقة أو خلال مدة معينة بعد تنفيذ العقوبة السابقة"أما إجرائياً فيعرف الباحث العائد إلى الجريمـــة بأنه كل من ارتكب جريمة في المجتمع وتمت محاكمته بعقوبـــة ســـالبة للحريـــة وبعـــد قضـــائه فترة العقوبة أو العفو عنه عاد إلى ارتكاب جريمة أخرى مما استوجب إيداعه في السجن المركزي مرة أخرى.

ولأغراض الدراسة يقوم الباحث ببناء مقياس للكشف عن العوامل المسهمة في العَوْد إلـــى الجريمة لدى نزلاء السجن المركزي، وبين أيديكم الصيغة الأولية لهذا المقياس موزعة على ثلاثـــة

مجالات وهي مجال العوامل الذاتية ومجال العوامل الاجتماعية ومجال العوامل الاقتصادية إضافة إلى العديد من المتغيرات ذات العلاقة. وللإجابة عن فقرات المقياس فقد اختار الباحث التدريج الرباعي (أوافق بشدة، أوافق، أعارض، أعارض بشدة) ولغايات التصحيح أُعطيت الأوزان (4، 3، 2، 1) على التوالي.

ونظراً لما تتمتعون به من خبرة ودراية في البحث العلمي ومكانة علمية مرموقة فقد تم اختياركم كأحد أعضاء لجنة تحكيم هذا المقياس، لذا يرجى التكرم مشكورين بالإطلاع على المقياس وإبداء ملاحظاتكم وأرائكم في فقرات المقياس، من حيث مدى ملاءمة الفقرات لموضوع الدراسة من جهة وللبيئة العمانية من جهة أخرى إضافة إلى سلامة الصياغة اللغوية، ومدى انتماء كل فقرة من فقرات المقياس للمجال الذي تندرج تحته، إضافة إلى أي تعديلات أو ملاحظات أو اقتراحات ترونها مناسبة.

ختاماً لايسع الباحث إلا أن يشكركم على جهودكم البارزة، ووقتكم الثمين الذي ستبذلونه في تحكيم هذا المقياس، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اسم المحكم	.....	الدرجة العلمية.....
التخصص	.....	مكان العمل.....
القسم	.....	التوقيع.....

الباحث: طلال بن ناصر بن سالم الخروصي

إشراف الدكتور: أمجد محمد هياجنة

قائمة وصف السلوكيات المسهمة في العَوْد إلى السجن

ورقة التعليمات

الاسم..... المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بين يديك مجموعة من الفقرات التي قد تكون ساهمت في عودتك إلى السجن مرة أخرى ، يرجى التفضل بقراءة كل فقرة من هذه الفقرات بدقة وتمعن ، ثم قدر تقييمك لمدى مساهمة هذه الفقرة في عودتك إلى ممارسة السلوكيات غير المرغوبة التي أدت بك إلى العَوْد إلى السجن مرة أخرى وذلك على النحو الآتي:

1- إذا كان تقييمك لمدى مساهمة هذه الفقرة في ارتكاب السلوكيات التي أدت إلى العَوْدة إلى السجن مرة أخرى بعد الإفراج عنك بدرجة كبيرة جدا يرجى وضع علامة (√) تحت العمود (أوافق بشدة).

2- إذا كان تقييمك لمدى مساهمة هذه الفقرة في ارتكاب السلوكيات التي أدت إلى العَوْدة إلى السجن مرة أخرى بعد الإفراج عنك بدرجة كبيرة يرجى وضع علامة (√) تحت العمود (أوافق).

3- إذا كان تقييمك لمدى مساهمة هذه الفقرة في ارتكاب السلوكيات التي أدت إلى العَوْدة إلى السجن مرة أخرى بعد الإفراج عنك بدرجة قليلة يرجى وضع علامة (√) تحت العمود (غير موافق).

4- إذا كان تقييمك أن هذه الفقرة لم تسهم في ارتكاب السلوكيات التي أدت إلى العَوْدة إلى السجن مرة أخرى بعد الإفراج عنك يرجى وضع علامة (√) تحت العمود (غير موافق بشدة).

علما بأنه لا توجد إجابة خاطئة وأخرى صحيحة وإنما المطلوب أن تكون إجاباتك صادقة وتعبر عما تشعر به وتسلكه، ويرجى التكرم بالإجابة على جميع فقرات المقياس، وعدم ترك أي فقرة من الفقرات دون إجابة وستحاط إجاباتك بالسرية التامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط ولن تتطلع عليها أي جهة أخرى.

شاكرين لكم حسن تعاونكم وتجاوبكم

أولاً: البيانات الديموغرافية :

1- العمر:

أ) 18 – 23 ☐
ب) 30 – 35 ☐
ج) 36 – 41 ☐
د) 42 – 47 ☐
هـ) 48 – 53 ☐
و) 54 ☐

2- المستوى التعليمي:

أ) أمي ☐
ب) أقرأ وأكتب ☐
ج) إبتدائي ☐
ز) دراسات عليا ☐
د) إعدادي ☐
هـ) ثانوي ☐
و) بكالوريوس ☐

3- المهنة قبل دخولك السجن:

أ) موظف في القطاع العام ☐
ب) موظف في القطاع الخاص ☐
ج) بـاحث عن عمل ☐
د) أعمال حرة ☐
هـ) متقاعد ☐

4- الدخل الشهري قبل دخولك السجن:

أ) اقل من 200 ريال ☐
ب) 200- 300 ريال ☐
ج) 301- 400 ريال ☐
د) 401 - 500 ريال ☐
هـ) 501-600 ريال ☐
و) 601 فأكثر ☐

5- الحالة الاجتماعية:

أ) أعزب ☐
ب) متزوج ☐
د) مطلق ☐
هـ) أرمل ☐

6- نوع السكن:

أ) بيت مستقل ☐
ب) فيلا ☐
ج) شقة ☐

7- ملكية السكن:

أ) ملك ☐
ب) مستأجر ☐
ج) أخرى تذكر---------- ☐

8- نوع الجريمة الحالية:

أ) مخدرات ☐
ب) سرقة ☐
ج) سُكْر ☐
د) احتيال ☐
هـ) سلب ☐
و) جرائم أخلاقية ☐
ز) شيكات ☐
ج) رشوة ☐
ل) أخرى تذكر--------- ☐

9- عدد مرات دخولك السجن المركزي:

أ) مرتان ☐
ب) ثلاث مرات ☐
ج) أربع مرات ☐
د) خمس مرات ☐
هـ) ست مرات فأكثر ☐

10- المدة من الإفراج إلى العَوْد إلى السجن المركزي مرة أخرى:

أ) أقل من سنة ☐
ب) من سنة إلى سنتين ☐
ج) من ثلاث إلى أربع سنوات ☐
د) من خمس إلى ستة سنوات ☐
هـ) من سبع سنوات فأكثر ☐

11- نوع الجريمة السابقة:

أ) مخدرات		و) جرائم أخلاقية	
ب) سرقة		ز) شيكات	
ج) سُكر		ج) رشوة	
د) احتيال		ل) أخرى تذكر---------	
هـ) سلب			

12- مكان الجريمة:

أ) محافظة مسقط		ز) محافظة شمال الشرقية	
ب) محافظة شمال الباطنة		ج) محافظة جنوب الشرقية	
ج) محافظة جنوب الباطنة		ل) محافظة الوسطى	
د) محافظة مسندم		م) محافظة الداخلية	
هـ) محافظة الظاهرة		ن) محافظة ظفار	
و) محافظة البريمي			

العوامل الذاتية ويقصد بها العوامل المتعلقة بالنزيل نفسه والتي تنتج عنها مـــؤثرات ذات مـــدلول سببي تساهم في العَوْد إلى الجريمة. (الوازع الـــديني، الإدمـــان، الإرادة، الثقـــة، التقليـــد، الغضب، العزلة، المسؤولية الذاتية، القلق، التوتر، الشعور بالنقص، الجهل ،عـــدم الشـــعور بالأمن، اتخاذ القرار).

م	الفقرات	انتماء الفقرة للمجال		الصياغة اللغوية		مناسبة الفقرة للبيئة العمانية		التعديلات المقترحة
		منتمية	غير منتمية	سليمة	غير سليمة	مناسبة	غير مناسبة	
1	أشعر بأني غير مقبول من الآخرين بعد ارتكابي الجرائم							
2	ضعف الشعور بالمسؤولية تجاه أفعالي							
3	أشعر بالرفض من قبل الأسرة بعد ارتكابي الجريمة الأولى							
4	الإدمان على المخدرات والمسكرات كان سبباً لعودتي إلى السجن							
5	ضعف الإرادة والرغبة في التخلص من الجريمة							
6	تعلمت سلوكيات منحرفة من خلال الاختلاط بالنزلاء داخل السجن							
7	أشعر باليأس نتيجة لعدد مرات العَوْد إلى السجن							
8	عادة **لا** أكون هادئا وأي شي يستثيرني							
9	أشعر بعدم القدرة على اتخاذ القرار في تعديل سلوكي للأفضل							
10	أشعر أن التكيف في الحياة في السجن كان سببا لعودتي للجريمة							
11	أرغب في مجاراة أصدقائي في كل شي							
12	أعاني من أمراض نفسية أدت بي إلى العَوْد للسجن							
13	أشعر بضعف الثقة بالنفس							
14	أميل إلى العزلة وعدم الإختلاط بالآخرين في المجتمع							

15	أشعر بضعف المسؤولية الذاتية تجاه أفعالي							
16	ضعف الوازع الديني كان سببا في عودتي إلى الجريمة							
17	أشعر بالحقد والكراهية تجاه المجتمع							
18	أشعر بالقلق من المستقبل							
19	تدني الاستبصار بأضرار الجريمة							
20	جهلي بالقوانين والأنظمة الجزائية							
21	أشعر بالتوتر والضيق في معظم الأوقات							
22	التهور دفعني لارتكاب الجريمة مرة أخرى							
23	أشعر بعدم اقتناع المجتمع بتوبتي والشك في تصرفاتي							
24	أنظر إلى الجريمة كعامل من عوامل الشجاعة والرجولة							
25	العَوْد للجريمة كتعويض عن الشعور بالنقص							
26	أشعر أن المجتمع يتعامل معي بحذر وخوف							
27	ضعف الشعور بالذنب بعد ارتكابي الجريمة الأولى							
28	تعد الجريمة بالنسبة لي أفضل وسيلة للتوافق مع ظروف الحياة							

الملاحظات والمقترحات:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

المجال الثاني: العوامل الاجتماعية ويقصد بها العوامل المرتبطة بأسرة النزيل وبالمجتمع الخارجي والتي نتج عنها مؤثرات ذات مدلول سببي ساهمت في عودة النزيل إلى الجريمة (الأســـرة، الرفاق، الوصم الاجتماعي، الفراغ، التأهيل والاصلاح، وسائل الإعلام، دارالرعاية اللاحقة).

م	الفقرات	انتماء الفقرة للمجال		الصياغة اللغوية		مناسبة الفقرة للبيئة العمانية		التعديلات المقترحة
		منتمية	غير منتمية	واضحة	غير واضحة	مناسبة	غير مناسبة	
1	تأثير رفقاء السوء على كان سببا لعودتي إلى السجن							
2	نظرة المجتمع لي تتسم بالدونية والاحتقار							
3	عدم توفر دار لرعاية النزلاء بعد الافراج عنهم							
4	ضعف برامج التأهيل والاصلاح داخل السجن							
5	سوء استغلال وقت الفراغ							
6	وجود فرد أو أكثر في الاسرة سبق وإن ارتكب جريمة							
7	أسرتي لا تتدخل في أي شي أعمله حتى ولوكان خطأ							
8	ضعف التنشئة الأولى في الأسرة							
9	عرض مظاهر العنف والجريمة في وسائل الاعلام ودور السينما							
10	علاقتي بأسرتي يسودها التوتر والمشاجرات الكلامية							
11	تدني ثقة أفراد المجتمع بي							
12	ضعف الإجراءات الرادعة للعقوبة							
13	السكن في أحياء مكتظة ومزدحمة							
14	سهولة الحصول على الأدوات التي تساعدني على العَوْد للجريمة							
15	خجل أفراد أسرتي وأقاربي من الظهور معهم بسبب صحيفة السوابق الجرمية							
16	صعوبة وجود أسرة تقبل على							

	مصاهرتي							
17	لدى أصدقاء سبق وإن ارتكبوا جرائم							
18	ضغف التوعية من مخاطر الجريمة من قبل مؤسسات المجتمع المختلفة							
19	تعزيز الأهل وتشجيعهم للسلوكيات العدوانية							
20	عدم دعوتي للمشاركة في المناسبات الاجتماعية من قبل أقاربي وجيراني							
21	نظرة المجتمع السلبية للمفرج عنهم كالمجرمين وأصحاب سوابق							
22	اكتسبت السلوكيات غير السوية أثناء السفر خارج السلطنة							
23	ضعف البرامج الوقائية في المجتمع							
24	ضعف التنشئة الأولى فى الأسرة							
25	استخدام برامج الهواتف الذكية كبرنامج التواصل الاجتماعي الواتس أب سهل في تعلمي سلوكيات غير مرغوب فيها							
26	ضعف الانتماء إلى المجتمع							
27	نظرة العاملين- في السجون- للنزلاء بأنهم أصحاب سوابق ولايمكن إصلاحهم وتأهيلهم							
28	تصفحي لشبكة المعلومات العالمية (الأنترنت) له دور في اكتساب خبرات وقيم انحرافيه							
29	قلة تواصل الأهل والأقارب أثناء وجودي في السجن							

الملاحظات والمقترحات:

.....

.....

المجال الثالث: العوامل الاقتصادية ويقصد بها: الظروف التي تعرض لها الفرد نتيجة اضـــطراب اقتصادي طرأ على المجتمع أونتيجة أسباب خاص به أثرت على عودتـــه إلـــى الإجـــرام (البطالة الفقر، قلة الدخل، الترف).

م	الفقرات	انتماء الفقرة للمجال		الصياغة اللغوية		مناسبة الفقرة للبيئة العمانية		التعديلات المقترحة
		منتمية	غير منتمية	سليمة	غير سليمة	مناسبة	غير مناسبة	
1	صعوبة الحصول على وظيفة بعد خروجي من السجن							
2	الرغبة في الكسب السريع دون النظر في عواقب الأمور							
3	ارتفاع تكاليف المعيشة والأسعار							
4	أترفع عن الأعمال المهنية مثل (النجارة والحدادة والسباكة وغيرها)							
5	طول المدة الزمنية لصرف شهادة رد الاعتبار للنزلاء المفرج من الجهات المختصة							
6	تُعد الحاجة والعوز من الأسباب التي دفعتني للعود إلى الجريمة							
7	كثرة المغريات المادية التي أوشاهدها							
8	التعود على الاستهلاك الترفي							
9	قلة الدخل يدفعني إلى تكرار الجريمة لسد احتياجاتي الخاصة							
10	رفض أرباب العمل تشغيل أصحاب السوابق الجرمية في الأعمال التجارية							
11	الفقر أحد الأسباب التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة							
12	عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية بعد الإفراج عني							

الملاحظات والمقترحات:

.....

.....

.....

.....

ملحق (5)

قائمة بأسماء لجنة تحكيم مقياس العَوْد للجريمة لدى نزلاء السجن المركزي

م	الاسم	التخصص	طبيعة العمـــــل
1	د. باسم محمد الدحادحه	إرشاد نفسي	قسم التربية والدراسات الانسانيه بجامعة نزوى
2	د. حمود بن عبدالله الشكري	علم نفس تربوي	كلية العلوم التطبيقيه بالرستاق
3	د.محمد أحمد النقادي	قياس وتقويم	قسم التربية والدراسات الانسانيه بجامعة نزوى
4	د.حمود بن خميس النوفلي	علم اجتماع	قسم علم الاجتماع والعمل الاجتماعي بجامعة السلطان قابوس
5	د.هدى أحمد الضوى	علم نفس	قسم التربية والدراسات الانسانيه بجامعة نزوى
6	د.حسين سعيد الحارثي	علم اجتماع	قسم التربية والدراسات الانسانيه بجامعة نزوى
7	د.عبد الفتاح محمد الخواجه	إرشاد نفسي	مركز الإرشاد الطلابي بجامعة السلطان قابوس
8	د. راشد بن حمد البوسعيدي	علم اجتماع	قسم علم الاجتماع والعمل الاجتماعي بجامعة السلطان قابوس
9	د. مطاع أمين بركات	الصحة النفسية	قسم التربية والدراسات الانسانيه بجامعة نزوى
10	د. مها عبد المجيد العاني	علم نفس	مركز الإرشاد الطلابي بجامعة السلطان قابوس
11	د. على مهدي كاظم	قياس وتقويم	كلية التربية بجامعة السلطان قابوس
12	د. عائشه محمد عجوة	إرشاد نفسي وتربوي	مركز الإرشاد الطلابي بجامعة السلطان قابوس
13	د. أمجد بن حسن الحاج	علم اجتماع	قسم علم الاجتماع والعمل الاجتماعي بجامعة السلطان قابوس
14	د. عبد الرحمن صوفي عثمان	علم اجتماع	قسم علم الاجتماع والعمل الاجتماعي بجامعة السلطان قابوس
15	د.محمود عرفان سرحان	علم اجتماع	قسم علم الاجتماع والعمل الاجتماعي بجامعة السلطان قابوس
16	د.أحمد محمد شبيب	علم نفس تربوي	كلية التربية بجامعة السلطان قابوس

ملحق (6)

مقياس العَوْد إلى الجريمة لدى نزلاء السجن المركزي بسلطنة عمان في صيغته النهائية

بين يديك مجموعة من الفقرات التي قد تكون ساهمت في عودتك إلى السجن مرة أخرى، يرجى التفضل بقراءة كل فقرة من هذه الفقرات بدقة وتمعن، ثم قدر تقييمك لمدى مساهمة هذه الفقرة في عودتك إلى ممارسة السلوكيات غير المرغوبة التي أدت بك إلى العَوْد إلى السجن مرة أخرى وذلك على النحو الآتي:

1- إذا كان تقييمك لمدى مساهمة هذه الفقرة في ارتكاب السلوكيات التي أدت إلى العَوْدة إلى السجن مرة أخرى بعد الإفراج عنك بدرجة كبيرة جدا يرجى وضع علامة (√) تحت العمود (أوافق بشدة).

2- إذا كان تقييمك لمدى مساهمة هذه الفقرة في ارتكاب السلوكيات التي أدت إلى العَوْدة إلى السجن مرة أخرى بعد الإفراج عنك بدرجة كبيرة يرجى وضع علامة (√) تحت العمود (أوافق).

3- إذا كان تقييمك لمدى مساهمة هذه الفقرة في ارتكاب السلوكيات التي أدت إلى العَوْدة إلى السجن مرة أخرى بعد الإفراج عنك بدرجة قليلة يرجى وضع علامة (√) تحت العمود (غير موافق).

4- إذا كان تقييمك أن هذه الفقرة لم تسهم في ارتكاب السلوكيات التي أدت إلى العَوْدة إلى السجن مرة أخرى بعد الإفراج عنك يرجى وضع علامة (√) تحت العمود (غير موافق بشدة).

علما بأنه لا توجد إجابة خاطئة وأخرى صحيحة وإنما المطلوب أن تكون إجاباتك صادقة وتعبر عما تشعر به وتسلكه، ويرجى التكرم بالإجابة على جميع فقرات المقياس ، وعدم ترك أي فقرة من الفقرات دون إجابة وستحاط إجاباتك بالسرية التامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط ولن تتطلع عليها أي جهة أخرى؛ وسوف تكون إجابتك كما في المثال الآتي.

م	الفقرة	أوافق بشدة	أوفق	غير موافق	غير موافق بشدة
1-	ضعف الوازع الديني كان سببا في عودتي إلى الجريمة		✓		

مقياس العَوْد إلى الجريمة لدى نزلاء السجن المركزي

م	الفقرة	أوافق بشده	أوافق	غير موافق	غير موافق بشده
1	تأثير رفقاء السوء على كان سببا لعودتي إلى السجن				
2	اكتسابي لسلوكيات منحرفة داخل السجن أعادتني إليه مرة أخرى				
3	صعوبة الحصول على وظيفة بعد خروجي من السجن				
4	سوء استغلال وقت الفراغ				
5	ضعف برامج التأهيل والإصلاح داخل السجن				
6	أشعر أني غير مقبول من الآخرين بعد خروجي من السجن				
7	ضعف الوازع الديني كان سبباً لعودتي إلى الجريمة				
8	عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية بعد الإفراج عني				
9	عدم دعوتي للمشاركة في المناسبات الاجتماعية من قبل أقاربي وجيراني				
10	عدم توفر دار لرعاية النزلاء بعد الإفراج عنهم				
11	أرغب في مجاراة أصدقائي في كل شيء				
12	أعاني من مشكلات نفسية أدت بي إلى العَوْد للسجن				
13	أشعر بالحقد والكراهية تجاه المجتمع				
14	وجود فرد أو أكثر في الأسره سبق وإن ارتكب جريمة				
15	إدماني على المخدرات كان سبباً لعودتي إلى السجن				
16	صعوبة وجود أسرة تقبل على مصاهرتي				
17	رفض أرباب العمل تشغيل أصحاب السوابق الجرمية في الأعمال التجارية				
18	أشعرأن التكيف في الحياة داخل السجن أفضل من خارج السجن				
19	قلة معرفتي بعواقب و أضرار الجريمة				
20	جهلي بالقوانين والأنظمة الجزائية				
21	سهوله الحصول على الأدوات التي تُساعدُني في العَوْد إلى الجريمة				
22	الرغبة في الكسب السريع دون النظر في عواقب الأمور				

م	الفقرة	أوافق بشده	أوافق	غير موافق	غير موافق بشده
23	قلة الدخل يدفعُني إلى تكرار الجريمة لسد احتياجاتي الخاصة				
24	أشعر بعدم الاستقرار والأمن داخل الأسرة				
25	ضعف الشعور بالذنب بعد ارتكابي الجريمة الأولى				
26	علاقتي بأسرتي يسودها التوتر والمشاجرات الكلامية				
27	إحساسي بسرعة الإنفعال والإستثارة كان سبباً في توليد العداء و عودتي إلى السجن				
28	مشاهدة مظاهر العنف والجريمة في وسائل الاعلام ودور السينما				
29	ضعف الإنتماء إلى المجتمع				
30	أميل إلى العزلة وعدم الإختلاط بالآخرين في المجتمع				
31	أسرتي لاتتدخل في أي شي أعمله حتي ولو كان خطأ				
32	نظرة المجتمع السلبية للمفرج عنهم كالمجرمين وأصحاب سوابق				
33	تُعد الحاجة والعوز من الأسباب التي دفعتني للعود إلى الجريمة				
34	أشعر بالتوتر والضيق في معظم الأوقات				
35	نظرة المجتمع لي تتسم بالاحتقار				
36	ضعف الإجراءات الرادعة للعقوبة				
37	ضعف الرقابة و الرعاية من قبل الأسرة				
38	تُعد الجريمة بالنسبة لي أفضل وسيله للتوافق مع ظروف الحياة				
39	أشعر بضعف المسؤولية تجاه أفعالي				
40	طول المدة الزمنية لصرف شهادة رد الاعتبار للنزلاء المفرج من الجهات المختصة				
41	أشعر بالقلق من المستقبل				
42	تشجيع الأهل للسلوكيات العدوانية				
43	ضعف التوعية من مخاطر الجريمة من قبل مؤسسات المجتمع المختلفة				

م	الفقرة	أوافق بشده	أوافق	غير موافق	غير موافق بشده
44	أشعر بضعف الإرادة في التخلص من الجريمة				
45	أترفع عن الأعمال المهنية مثل (النجارة والحدادة والسباكة وغيرها)				
46	أشعر بعدم القدرة على اتخاذ القرار في تعديل سلوكي للأفضل				
47	العود للجريمة كتعويض عن الشعور بالنقص والدونية				
48	تدني ثقة أفراد المجتمع بي				
49	استخدام برامج الهواتف الذكية كبرنامج التواصل الإجتماعي (الواتس أب) سهل في تعلمي سلوكيات غير مرغوب فيها				
50	ضعف البرامج الوقائية في المجتمع				
51	أشعر بالرفض من قبل الأسرة بعد ارتكابي الجريمة الأولى				
52	ارتفاع تكاليف المعيشة والأسعار				
53	ضعف التنشئة الأولى في الأسرة				
54	الإسراف و التقليد الإجتماعي في نمط الحياة كان سبباً في عودتي إلى السجن				
55	أشعر بضعف الثقة بالنفس				
56	السكن في أحياء مكتظة ومزدحمة				
57	نظرة العاملين –في السجون – للنزلاء بأنهم أصحاب سوابق ولايمكن إصلاحهم وتأهيلهم				
58	أنظر إلى الجريمة كعامل من عوامل الشجاعة والرجولة				
59	أشعر أن المجتمع يتعامل معي بحذر وخوف				
60	الفقر أحد الأسباب التي دفعتني إلى ارتكاب الجريمة				
61	أشعر بعدم اقتناع المجتمع المحيط بي بتوبتي والشك في تصرفاتي				
62	تصفحي لشبكة المعلومات العالمية(الأنترنت) أدى إلى إكسابي خبرات وقيم انحرافية				
63	تعاطي المسكرات أدى بي إلى العود للسجن				

ملحق (7)

رسالة تسهيل مهمة باحث صادرة من جامعة نزوى

University of Nizwa
College of Arts & Sciences
Dean's Office

جامعة نزوى
كلية العلوم والآداب
مكتب العميد

الموافق: 1 مايو 2013م

لمن يهمه الأمر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

الموضوع: ***تسهيل مهمة باحث***

يقوم الطالب/ **طلال بن ناصر بن سالم الخروصي** ، طالب ماجستير تخصص الإرشاد النفسي ورقمه الجامعي **(08697685)** بإعداد بحث بعنوان : **" العوامل المسهمة في العَوْد إلى الجريمة لدى نزلاء السجن المركزي في سلطنة عمان في ضوء بعض المتغيرات ".**

ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير، ولتطبيق دراسته يحتاج إلى الاطلاع على العديد من المصادر الأولية والمراجع والإحصائيات المتعلقة بدراسته وتطبيق الاستبانة التي أعدها؛ لذا نرجو تسهيل مهمته البحثية.

شاكرين ومقدرين لكم حسن تعاونكم معنا.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام،،،

د/محمد محمد العاصي
رئيس قسم التربية والدراسات الإنسانية

د/ عبدالله بن سيف التوبي
عميد كلية العلوم والآداب

Initial campus at Birkat Al Mouz, P.O. Box 33, Postal Code 616,
Nizwa, Sultanate of Oman.
Tel. : 25446602-25446319 , Fax : 25446289
Email address : info@unizwa.edu.om
Website : www.unizwa.edu.om

الحرم المبدئي ص.ب : ٣٣ ، الرمز البريدي : ٦١٦
بركة الموز - نزوى - سلطنة عُمان
هاتف : ٢٥٤٤٦١٠٢-٢٥٤٤٦٣١٩ ، فاكس : ٢٥٤٤٦٢٨٩

ملحق (8)

رسالة تسهيل مهمة باحث صادرة من شرطة عُمان السلطانية

بسم الله الرحمن الرحيم

شرطة عمان السلطانية
الإدارة العامة للموارد البشرية

إدارة .....
قسم .....

مذكرة إدارية

الرائد رئيس قسم التدريب
الإدارة العامة للسجون

المحترم

الموضوع : الدرجة(٦) ب٣/ ١٤٠٩٥- طلال بن ناصر بن سالم الخروصي

إشارة إلى مذكرتكم رقم(٧٠/انتساب/تدريب/٢٠١٣/٥م) المؤرخة في ١٥ مايو ٢٠١٣م بشأن إعداد المذكور أعلاه بحث بعنوان " العوامل المسهمة في العود الى الجريمة لدى نزلاء السجن المركزي في سلطنة عمان في ضوء بعض المتغيرات " ضمن برنامج دراسته للحصول على الماجستير في (الإرشاد النفسي) .

عليه نود إفادتكم بالموافقة على إستكمال المذكور بحثه ، شريطة مراعاة خصوصية المعلومات و أحوال السجناء وما يخدم البحث فقط ، للإطلاع والتأكيد على المذكور بضرورة مراعاة ذلك .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

المقدم عادل بن مبارك الزدجالي
مدير التدريب

نسخه إلى :
- الملف العام
- ملف الإنتاج اليومي
- الملف الشخصي

الرقم : ... | التاريخ : ... | الموافق : ...

ملحق (9)

رسالة تسهيل مهمة باحث صادرة من جامعة السلطان قابوس

بسم الله الرحمن الرحيم

Sultan Qaboos University

OFFICE OF THE ADVISOR
FOR ACADEMIC AFFAIRS

جامعة السلطان قابوس

مكتب المستشار
للشـؤون الأكاديمية

المكرمة الدكتورة/ ثويبة بنت أحمد البرواني
عميدة كلية التربية

المحترمة

تحية طيبة .. وبعد،،

الموضوع: تحكيم مقياس رسالة الماجستير

يرجى التكرم بالإيعاز للمختصين لديكم في قسم علم النفس بمساعدة الباحث/ طلال بن ناصر الخروصي، طالب دراسات عليا (ماجستير) من جامعة نزوى، في تحكيم مقياس الاستبانة الخاصة بدراسته وهي بعنوان:

" مقياس العود إلى الجريمة لدى نزلاء السجن المركزي بسلطنة عمان "

شاكرين لكم تعاونكم ،،

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام والتقدير،،،

د. طاهر بن عبدالرحمن باعمر
مستشار رئيس الجامعة للشؤون الأكاديمية

التاريخ: ٢٢ ذو الحجة١٤٣٤هـ

الموافق: ٢٨ أكتوبر ٢٠١٣م

existence of differences in the level of income for those income less than 200 riyals in economic factors only ; the results also showed the presence of statistically significant differences in subjective factors and economic attributed to marital status for the benefit of the Bachelor and the existence of differences in subjective factors and economic attributed to the ownership of housing for the benefit of lives with his family in the subjective factors in favor of the tenant in the economic factors ; also showed the results of the study the presence of significant differences in subjective factors , social and economic attributed to the type of crime the current in favor of a crime of theft , also found differences in the subjective factors only due to the variable duration of the release to the lute to prison for the duration which is less than a year ; also found differences also in subjective factors , social and economic attributable the variable type of crime prior to the benefit of drug crime in subjective factors , social , and for the crime of theft in economic factors , while it did not show the results of the study and the presence of statistically significant differences in subjective factors , social and economic attributable to changes in the educational level and profession and the number of times going to prison Keywords: crime , prisons , guests returning to crime.

Abstract

Contributing factors in recidivism among prison inmates in central

Oman, in light of some of the variables.

Prepared by:

Talal bin Nasser Al Kharousi

Supervised:

Dr: Amjad Mohammed Haajna

This study aimed to investigate the most important contributing factors in recidivism among prison inmates in central Oman, in light of some of the variables , the study sample consisted of 240 inmates of guests returning to the central prison 's 300 inmates of the study period.

The results showed that the economic factor of the most important contributing factors in recidivism among the prison inmates , which is the length of time for an exchange certificate response consideration by the competent authorities and the difficulty of getting a job after their release and the high cost of living and prices and the lack of income , and that the most important Subjective factors contributing to the lute for the crime is the weakness of the religious faith and addiction to alcohol and drugs and feeling anxious about the future and a sense of tension and distress most of the time ; As for the most important social factors contributing to the recidivism represented in the absence of a nursing guests after their release and the weakness of rehabilitation and reform within the prison and ill use of leisure time and the influence of bad companions and society's perception of the negative were released and the weakness of awareness programs and preventive risk of crime by the various institutions of society ; as the results of the study also revealed that of the leading drug and then returning crimes of theft.

The results showed the presence of statistically significant differences in the contribution of subjective factors and social factors due to the variable age for the age group of (29-18) in the subjective factors and social , while the results showed the

University of Nizwa
College of Arts and Sciences Humanities
Department of Education and Humanities

Contributing factors in recidivism among prison inmates in central Oman, in light of some of the variables.

The introduction of the Master

Student: Talal bin Nasser bin Salem Al Kharousi

This is a complement to the requirements of a master's degree in Education in Counseling

Supervision

D. Amjad Mohammed Suleiman Haajna (Supervisor President)

Dr.Abdul Majeed Benjlal

Dr. Abdul Razzaq Fadel al Qaisia

2014 / 2013